مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقريـــــر
مجلس التجارة والتنمية

الجزء الثاني من الدورة التاسعة والثلاثين
والجزء الأول من الدورة الأربعين

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية: الدورة الثامنة والأربعون
الملحق رقم ١٥ (A/48/15)

الأمم المتحـدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقريـــر
مجلس التجارة والتنمية

الجزء الثاني من الدورة التاسعة والثلاثين
والجزء الأول من الدورة الأربعين

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية: الدورة الثامنة والأربعون
الملحق رقم ١٥ (A/48/15)

الأمم المتحـدة
نيويورك، ١٩٩٤

**ملاحظـة**

**تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام، ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.**

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ آذار/مارس ١٩٩٤]

## المحتويات


| الفصل | | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| | مقدمة | | ١ |
| | **الجزء الأول**<br>**تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من دورته التاسعة والثلاثين** | | |
| | بلاغ مجلس التجارة والتنمية: | | ٣ |
| | موجز الاستنتاجات المتفق عليها | | ٣ |
| أولا - | الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله | | ٤ |
| | ألف - الإجراءات الرسمية | ١ - ١١ | ٤ |
| | باء - استنتاجات متفق عليها ومقرر | | ٦ |
| | الاستنتاجات المتفق عليها ٤٠١ (د - ٣٩): سياسات التجارة والتكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي | | ٦ |
| | المقرر ٤٠٢ (د - ٣٩): التنمية المستدامة | | ٨ |
| | الاستنتاجات المتفق عليها ٤٠٣ (د - ٣٩): إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات | | ١٦ |
| | الاستنتاجات المتفق عليها ٤٠٤ (د - ٣٩): استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات | | ١٨ |
| | جيم - نصوص أخرى اعتمدها المجلس | ١٢ - ٣٧ | ٢٠ |
| | ١ - تقرير نائب الرئيس (الولايات المتحدة الأمريكية) عن المشاورات بشأن البند ٢ من جدول الأعمال | ١٢ - ١٦ | ٢٠ |
| | ٢ - رسالة من مجلس التجارة والتنمية إلى الحكومات المشتركة في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف | ١٧ - ١٩ | ٢٢ |

## المحتويات


| الفصل | | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| | ٣ - تقرير رئيس اللجنة الأولى للدورة عن البند ٤ من جدول الأعمال | ٢٠ - ٣٣ | ٢٢ |
| | ٤ - تقرير نائب الرئيس (المغرب) عن المشاورات بشأن البند ٧ من جدول الأعمال | ٣٤ - ٣٥ | ٢٥ |
| | ٥ - اختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي المقترح المعني بالموانئ | ٣٦ - ٣٧ | ٢٥ |
| ثانيا - | المسائل الاجرائية والمؤسسية والتنظيمية والادارية | ٣٨ - ٦٩ | ٢٧ |
| | ألف - افتتاح الدورة | ٣٨ | ٢٧ |
| | باء - العضوية والحضور | ٣٩ - ٤٦ | ٢٧ |
| | جيم - أعضاء مكتب المجلس | ٤٧ - ٤٩ | ٢٨ |
| | دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الدورة (البند ١ (أ) من جدول الأعمال) | ٥٠ - ٥٤ | ٢٩ |
| | هاء - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض (البند ١ (ب) من جدول الأعمال) | ٥٥ | ٢٩ |
| | واو - جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من الدورة الأربعين للمجلس (البند ١ (ج) من جدول الأعمال) | ٥٦ - ٥٧ | ٣٠ |
| | زاي - تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس (البند ١١ (أ) من جدول الأعمال) | ٥٨ | ٣٠ |
| | حاء - تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس (البند ١١ (ب) من جدول الأعمال) | ٥٩ - ٦١ | ٣٠ |
| | طاء - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات (البند ١١ (ج) من جدول الأعمال) | ٦٢ | ٣١ |
| | ياء - الآثار الادارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس (البند ١١ (د) من جدول الأعمال) | ٦٣ | ٣١ |

## المحتويات


| الفصل | | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| كاف- | مسائل أخرى (البند ١٢ من جدول الأعمال) . . . . . | ٦٤ - ٦٨ | ٣١ |
| | ١ - عضوية اللجان الدائمة والأفرقة العاملة المخصصة . . . . . | ٦٤ | ٣١ |
| | ٢ - مكان انعقاد الندوة الدولية للأمم المتحدة في عام ١٩٩٤ بشأن الكفاءة في مجال التجارة | ٦٥ - ٦٧ | ٣٢ |
| | ٣ - بيان مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي | ٦٨ | ٣٢ |
| لام - | اعتماد تقرير المجلس (البند ١٣ من جدول الأعمال) . | ٦٩ | ٣٢ |


## المرفقات


| | | |
|---|---|---|
| الأول - | جدول أعمال الجزء الثاني من الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية . . . . . | ٣٤ |
| الثاني- | مشروع جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من الدورة الأربعين لمجلس التجارة والتنمية . . . . . | ٣٦ |


## الجزء الثاني
## تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الأول من دورته الأربعين


| | | |
|---|---|---|
| أولا - | الاجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله . . . . . | ٣٩ |
| ألف - | الاستنتاجات التي اعتمدها المجلس . . . . . | ٣٩ |
| | الاستنتاجات ٤٠٥ (د-٤٠): الترابط العالمي . . . . . | ٣٩ |
| | الاستنتاجات ٤٠٦ (د-٤٠): قضايا الديون . . . . . | ٤١ |
| | الاستنتاجات ٤٠٧ (د-٤٠): التنمية المستدامة . . . . . | ٤٣ |
| | الاستنتاجات ٤٠٨ (د-٤٠): الأحياز الاقتصادية وعمليات التكامل الاقليمي . . . . . | ٤٦ |

## المحتويات


| الفصل | | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| باء - | اجراءات أخرى | ١-١٤ | ٤٧ |
| | التطورات والقضايا ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية في جولة أوروغواي (البند ٦ من جدول الأعمال) | ١-٧ | ٤٧ |
| | بيان الرئيس | ٢-٧ | ٤٧ |
| | الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية (البند ٧ من جدول الأعمال) | ٨-٩ | ٤٨ |
| | المساعدة المقدمة من الأونكتاد الى الشعب الفلسطيني (البند ٨ من جدول الأعمال) | ١٠-١١ | ٤٩ |
| | مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية (البند ٩ من جدول الأعمال) | ١٢-١٤ | ٤٩ |
| | (أ) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي السادس والعشرون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي | ١٢-١٣ | ٤٩ |
| | (ب) الآليات المستندة الى قوى السوق لنقل التكنولوجيا الى البلدان النامية | ١٤ | ٤٩ |
| ثانيا - | بيانات مواقف | ١٥-١٨ | ٥٠ |
| | ألف - بيان ممثل اسرائيل فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (البند ٨ من جدول الأعمال) | ١٥ | ٥٠ |
| | باء - بيان ممثل الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (البند ٩ (أ) من جدول الأعمال) | ١٦-١٨ | ٥٠ |
| ثالثا - | المسائل الاجرائية والمؤسسية والتنظيمية والادارية وما يتصل بها من مسائل | ١٩-٧١ | ٥١ |
| | ألف - افتتاح الدورة | ١٩ | ٥١ |
| | باء - العضوية والحضور | ٢٠-٢٦ | ٥١ |

## المحتويات


| الفصل | | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| جيم - | انتخاب أعضاء المكتب (البند ١ (أ) من جدول الأعمال) | ٢٧-٢٨ | ٥٢ |
| دال - | إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة (البند ١ (ب) من جدول الأعمال) | ٢٩-٣١ | ٥٣ |
| هاء - | إنشاء هيئات الدورة | ٣٢-٣٧ | ٥٣ |
| واو - | اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض (البند ١ (ج) من جدول الأعمال) | ٣٨ | ٥٤ |
| زاي - | جدول الأعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة الأربعين للمجلس (البند ١ (د) من جدول الأعمال) | ٣٩-٤١ | ٥٤ |
| حاء - | جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس التنفيذية السابقة للدورة (البند ١ (هـ) من جدول الأعمال) | ٤٢ | ٥٥ |
| طاء - | اعتماد اختصاصات الفريق العامل المخصص لاستكشاف قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح (البند ١١ (هـ) من جدول الأعمال) | ٤٣-٤٤ | ٥٥ |
| ياء - | تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس (البند ١١ (و) من جدول الأعمال) | ٤٥ | ٥٥ |
| كاف - | تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس (البند ١١ (ز) من جدول الأعمال) | ٤٦-٤٨ | ٥٦ |
| لام - | الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية الثلاثين للأونكتاد في عام ١٩٩٤ (البند ١١ (ح) من جدول الأعمال) | ٤٩-٥٨ | ٥٧ |
| ميم - | استعراض الجدول الزمني للاجتماعات (البند ١١ (ط) من جدول الأعمال) | ٥٩-٦١ | ٥٨ |
| نون - | الآثار الادارية والمالية المترتبة على اجراءات المجلس (البند ١١ (ي) من جدول الأعمال) | ٦٢-٦٩ | ٥٩ |
| سين - | اعتماد تقرير المجلس (البند ١٣ من جدول الأعمال) | ٧٠-٧١ | ٦٠ |

## المحتويات


| الفصل | | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| | **المرفقات** | | |
| الأول | جدول أعمال الجزء الأول من الدورة الأربعين لمجلس التجارة والتنمية | | ٦١ |
| الثاني | جدول الأعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة الأربعين لمجلس التجارة والتنمية | | ٦٣ |
| الثالث | الآثار الادارية والمالية المترتبة على اجراءات المجلس | | ٦٥ |
| الرابع | المناقشات التي جرت في مجلس التجارة والتنمية بشأن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (البند ٨ من جدول الأعمال) | | ٦٦ |

## مقدمة

عقد الجزء الثاني من الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣ (انظر الجزء الأول من هذا التقرير). وأثناء الدورة، عقد المجلس سبع جلسات عامة (الجلسات ٨١٨ إلى ٨٢٤).

وعقد الجزء الأول من الدورة الأربعين لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ٢٠ أيلول/سبتمبر الى ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ (انظر الجزء الثاني من هذا التقرير). وأثناء الدورة، عقد المجلس ست جلسات عامة (الجلسات ٨٢٧ الى ٨٣٢).

وفي عام ١٩٩٣، عقدت ثلاث دورات تنفيذية للمجلس: الدورة التنفيذية الثانية (السابقة للدورة)، في ٥ آذار/مارس (الجلسة ٨١٧)، والجلسة التنفيذية الثالثة، بشأن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعـــددة الأطراف، في ٢٧ نيسان/ابريل (الجلسة ٨٢٥)، والدورة التنفيذية الرابعة (السابقة للدورة)، في ١٣ أيلول/سبتمبر (الجلسة ٨٢٦).

وهذا التقرير المقدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أعده المقرر تحت سلطة رئيس المجلس، وفقا للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها المجلس في مرفق مقرره ٣٠٢ (د - ٢٩) المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤.

وفيما يتعلق بالاجراءات الواردة في التقرير بشأن البنود المعلقة من جدول الأعمال (الجزء الأول، الفصل الأول؛ والجزء الثاني، الفصل الأول)، يوجه الانتباه إلى الفقرة ٥٦ من التزام كرتاخينا الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة، ونصها كما يلي:

"وليس من الضروري أن تتخذ نتائج العمليات التداولية في مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية شكل قرارات، بل ينبغي أن يستعان بقدر أكبر بالشكل المتمثل في الاستنتاجات المتفق عليها أو التقييمات أو الموجزات التي يضعها الأشخاص الذين يتولون الرئاسة، ولا سيما عندما تكون القضايا جديدة أو صعبة، تتطلب مزيدا من الاستكشاف والتوصل الى تصورات مشتركة".

وللاطـلاع على موجـــز لوقائـــع الأعمـــال، يعكس كل البيانـــات المدلى به أثناء الدورتين، انظر TD/B/39(2)/26 (فيما يتعلق بالجزء الثاني من الدورة التاسعة والثلاثين) و TD/B/40(1)/14 (المجلد الثاني) (فيما يتعلق بالجزء الأول من الدورة الأربعين).

**الجزء الأول**

**تقرير مجلس التجارة والتنمية**
**عن الجزء الثاني من دورته التاسعة والثلاثين**

**المعقودة في جنيف في الفترة من ١٥ الى ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣**

## بلاغ مجلس التجارة والتنمية

### موجز الاستنتاجات المتفق عليها
### المعتمدة في الجلسة ٨٢٤ المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣

ناقش مجلس التجارة والتنمية، خلال الجزء الثاني من دورته التاسعة والثلاثين، إصلاح السياسة التجارية في البلدان النامية، والتطورات الجارية في دورة أوروغواي، وتنمية الموارد البشرية اللازمة للتجارة، وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات، وتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، وأنشطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيما يتصل بالتنمية المستدامة، والتكيف الهيكلي من أجل التحول الى نزع السلاح، وندوة الأمم المتحدة الدولية بشأن الكفاءة في التجارة المقرر عقدها في خريف عام ١٩٩٤.

واعترف المجلس بأن تحرير التجارة أداة هامة لزيادة الكفاءة الاقتصادية وتحسين توزيع الموارد والنمو في جميع البلدان. وكان هناك توافق عام في الآراء على أنه ينبغي أن يساند المجتمع الدولي هذه الجهود في البلدان النامية، ولا سيما في أقلها نموا، وبخاصة من خلال تحسين الوصول الى الأسواق على نحو مناسب وزيادة تدفقات الموارد المالية وتخفيف عبء الديون.

وقرر المجلس أن يبعث برسالة الى الحكومات المشتركة في مفاوضات جولة أوروغواي يشير فيها الى أن ينبغي التوصل الى خاتمة مبكرة ومتوازنة وناجحة لجولة أوروغواي بوصف ذلك شرطا أساسيا للعودة الى طريق النمو والتوسع التجاري ولتحسين المناخ الاقتصادي في العالم.

ووافق المجلس على أن الأهداف المعلنة في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات يمكن أن تتحقق من خلال شراكة قوية يلتزم بها بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية. وشدد المجلس على ضرورة وضع استراتيجيات متوسطة الأجل وطويلة الأجل لتحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ورئي أن توفير الإدارة الجيدة لها على نحو مستدام أمر ضروري. وحثت الجهات المانحة التابعة للجنة المساعدة الإنمائية على تنفيذ أهداف المساعدة والالتزامات المتعلقة بها تجاه أقل البلدان نموا. وأعرب عن التقدير للجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا فيما يتعلق بتدابير الإصلاح.

وأكد المجلس أن هناك أسبابا قوية تدعو افريقيا الى الاستمرار في السعي الى تحقيق التعاون والتكامل كعنصر رئيسي للتنمية. وشدد المجلس على أهمية تعزيز الهياكل الأساسية الإقليمية، وتسهيلات المرور العابر، والنقل، والاتصالات، ودعم برامج التكيف الهيكلي، والمواءمة بين السياسات، وتطوير القطاع الخاص وتنمية الموارد البشرية. وحـُث المجتمع الدولي على زيادة الدعم المالي الذي يقدمه الى مشاريع التكامل على المستويين دون الإقليمي والإقليمي.

واتخذ المجلس قرارات بشأن مجالات الأنشطة المقبلة للأونكتاد في ميدان التنمية المستدامة ووافق على أن يدرج موضوع التجارة والبيئة في جداول أعمال الدورات المقبلة. وثمة مجالات موضوعية أخرى

لمتابعة جدول أعمال القرن ٢١ من قبل المجلس وهيئاته الفرعية تتضمن جوانب جدول أعمال القرن ٢١ المتعلقة بالسلع الأساسية، والتكنولوجيا، والخدمات، والفقر، والتحول الى القطاع الخاص.

ووافق المجلس على أن زيادة العمل الإيجابي في مجال تنمية الموارد البشرية اللازمة للتنمية، من خلال الجهود المشتركة التي تبذلها الحكومات، والأوساط التجارية، ومؤسسات التدريب، ستحقق مكاسب من ناحية التطور التكنولوجي، والقدرة الدولية على المنافسة، وغير ذلك من محددات الأداء التجاري، ودعا الى تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

وقرر المجلس أن يضع، في الجزء الأول من دورته الأربعين، اختصاصات لفريق عامل مخصص لاستكشاف قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح. وتحقيقا لهذه الغاية، طلب من رئيس المجلس أن يجري مشاورات غير رسمية في منتصف شهر حزيران/يونيه حول مشروع الاختصاصات.

وأعلن المجلس ترحيبه وتأييده للعرض السخي الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية لاستضافة ندوة الأمم المتحدة الدولية بشأن الكفاءة في مجال التجارة في كولومبوس، بولاية أوهايو، في عام ١٩٩٤.

## أولا - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله

### ألف - الاجراءات الرسمية

البند ٢ - متابعة التوصيات التي اعتمدها المؤتمر في دورته الثامنة: سياسات تنمية الموارد البشرية، مع إشارة خاصة الى أنشطة التعاون التقني في ميدان التجارة والتنمية

١ - أقر المجلس في جلسته ٨٢٤، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس، تقرير نائب الرئيس (الولايات المتحدة الأمريكية) عن المشاورات المتعلقة بالبند ٢ من جدول الأعمال (TD/B/39(2)/L.4) وقرر تضمينه في التقرير النهائي عن وقائع أعمال المجلس، الذي يعكس نتائج المناقشات التي دارت في إطار البند ٢. (للاطلاع على نص التقرير، انظر الفرع جيم - ١).

البند ٣ - سياسات التجارة والتكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي: إصلاحات السياسات التجارية في البلدان النامية والدعم الدولي اللازم لها

٢ - اعتمد المجلس، في جلسته ٨٢٤ المعقودة في ٢٦ آذار/مارس، الاستنتاجات المتفق عليها في اللجنة الأولى للدورة بشأن البند ٣ من جدول الأعمال (TD/B/39(2)/SC.1/L.2). (للاطلاع على النص، انظر الفرع باء، الاستنتاجات المتفق عليها ٤٠١ (د-٣٩)).

البند ٤ - التطورات والقضايا ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية في جولة أوروغواي

٣ - اعتمد المجلس، في جلسته ٨٢٤، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس، رسالة مجلس التجارة والتنمية الى الحكومات المشتركة في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (TD/B/39(2)/L.6) وأذن

للرئيس بأن يحيل الرسالة بالنيابة عن المجلس، الى رئيس لجنة المفاوضات التجارية التابعة لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لتعميمها بوصفها وثيقة رسمية على جميع الحكومات المشتركة فيالجولة. (للاطلاع على نص الرسالة، انظر الفرع جيم - ٢).

٤ - وفي الجلسة نفسها، وافق المجلس على إحالة تقرير رئيس اللجنة الأولى للدورة عن البند ٤ من جدول الأعمال (TD/B/39(2)/Misc.5) الى الدورة التنفيذية الثالثة من جدول الأعمال المقرر عقدها في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٣. (للإطلاع على نص التقرير، انظر الفرع جيم - ٣).

البند ٥ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات

٥ - اعتمد المجلس في جلسته ٨٢٤، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس، الاستنتاجات المتفق عليها في اللجنة الخاصة للدورة بشأن البند ٥ من جدول الأعمال (TD/B/39(2)/SSC/L.2). (للإطلاع على النص، انظر الفرع باء، الاستنتاجات المتفق عليها ٤٠٤ (د - ٣٩)).

البند ٦ - إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات

(أ) استعراض أنشطة الأونكتاد للتعاون التقني في افريقيا

(ب) قضايا التكامل الإقليمي

٦ - اعتمد المجلس في جلسته ٨٢٤، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس، الاستنتاجات المتفق عليها في اللجنة الثانية للدورة بشأن البند ٦ من جدول الأعمال (TD/B/39(2)/SC.2/L.3). (للاطلاع على النص، انظر الفرع باء، الاستنتاجات المتفق عليها ٤٠٣ (د - ٣٩)).

البند ٧ - متابعة المقرر الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته التاسعة والثلاثين (مقرر المجلس ٣٩٩ (د - ٣٩) المؤرخ في ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢) بشأن إنشاء فريق عامل مخصص لاستكشاف قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح

٧ - أقر المجلس في جلسته ٨٢٤، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس، تقرير نائب الرئيس (المغرب) عن المشاورات التي جرت بشأن البند ٧ من جدول الأعمال (TD/B/39(2)/L.3) وقرر تضمينه في التقرير النهائي عن وقائع أعمال المجلس، الذي يعكس نتيجة المناقشات التي دارت بشأن البند. (للاطلاع على نص التقرير، انظر الفرع جيم - ٤).

البند ٨ - التنمية المستدامة: آثار المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة مؤخرا على الأونكتاد بشأن متابعة نتائج وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٨ - اعتمد المجلس، في جلسته ٨٢٤، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس، مشروع المقرر الذي قدمه بشأن البند ٨ من جدول الأعمال رئيس اللجنة الثانية للدورة (TD/B/39(2)/SC.2/L.2). (للاطلاع على النص، انظر الفرع باء، المقرر ٤٠٢ (د - ٣٩)).

البند ٩ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية: تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات عن دورته الخامسة والعشرين (ITC/AG(XXV)/134 و Add.1)

٩ - أحاط المجلس علما، في جلسته المعقودة في ٢٣ آذار/مارس، بتقرير الفريق الاستشاري المشترك عن مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات في دورته الخامسة والعشرين (ITC/AG(XXV)/134 و Add.1).

البند ١٠ - تقارير وأنشطة الهيئات الفرعية للمجلس: المسائل التي تتطلب اتخاذ إجراء

(أ) الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، الدورة الثانية والعشرون (٨ - ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣)

١٠ - لاحظ المجلس في جلسته ٨٢١، المعقودة في ١٨ آذار/مارس، أن الدورة الثانية والعشرين للفرقة العاملة التي كان من المقرر عقدها في الفترة من ٨ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣، قد أرجئت الى الفترة من ٥ الى ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣.

(ب) الدعوة الى عقد اجتماع لفريق خبراء حكومي دولي معني بالموانئ

١١ - أقر المجلس، في جلسته ٨٢٤ المعقودة في ٢٦ آذار/مارس، مشروع اختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي المقترح للموانئ (TD/B/CN.4/20/Rev.1)، الذي أوصت مشاورات مكتب اللجنة الدائمة للخدمات (النقل البحري) والوفود المعنية المجلس بإقراره، وقرر الدعوة الى عقد اجتماع لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالموانئ. (للاطلاع على اختصاصات الفريق، انظر الفرع جيم - ٥).

## باء - استنتاجات متفق عليها ومقرر

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٠١ (د - ٣٩): سياسات التجارة والتكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي

وفقا للفقرة ١٢٨ من التزام كرتاخينا[1]، ناقش مجلس التجارة والتنمية قضايا جهود إصلاح السياسات الاقتصادية والتجارية في البلدان النامية والدعم الدولي اللازم لها. وقد أثرت عروض فرادى البلدان الى حد كبير المناقشات. وأجرت اللجنة أيضا مناقشات غير رسمية لتبادل وجهات النظر والأفكار مع كبار المسؤولين والخبراء في هذا المجال.

وظهر، خلال المناقشات، تلاق واسع في وجهات النظر على الاستنتاجات التالية:

١ - لاحظ المجلس مع الارتياح أن البلدان النامية تواصل جهود إصلاح السياسات التجارية والتكيف الهيكلي وترى ضرورة متابعة هذه الجهود بما يتفق مع الاحتياجات التجارية والمالية والإنمائية لهذه البلدان. وستتوفر فرص أكبر لنجاح هذه الإصلاحات إذا وضعت ونفذت في إطار جهود وعمليات أوسع للإصلاح الاقتصادي. ويقر المجتمع الدولي بالتكلفة الاجتماعية الكبيرة التي قد تنطوي عليها عملية الإصلاح. ولذا ينبغي لبرامج الإصلاح أن تتضمن مكونا اجتماعيا، وأن توفر شبكة أمان مناسبة لا سيما بالنسبة للفئات الاجتماعية الضعيفة.

٢ - ويوفر تبادل وجهات النظر بين أعضاء المجلس إدراكا متبصرا لسير برامج الإصلاح. ويمكن للتعاون التقني أن يساعد في تحسين تصميم وتنفيذ هذه البرامج.

٣ - وأقر بأن تحرير التجارة أداة هامة لزيادة الكفاءة الاقتصادية وتحسين تخصيص الموارد والنمو في كل البلدان.

٤ - وظهر توافق في الآراء على ضرورة قيام المجتمع الدولي بدعم هذه الجهود في البلدان النامية، ولا سيما في أقلها نموا، وبصفة خاصة من خلال تحسين فرص الوصول بما فيه الكفاية الى الأسواق وزيادة تدفقات الموارد المالية وتخفيف الديون. وقد تزايد توجيه التغييرات في السياسة التجارية في البلدان النامية نحو التحرير، مما يسهم في توسيع التجارة العالمية ويعزز إمكانيات التصدير وآفاق النمو لكل البلدان.

٥ - وسيكون توصل جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف سريعا الى نتائج ناجحة متوازنة أمرا بالغ الأهمية لمستقبل النظام التجاري العالمي ومتابعة الإصلاحات الاقتصادية بنجاح.

٦ - ورئي أن استقرار عوامل الاقتصاد الكلي والاتساق بين السياسات الحكومية يمثلان شرطا أساسيا لنجاح إصلاحات السياسات التجارية.

٧ - وكان هناك اعتقاد بضرورة إجازة الدعم الدولي لتعدد النهج المؤدية الى إصلاح السياسة التجارية، والمراعاة التامة لاختلاف حالات البلدان والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٨ - ورأى المجلس أن تنمية الموارد البشرية، ولا سيما التعليم، تشكل عنصرا أساسيا في دعم القدرة على المنافسة الدولية وأنه ينبغي أن تصحبها التكنولوجيا، والتدريب المهني، وتعزيز القدرات على ممارسة الأعمال الحرة، والابتكار. وتتطلب تنمية الموارد البشرية دعما خارجيا كبيرا ولا سيما في أقل البلدان نموا.

٩ - ويمكن أن يسهم تكثيف التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وبين شركاتها في مجالات التنمية التكنولوجية والاستثمار الأجنبي المباشر إسهاما كبيرا في تعزيز القدرة على المنافسة الدولية وتوسيع الصادرات.

١٠ - واتفق على ضرورة قيام الأونكتاد، وفقا للفقرة ٥٢ من التزام كرتاخينا، بالنظر، في حدود الموارد المتاحة، في تعيين ومعالجة قضايا التجارة والتنمية الرئيسية الناشئة، ومنها وضع منظور للإنذار المبكر في هذا العالم السريع التغير. واقترح أن يتناول المجلس، في دورة تنفيذية، النهج الممكنة في هذا الشأن. كما اقترح بأن يُطلب من الأمين العام للأونكتاد إعداد الوثائق اللازمة مستعينا بالخبرة الفنية الرفيعة في هذا المجال. وينبغي للأونكتاد، لدى اضطلاعه بهذه الولاية، أن يولي المراعاة التامة لأعمال المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة حتى تتم كل الأنشطة بطابع التساند والتداعم.

١١ - وينبغي لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية متابعة أعماله فيما يتعلق بسياسات وقواعد مكافحة الممارسات التجارية التقييدية بغية تشجيع المنافسة، والنهوض بأداء الأسواق على الوجه المناسب، وتخصيص الموارد بكفاءة، والعمل على زيادة تحرير التجارة الدولية.

١٢ - وفي إطار برنامج العمل الذي اعتمده الفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية، دعيت البلدان المشتركة الى أن تولي في عروضها القطرية الاهتمام الواجب لجوانب دعم الإصلاح في البلدان النامية.

١٣ - ونوقش الاقتراح المتعلق بدراسة الآليات السعرية المستندة الى قوى السوق باعتبارها وسيلة تساعد في نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية. وقالت بعض الوفود إنه لم يتسع وقتها لتكوين رأي بشأن هذا الاقتراح أو للتعمق في مناقشته. ولذا اتفق على أن تواصل الأمانة بلورة الاقتراح على أن ينظر فيه المجلس في الجزء الأول من دورته الأربعين.

١٤ - واقترح أيضا مواصلة دراسة السياسات الوطنية في البلدان النامية وتدابير الدعم الخارجي المناسبة لضمان نجاح جهود إصلاح السياسات التجارية في الأجل الأطول.

الجلسة العامة ٨٢٤
٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣

المقرر ٤٠٢ (د - ٣٩): التنمية المستدامة

إن مجلس التجارة والتنمية يقرر:

١ - أن يقوم المجلس، واضعا في اعتباره ما لموضوع "التجارة والتنمية" من أهمية في سياق التنمية المستدامة، بالنظر في هذا الموضوع في الجزء الأول من كل من دوراته السنوية؛ وأن يقوم، في الجزء الأول من دورته الأربعين، بالنظر في إطار هذا الموضوع، في القضية المحددة التالية: "الاتجاهات في ميدان التجارة والبيئة في إطار التعاون الدولي"؛ وأن تعين، من أجل الدورات اللاحقة، القضايا المحددة التي يتعين بحثها في إطار هذا الموضوع، في الآلية الاستشارية غير الرسمية المنشأة وفقا للفقرة ٨٣ من التزام كرتاخينا، مع مراعاة تطور الأعمال التحضيرية في الأمانة؛

٢ - أن يقوم المجلس أيضا بالنظر في موضوع آخر أو مواضيع أخرى بشأن التنمية المستدامة في الجزء الثاني من دوراته السنوية، على أن يعين الموضوع أو المواضيع تحديدا باستخدام الآلية المشار اليها في الفقرة ١ أعلاه؛

٣ - أن تقوم أمانة الأونكتاد، على أساس تجريبي من أجل الدورة الأربعين، بتنظيم جلسات إعلامية دورية على سبيل الإعداد للقضايا المقرر النظر فيها في تلك الدورة؛

٤ - أن يقوم المجلس باستعراض الترتيبات الواردة في الفقرات ١ و ٢ و ٣ أعلاه بصدد عملية استعراض وتقييم برامج عمل الجهاز الحكومي الدولي المقرر الاضطلاع بها في عام ١٩٩٤؛

٥ - أن يحيل المجلس الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، عن طريق اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقا للفقرة ٢٥ من قرار الجمعية العامة ١٩١/٤٧، التقرير المرفق عن خططه المحددة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في إطار الولاية المسندة اليه.

الجلسة العامة ٨٢٤
٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣

## المرفق

## تقرير مجلس التجارة والتنمية المعد وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩١/٤٧

### الولاية

١ - في الفقرة ٢٥ من القرار ١٩١/٤٧، طلبت الجمعية العامة، الى مجلس التجارة والتنمية، أن يدرس في دورته المقبلة الأحكام ذات الصلة من الفصل ٣٨ من جدول أعمال القرار ٢١[٢] وأن يقدم تقريرا عن خططه المحددة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، عن طريق اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويقدم هذا التقرير وفقا لذلك الطلب.

### دور الأونكتاد في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

٢ - ان الفقرة ٣٨-٢٦ من جدول أعمال القرن ٢١ تشير صراحة الى الأونكتاد، حيث تنص على أنه ينبغي له، آخذا في الاعتبار أهمية الترابط بين التنمية والتجارة الدولية والبيئة، أن يقوم بدور هام في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وفقا لولايته في مجال التنمية المستدامة.

٣ - وقد تابع المجلس هذه المسألة، وفقا للولايتين اللتين أسندهما الى الأونكتاد التزام كرتاخينا وجدول أعمال القرن ٢١ نفسه. والمجلس في سبيله الى وضع برنامج عمل يستجيب لهاتين الولايتين من أجل لجنة الدورة التابعة له المكلفة بدراسة قضايا التنمية المستدامة، وقد تم، في إطار سلطة المجلس الشاملة، وضع برامج عمل لتنفيذ أحكام ذات صلة من هاتين الولايتين في هيئات المجلس الفرعية.

٤ - وتمثل برامج العمل الحكومية الدولية تلك الخطط المحددة للمجلس لتنفيذ الولايتين المسندتين اليه في ميدان التنمية المستدامة. وسيبقي المجلس أعماله في هذا الميدان قيد الاستعراض المستمر، وسيعمل على تكييف برامج عمله في ضوء التطورات.

### تنظيم الأعمال الحكومية الدولية في الأونكتاد بشأن التنمية المستدامة

٥ - يضطلع المجلس وهيئاته الفرعية المختلفة ببرامج عمل الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأونكتاد. وقرر المجلس، في الجزء الثاني من دورته التاسعة والثلاثين، تنظيم مداولاته بشأن التنمية المستدامة على النحو التالي:

(أ) مع مراعاة أهمية موضوع "التجارة والبيئة"، سيتناول المجلس مسألة في إطار هذا الموضوع في الجزء الأول من كل من دوراته السنوية؛

(ب) سينظر في موضوع آخر أو مواضيع أخرى بشأن التنمية المستدامة في الجزء الثاني من دوراته السنوية.

وستحدد المواضيع والمسائل قبل انعقاد الدورات بفترة كافية، وذلك من خلال الآلية الاستشارية غير الرسمية المنشأة وفقا للفقرة ٨٣ من الزام كرتاخينا، مع مراعاة تطور الأعمال التحضيرية في الأمانة. وستناط بالمجلس المسؤولية الشاملة عن تقديم نتائج مداولاته هو، فضلا عن نتائج هيئاته الفرعية، الى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة.

٦ - وتيسيرا للإحالة المرجعية الى جدول أعمال القرن ٢١، ترد أدناه برامج العمل في إطار ستة قطاعات ينفرد بها الأونكتاد، وهي:

(أ) جدول أعمال القرن ٢١ والتجارة؛
(ب) جدول أعمال القرن ٢١ والسلع الأساسية؛
(ج) جدول أعمال القرن ٢١ والتكنولوجيا؛
(د) جدول أعمال القرن ٢١ والخدمات؛
(هـ) جدول أعمال القرن ٢١ والفقر؛
(و) جدول أعمال القرن ٢١ والتحول الى القطاع الخاص.

وبالنظر الى الأهمية التي تعلقها الدول الأطراف على موضوع التجارة في سياق التنمية المستدامة، سيتولى المجلس نفسه معالجة هذا الموضوع[أ]؛ أما المواضيع الأخرى، فتعالجها هيئات المجلس الفرعية المختلفة، وهي نفسها منظمة على نسق قطاعي.

٧ - وقد درج المجلس وهيئاته الفرعية على تنظيم مدخلات مناقشاتها من ثلاث فعاليات مشار اليها بالتحديد في جدول أعمال القرن ٢١ بوصفها تؤدي دورا هاما في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وهي القطاع الخاص والقطاع الأكاديمي وقطاع المنظمات غير الحكومية.

## ألف - جدول أعمال القرن ٢١ والتجارة

٨ - سيولي المجلس الاعتبار للمجالات التالية بوصفها من عناصر برنامج عمله الحكومي الدولي الموضوعي بشأن جوانب التنمية المستدامة المتصلة بالتجارة. (وترد بين أقواس فقرات جدول أعمال القرن ٢١ ذات الصلة بعناصر برنامج العمل):

(أ) الاتجاهات في ميدان التجارة والبيئة في إطار التعاون الدولي (الفقرة ٢-٢٢ (ب))؛

(ب) التوفيق بين السياسات البيئية والتجارية، بما في ذلك ضرورة ضمان ألا تصبح التدابير البيئية أداة للحماية (الفقرات ٢-٢١ و ٢-٢٢ (ج، د، هـ، و، ط)؛

---

(أ) تُبحث أيضا قضية التجارة والبيئة في الفريق العامل المخصص، لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية، التابع للمجلس.

(ج) تحليل أثر الأنظمة والمعايير المتصلة بالبيئة في قدرة الصادرات على المنافسة، ولاسيما صادرات البلدان النامية (الفقرة ٢-٢٢ (و، ز))؛

(د) بنـــاء وعـــي وتفهم متزايدين للروابط بين التجارة والتنمية والبيئة (الفقرة ٢-٢٢ (ب))؛

(هـ) النظـر في الأوضاع الخاصة والاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية في سياق التجارة والبيئة (الفقرة ٢-٢٢ (ز، ح، ط))؛

(و) جمع المعلومات بشأن الأنظمة والتدابير البيئية التي قد يكون لها أثر في التجارة، وبخاصة تجارة البلدان النامية، وتحليل هذه المعلومات ونشرها (الفقرتان ٢-١٥ و ٢-٢٢ (ج))؛

(ز) إجراء تحليل مقارن للتجارب القطرية فيما يتعلق بطرق ووسائل تشجيع وتوسيع التجارة وتنويعها دون إحداث تدهور في قاعدة الموارد الطبيعية أو استنفادها (مع التركيز بشكل خاص على قدرة الصادرات على المنافسة (الفقرات ٢-١١، ٢-١٤، ٢-٢٤، ٣-٥، ٤-١٧، ٤-١٨).

٩ - وبالاضافة الى ذلك، اعتمد الفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية التابع للمجلس برنامج عمل يتضمن عنصر "التدابير البيئية" لينظر الفريق العامل في إطار أحكامه أثر السياسات والتدابير البيئية في الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية بهدف تقديم توصيات بزيادة هذه الفرص (الفقرات ٢-١٠ (أ، ج، د) و ٢-١٢ و ٢-٢٢ (أ)).

باء - جدول أعمال القرن ٢١ والسلع الأساسية

١٠ - اتفقت اللجنة الدائمة للسلع الأساسية التابعة للمجلس على برنامج عمل أفرد التنمية المستدامة بوصفها أحد مجالاته الأربعة ذات الأولوية. ويتضمن برنامج العمل المذكور العناصر التالية ذات الصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١:

(أ) تحليل التجارب الوطنية في إدارة الموارد الطبيعية فيما يتعلق بإنتاج السلع الأساسية (الفقرة ٣-٨ (م))؛

(ب) استكشاف الصلات بين سياسات السلع الأساسية واستخدام وإدارة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة (الفقرات ٢-١١، ٢-١٣، ٢-١٦ (أ)، ٤-١٠ (ب))؛

(ج) تعيين المشاكل البيئية التي ينفرد بها انتاج وتجهيز السلع الأساسية، ودراسة طرق تحسين فرص وصول البلدان النامية الى الدعم المالي والتقني الدولي، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئيا لمعالجة هذه المشاكل (الفقرتان ٤-١٧ (ج)، ٤-١٨)؛

(د) تعيين سبل تحسين قدرة المنتجات الطبيعية ذات المزايا البيئية على المنافسة (الفقرات ٤-١٩ (ج)، ٤-٢٠، ٤-٢٢ (أ، ب))؛

(هـ) دراسة الطريقة التي يمكن بها لأسعار السلع الأساسية الطبيعية والسلع التركيبية المنافسة لها أن تعكس التكاليف البيئية (الفقرات ٢-١٤ (ج)، ٤-٢٤، ٨-٣١ (أ، ب)، ٨-٣٧).

جيم - جدول أعمال القرن ٢١ والتكنولوجيا

١١ - اتفق الفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا التابع للمجلس على برنامج عمل مكون من ثلاثة مجالات ذات أولوية، أحدها "نقل واستحداث تكنولوجيات سليمة بيئيا"، يتضمن العناصر التالية ذات الصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١:

(أ) القضايا المتعلقة بتوليد ونقل ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا التي لها أثر في القدرة على المنافسة وفي التنمية (الفقرتان ٣٤-١٤ (ب)، ٣٤-٢٦)؛

(ب) السياسات والتدابير اللازمة من أجل ترويج التكنولوجيات السليمة بيئيا وتطويرها ونشرها وتمويلها، ولاسيما في البلدان النامية، مع مراعاة ضرورة تقديم حوافز للمبتكرين وتشجيع البحث والتطوير في هذه التكنولوجيا (الفقرات ٣٤-١١، ٣٤-١٤، ٣٤-١٨ الى ٢٠-٢٧، ٣٤-٢٧، ٣٤-٢٨).

دال - جدول أعمال القرن ٢١ والخدمات

١٢ - اعتمدت اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات التابعة للمجلس التي تعالج شؤون الخدمات عامة والنقل البحري والتأمين، وبرامج عمل تتضمن العناصر التالية ذات الصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١:

(أ) الدور الذي تؤديه قطاعات الخدمات في الإسهام في النمو والتنمية المستدامة (الفقرات ٢ ١٦ (أ)، ٤-١٨، ٤-٢٦، ٨-١٤، ٨-١٩، ٨-٣٣ (أ)، ٤٠-٢٢)؛

(ب) التحليل المقارن للعوامل التي يمكن أن تسهم في التنمية المستدامة للموانئ والخدمات المتصلة بالموانئ (الفقرات ٦-١٧ (ب '١')، ١٧-٣٠ (د)، ١٧-٣٨ (د))؛

(ج) الآليات البديلة لتلبية احتياجات التأمين وإعادة التأمين فيما يتعلق بالاعتلالات البيئية (مع أن التأمين لا يرد في حد ذاته كموضوع في جدول أعمال القرن ٢١، فإن لعنصر العمل هذا صلة بالفصول ٤ و ١٤ و ١٧ حتى ٢٢ من جدول أعمال القرن ٢١).

## هاء - جدول أعمال القرن ٢١ والفقر

١٣ - اتفقت اللجنة الدائمة المعنية بتخفيف الفقر التابعة للمجلس على برنامج عمل من ستة مجالات ذات أولوية يتضمن العناصر التالية ذات الصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١:

(أ) تحليل الصلات بين الفقر والتنمية المستدامة (الفقرة ٣-١٠ (أ))؛

(ب) دراسة ما يترتب على السياسات الوطنية والدولية المتصلة بالبيئة من آثار على الفقراء (مثل تطبيق مبدأ المسؤولية عن التلويث؛ والمعايير البيئية التي قد تعود بالضرر على الفقراء) (الفقرات ٣ -٨ (د، و، ح، س).

## واو - جدول أعمال القرن ٢١ والتحول الى القطاع الخاص

١٤ - اعتمد الفريق العامل المخصص للخبرات المقارنة في مجال التحول الى القطاع الخاص التابع للمجلس برنامج عمل يشمل عنصرا متعلقا بالجوانب البيئية للتحول الى القطاع الخاص (الفقرات ٢-١٣ (أ)، ٣١-٢، ٢-٣٧ (ج)، ٢-٣٨، ٣٠-٣، ٣٠-٤، ٣٠-١٩، ٣٠-٢٨).

### الدراسات والمشاريع المتصلة بالتنمية المستدامة والممولة من موارد خارجة عن الميزانية

١٥ - تعكف أمانة الأونكتاد على مواصلة وإنجاز دراسات، ممولة من موارد خارجة عن الميزانية، بشأن صكوك تستند الى الأسواق لتمويل حماية البيئة، ويركز هذا العمل، في المقام الأول، على تكاليف وفوائد الحد من ثاني أكسيد الكربون، بما في ذلك الاستحقاقات القابلة للتداول، وتنفيذ الالتزامات تنفيذا مشتركا، والصكوك ذات الأساس الضريبي، كما صممت أمانة الأونكتاد دراسات ومشاريع متصلة بالتنمية المستدامة تمول من موارد خارجة عن الميزانية. ويرد في التذييل ما تضطلع به الأمانة من عمل في هذا المجال.

### التعاون التقني

١٦ - يهدف الأونكتاد عموما، في مجال التعاون التقني، الى تعزيز قدرة البلدان النامية على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بكفاءة. ويستند هذا العمل الى الفقرة ٤٣ من التزام كرتاخينا والفصل ٣٧ من جدول أعمال القرن ٢١.

## التذييل

## دراسات ومشاريع متصلة بالتنمية المستدامة تمول من موارد خارجة عن الميزانية: قائمة بالمانحين

**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**

يوفر التمويل لبحوث موجهة نحو السياسات العامة بشأن الصلات المتبادلة بين التجارة والبيئة. وتتألف هذه البحوث من '١' دراسات حالات قطرية و '٢' دراسات عن مواضيع ذات أهمية عامة. كما يقدم الدعم للأعمال المتعلقة بالتجارة والبيئة في إطار برنامج للتعاون التقني في مجال التجارة والاستثمار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

**كولومبيا**

تمويل دراستين عن العلاقات بين التجارة والبيئة يضطلع بهما معهد للبحوث الوطنية ومنظمة غير حكومية.

**ألمانيا**

يوفر التمويل لدراسات بشأن جوانب معينة من استحقاقات انبعاثات الكربون القابلة للتداول.

**إيطاليا**

يوفر التمويل لمجموعة تدابير تدريبية بشأن الجوانب الإنمائية للمداولات العالمية بشأن البيئة في إطار برنامج الأونكتاد "ترينفورتريد".

**لكسمبرغ**

يوفر التمويل لمجموعة تدابير تدريبية بشأن التجارة والبيئة في إطار برنامج الأونكتاد "ترينفورتريد".

**هولندا**

تقدم مساهمة في مكونين من مكونات برنامج العمل، هما: '١' تحليل الروابط بين التجارة والبيئة؛ '٢' دراسات حالات قطرية/سلعية. كما قدمت مساهمة في استحداث صيغة نموذجية عن 'غرينتريد' في عام ١٩٩٢. وقد تم الفروغ تقريبا من دراسة بشأن ما يترتب على المبادئ الأساسية للسياسة البيئية من آثار بالنسبة الى البلدان النامية. وتم تمويل المرحلة الأولى من الأعمال المتعلقة باستحقاقات انبعاثات الكربون القابلة للتداول، ويجري تمويل مبادرة نموذجية بشأن وضع ترتيبات لمعادلة أثر ثاني أكسيد الكربون.

**النرويج**

يوفر التمويل لتحليل موجه نحو السياسة العامة للصلات بين السياسات العامة والآثار البيئية للإنتاج والتجهيز في قطاع السلع الأساسية، ولدراسة مفاهيمية عن تضمين الآثار البيئية الخارجية في أسعار السلع الأساسية. وتم تمويل المرحلة الأولى من الأعمال المتعلقة باستحقاقات انبعاثات الكربون القابلة للتداول، ويجري تمويل دراسة عن الاحتياجات التصميمية الجوهرية لنظام عالمي لاستحقاقات انبعاثات الكربون القابلة للتداول. كما يوفر التمويل لمبادرة نموذجية بشأن وضع ترتيبات لمعادلة أثر ثاني أكسيد الكربون.

المعهد الدولي للتنمية المستدامة

رعاية اجتماعات لأفرقة خبراء يستضيفها المعهد الدولي للتنمية المستدامة في وينيبغ بكندا، لمناقشة موجزات ونتائج دراسات تم الاضطلاع بها بشأن السياسات البيئية والتجارية.

المركز الدولي لبحوث التنمية

تمويل بحوث موجهة نحو السياسة العامة بشأن آثار الاهتمامات البيئية في إمكانية الوصول الى الأسواق، مع إيلاء اهتمام خاص لوضع العلامات الايكولوجية.

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٠٣ (د-٣٩): إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات

١ - وفقا للفقرة ٦٦ من التزام كرتاخينا والمقرر الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ في الجزء الأول من دورته التاسعة والثلاثين[٣]، ناقش المجلس القضايا المتعلقة ببرنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. وأجرى المجلس أيضا مناقشات غير رسمية بشأن قضايا التكامل الإقليمي والتعاون التقني مع كبار المسؤولين والخبراء في هذا المجال.

٢ - وأشار المجلس الى أنه تم الخلوص في الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠، الى أن الظروف التي أدت الى اعتماد هذا البرنامج لا تزال سائدة في التسعينات. واعترافا بذلك اعتمد المجتمع الدولي برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات (قرار الجمعية العامة ١٥١/٤٦). وقد أخذ الأونكتاد الثامن على عاتقه في دورته الثامنة التزاما بالاستجابة تماما لطلبات الجمعية العامة، بما في ذلك طلب المساهمات لتنفيذ برنامج العمل الجديد. وفي هذا السياق تم إدراج البنود قيد البحث في جدول أعمال المجلس.

٣ - ولوحظ أن ثمة أسبابا قاهرة تحمل افريقيا على مواصلة التعاون والتكامل، إذ بدونهما يمكن أن تتعرض افريقيا لمزيد من التهميش، كما يمكن أن تفقد عنصرا رئيسيا من عناصر التنمية. إن معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الافريقية تعيد تأكيد دعم البلدان الافريقية للتكامل الإقليمي، وسيكون الدعم المتواصل من جانب الأونكتاد أمرا هاما طوال تنفيذ المراحل الست المحددة في المعاهدة.

٤ - ويتضمن تقرير الأمانة عن قضايا التكامل الإقليمي في افريقيا (TD/B/39 (2)/11) توجيهات هامة توفر أساسا جيدا لمساهمة الأونكتاد مستقبلا في دعم التعاون الإقليمي في افريقيا. ويؤكد المجلس أهمية

تعزيز الهياكل الأساسية الإقليمية، وتسهيلات المرور العابر، والنقل والاتصالات، ودعم برامج التكيف الهيكلي والمواءمة بين السياسات، والقطاع الخاص، وتنمية الموارد البشرية.

٥ - ولوحظ مع التقدير تزايد اهتمام شركاء افريقيا في التنمية في قضايا التكامل الإقليمي، وجرى حث المجتمع الدولي على زيادة دعمه المالي لمشاريع التكامل الإقليمي على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

٦ - وتمت الإشادة بالمبادرة المشتركة بشأن مؤتمر طوكيو للتنمية في افريقيا المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وحثت أمانة الأونكتاد على المشاركة فيه عن كثب وتقديم تقرير عن ذلك الى المجلس في دورته القادمة.

٧ - ولاحظ المجلس مع التقدير اتساع نطاق أنشطة التعاون التقني للأونكتاد ودعا الى اجراء تقييم لتحسين الفعالية. وينبغي أن يستند التعاون مع الأونكتاد الى الطلب، وأن يكون انتقائيا ووطيد الأساس، وأن يعكس أولويات البلدان الافريقية. وينبغي للبلدان الافريقية أيضا أن تجري تقييماتها ومشاوراتها الخاصة، كما ينبغي تكثيف التعاون بينها وبين الأونكتاد. ورأى المجلس أن ثمة حاجة الى توسيع نطاق الحوار مع البلدان الافريقية حول مشاريع التعاون الإقليمي في اجتماعات المائدة المستديرة. ورأى كثير من الوفود أن هناك حاجة الى توسيع نطاق الحوار في الأفرقة الاستشارية.

٨ - إن افريقيا في حاجة شديدة الإلحاح الى المساعدة التقنية في مجالات النقل والاتصالات، وقطاع المؤسسات، وبرامج الإصلاح، والتنويع، وتنمية الموارد البشرية، بما في ذلك الاستعانة بالخبراء والخبراء الاستشاريين الافريقيين. وأعرب عن القلق ازاء احتمال انهاء دعم التعاون التقني لمشروع المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الخاص بافريقيا بسبب نقص التمويل. ونوه بضرورة مواصلة هذا المشروع بعد الوصول بجولة أوروغواي الى خاتمة ناجحة.

٩ - وينبغي بذل مزيد من الجهود لتعبئة الموارد من أجل دعم أنشطة التعاون التقني في الأونكتاد. وفي هذا الصدد، أعرب عن القلق إزاء انخفاض موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وجرى حث كل من المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين على زيادة دعمهم لأنشطة التعاون التقني في افريقيا بالموارد. وينبغي استقصاء إمكانيات توفير موارد إضافية لمؤازرة المشاريع المتصلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقال العديد من الوفود إن تحرير الموارد من النفقات العسكرية يمكن أن يساعد أيضا في هذا الصدد.

١٠ - وان زيادة توثيق الحوار بين افريقيا وشركائها في التنمية يمكن أن يشجع على زيادة التفاهم. وفي هذا الصدد، يمكن أن تنشىء التجمعات دون الإقليمية الأخرى محافل للحوار على غرار المحافل التي ينظمها أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي مع البلدان المانحة. وتدعو الحاجة أيضا الى زيادة التعاون مع الائتلاف العالمي لصالح افريقيا.

١١ - ولاحظ المجلس التأكيدات المقدمة من الأمانة لتعزيز الوحدة المعنية بافريقيا في الأونكتاد، وطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة خلال الاجتماعات المقبلة للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية.

الجلسة العامة ٨٢٤
٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٠٤ (د-٣٩): استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات

١ - وفقا للأحكام ذات الصلة من برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات[٤]، وقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٥، والتزام كرتاخينا، قام مجلس التجارة والتنمية باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. كما أجرى المجلس تبادلا غير رسمي للآراء ومناقشة متعمقة بشأن تحسين الفرص التجارية وتعبئة الموارد الداخلية والخارجية، بما في ذلك حالة الديون وإدارتها. وقد أسهم اشتراك مسؤولين وخبراء رفيعي المستوى في الجلسات غير الرسمية في اجراء حوار بناء.

٢ - وقد أعادت أقل البلدان نموا تأكيد التزامها بتنفيذ الإصلاحات، بما في ذلك برامج التكيف الهيكلي. وشدد المجلس على ضرورة صياغة استراتيجيات متوسطة وطويلة الأجل للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية رئي أنه يلزمها توفر بيئة سياسية مستقرة. وتم التشديد على انه ينبغي للحكومات أن تحدد على نحو سليم أولويات أهدافها القصيرة والمتوسطة والطويلةالآجال، والآليات التي يمكن من خلالها بلوغ تلك الأهداف.

٣ - واتفق على عدم إمكان احراز أي تقدم ما لم تتوفر إدارة جيدة مستديمة، وما لم تتضافر جهود حكومات أقل البلدان نموا في اتجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واتفق كذلك على إمكان تحقيق الأهداف المبينة في برنامج العمل برمتها من خلال شراكة قوية وملتزمة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية.

٤ - وتم التشديد على الأولويات التالية بصفة خاصة: تنمية الموارد البشرية، واعتماد سياسات معززة لمكافحة مشكلة التزايد السكاني، وإعادة تنشيط القطاع الزراعي، وتحسين حالة الأمن الغذائي، وبذل جهود أقوى لتعبئة المدخرات المحلية واستخدامها على نحو أكثر فعالية، واجراء الإصلاحات المالية المناسبة، وترشيد الإنفاق العام وتنسيقه مع سائر الإصلاحات الاقتصادية الكلية والإصلاحات القطاعية بما في ذلك إصلاحات السياسات التجارية، وأعرب في هذا السياق عن تقدير الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا في سبيل الإصلاح.

٥ - وأبدت وفود عديدة، تنتمي الى أقل البلدان نموا والى البلدان المانحة على السواء قلقها إزاء انخفاض المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى أقل البلدان نموا في عام ١٩٩١ من ٠,٠٩ في المائة من الناتج القومي الإجمالي المشترك للمانحين الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية في السنتين السابقتين

الى ٠,٠٨ في المائة. ولوحظ مع الارتياح أداء ستة بلدان من البلدان المانحة بلغت مساعدتها في عام ١٩٩١ الرقم الأعلى المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية المحدد في برنامج العمل بنسبة ٠,٢٠ في المائة. وأعربت بلدان مانحة أخرى عن عزمها تقديم مساعدات انمائية رسمية كبيرة الى أقل البلدان نموا. وحثت البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية على بلوغ الأرقام المستهدفة لتقديم المعونة لأقل البلدان نموا والوفاء بالتزاماتها تجاه هذه البلدان. وبالإضافة الى ذلك فإن لتوسيع قائمة أقل البلدان نموا انعكاسه على احتياجاتها من الموارد، مما يتطلب النظر فيها بشكل عاجل حسبما أوصي بذلك في التزام كرتاخينا. وينبغي مواصلة الجهود من أجل تسهيل الإفادة من المعونة بكفاءة وفي الوقت المناسب. وأعرب عن اهتمام جدي بتحسين التوازن بين شروط المعونة وقدرة أقل البلدان نموا على الامتثال لها. وينبغي للمساعدة التقنية أن توجه بشكل أفضل نحو تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في أقل البلدان نموا.

٦ - ولا تزال أعباء الديون الجسيمة الحالية لأقل البلدان نموا تضغط بشدة على حصائل صادراتها وتعوق الى حد كبير جهودها الرامية الى تكييف وتوسيع اقتصاداتها. وبالتالي فقد شددت وفود عديدة على ضرورة اتخاذ مزيد من التدابير لتخفيف أعباء الديون. ودعت أقل البلدان نموا وبعض البلدان المانحة الى تحسين نطاق ومدى شمول المخططات والآليات القائمة لتخفيف أعباء الديون، بما في ذلك تلك المتصلة بالتزامات خدمة الديون تجاه المؤسسات المتعددة الأطراف. كما اقترح بعض الوفود تأجيل سداد ديون أقل البلدان نموا لأمد طويل.

٧ - واعتبرت عملية الاستعراض القطري عملية مفيدة وإن لوحظ إمكان تحسينها، ولا سيما فيما يتعلق بالمتابعة والتنسيق على المستويات المحلية والقطاعية. ورئي أيضا أن اجتماعات المائدة المستديرة قد ركزت حوارها إجمالا حتى الآن على السياسة العامة أكثر منه على تعبئة الموارد.

٨ - وجرى التأكيد على أن الاستثمار الأجنبي المباشر ذي الخط السليم يمكن أن يصبح أداة هامة لا لحفز قطاعي الصناعة التحويلية والتجهيز وتعبئة المدخرات في أقل البلدان نموا فحسب، وإنما أيضا لنقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية. كما حثت أقل البلدان نموا شركاءها من البلدان المتقدمة النمو على المساعدة في حفز عملية التنمية لديها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الفعال والمناسب.

٩ - ونوه بأهمية إتاحة إمكانية الوصول بشكل منصف الى جميع الأسواق باعتبارها أداة رئيسية في تعزيز التجارة والتنمية. وقد اقترحت أقل البلدان نموا، بالنظر الى وضعها الهامشي في التجارة العالمية، أن تشتمل الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي على فصل مستقل يتضمن الأحكام التي تنفرد بها أقل البلدان نموا والتي تشمل إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية فيما يتعلق بالمنتجات الأولية والمجهزة على السواء. وترى أقل البلدان نموا أن مشروع الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي لا يعبر بشكل كاف عن احتياجاتها ومتطلباتها فيما يتعلق بإمكانية وصولها الى الأسواق والقضايا الجديدة مثل حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة والخدمات. وطلبت أقل البلدان نموا التي انضم إليها عدد من الوفود الأخرى إنشاء فريق رفيع المستوى لكي يدرس على نحو شامل أحكام مشروع الوثيقة الختامية من حيث صلتها بأقل البلدان نموا ويقترح تدابير محددة تدرج في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي.

١٠ - ونوه بضرورة الاضطلاع في الوقت المناسب بأعمال تحضيرية ملائمة لاستعراض برنامج العمل في منتصف المدة في عام ١٩٩٥ استعراضا فعالا وشاملا. ومن أجل ضمان فعالية المتابعة، رئي تعزيز مشاركة الأونكتاد في عملية الرصد على المستوى القطري، ولا سيما من خلال تحسين المشاركة في عملية الاستعراض القطري. ولوحظ التعاون بين الأونكتاد ومؤسسات بريتون وودز. ورئي أن يضطلع الأونكتاد، بالتعاون مع كل الجهات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بأعمال تحضيرية موضوعية وشاملة لإجراء استعراض شامل في منتصف المدة لبرنامج العمل، حسبما أوصى بذلك قرار الجمعية العامة ٣٠٦/٤٥.

١١ - ونوه بضرورة أن يتاح على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها التقرير السنوي الخاص بأقل البلدان نموا، الذي أشيد بنوعيته، وغيره من الأعمال التي يضطلع بها الأونكتاد بشأن أقل البلدان نموا.

الجلسة العامة ٨٢٤
٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣

## جيم - نصوص أخرى اعتمدها المجلس

### ١ - تقرير نائب الرئيس (الولايات المتحدة الامريكية) عن المشاورات بشأن البند ٢ من جدول الأعمال

١٢ - أشار المجلس الى أن التزام كرتاخينا يشدد على الحاجة الى اتباع سياسات قوية لتنمية الموارد البشرية بغية تعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في العالم (الفقرة ٦٣ (١) من التزام كرتاخينا). ولاحظ المجلس كذلك أن حسن الاستثمار في تنمية الموارد البشرية يسهم في تحسين أداء الصادرات وزيادة القدرة على المنافسة الدولية. ورحب بالتقرير الذي أعتدته الأمانة بشأن تنمية الموارد البشرية في مجال التجارة (TD/B/39(2)/14).

١٣ - ويمكن إيجاز النقاط الرئيسية التي طرحت أثناء المناقشة كما يلي:

(أ) إن السياسات الوطنية لتنمية الموارد البشرية، التي ترتكز على شراكة وثيقة فيما بين الحكومة ومؤسسات التدريب ومجتمع الأعمال، تشكل عنصرا أساسيا في الاستجابة للتغيرات السريعة في البيئة الاقتصادية والتكنولوجية الدولية. وهذه الشراكة تساعد أيضا في رسم الإطار الملائم للسياسة الوطنية فيما يتعلق بالاستخدام الفعال للموارد البشرية وبالهدف المتصل بذلك وهو بناء المؤسسات/ القدرات. وينبغي أن توضع الاحتياجات والفرص الخاصة بالمرأة في الحسبان بصورة كاملة عند تخطيط برامج تنمية الموارد البشرية وتنفيذها. كذلك ينبغي تناول البعد الخاص بتنمية الموارد البشرية في تجارة الخدمات؛

(ب) إن تعزيز مؤسسات التدريب المحلية، لا سيما ما يعنيه من بذل جهود خاصة لتدريب المدربين المحليين ومديري عملية تنمية الموارد البشرية، هو شرط ضروري لاستدامة القدرات التدريبية في الأجل الطويل. كما أنه يسمح بالتكييف اللازم للمواد التدريبية بما يتلائم مع البيئة الاجتماعية - الثقافية

والتجارية المحلية. وينبغي أن يشمل التدريب لا تنمية المهارات التقنية فحسب ولكن أيضا تنمية القدرات الإدارية؛

(ج) إن النهج الشبكي، الذي ينطوي على تقاسم المواد التدريبية والخبرات والمدربين، يمكن من تحقيق فعالية التكاليف في العملية التدريبية، ويعزز موثوقية مؤسسات التدريب المحلية، وييسر إمكانية الوصول الى مراكز الخبرة الرفيعة في الخارج (الجامعات، ومراكز البحوث، وما الى ذلك).

١٤ - ولاحظ المجلس أهمية اتباع سياسات وطنية لتنمية الموارد البشرية في مجال التجارة تأسيسا على الاعتبارات المبينة أعلاه.

١٥ - وفي ضوء الخبرة التي أظهرها الأونكتاد بالفعل فيما يتعلق بالتعاون التقني في ميدان تنمية الموارد البشرية في مجال التجارة وما يتصل بها من مجالات، قام أعضاء المجلس بما يلي:

(أ) أبدوا تأييدا قويا لقيام الأونكتاد بمواصلة وتنفيذ أنشطة تنمية الموارد البشرية ذات التركيز الجيد في مجال التجارة وما يتصل به من مجالات، على النحو الذي تطلبه البلدان الأعضاء. وينبغي الاضطلاع بهذه الأنشطة في ظل تعاون وثيق مع مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد وغات وغيره من المنظمات المختصة، مع إيلاء اهتمام خاص للقيود والاحتياجات التي تنفرد بها أقل البلدان نموا والبلدان المتضررة جغرافيا؛

(ب) أشاروا الى وجوب الاعتناء ببعض البرامج، والموافقة بوجه خاص على برنامج التدريب البحري (TRAINMAR) والبرنامج الجديد الخاص بالتدريب من أجل التجارة (TRAINFORTRADE) والاهتمام بنهجها النظامي، وذلك باعتبارهما مساهمة عملية في توجيه السياسات على النحول الموجز في الفقرة ١٣ أعلاه، بالنظر بصفة خاصة الى نهجهما الطويل الأجل في بناء القدرات المحلية وتطوير الشبكات؛

(ج) أبرزوا الحاجة الى أن تنشيط الأونكتاد الى تطوير شبكات تنمية الموارد البشرية فيما بين مؤسسات البحث والتدريب والتكنولوجيا في مجال التجارة والمجالات المتصلة بالتجارة، عن طريق تحديد المعاهد والمؤسسات الموجودة في البلدان الأعضاء والراغبة في التعاون مع بعضها بعضا. وينبغي أن تُستخدم في هذا الصدد التكنولوجيات التي تُنشر في إطار "برنامج الكفاءة في مجال التجارة" و "نقاط التجارة" المنشأة في إطاره من أجل تبادل المعلومات والمواد التدريبية؛

(د) لاحظوا أن أعمال الخبراء الحكوميين الدوليين التابعين للأونكتاد، بشأن الكفاءة في مجال التجارة مثلا، تسهم أيضا في تطوير السياسات الملائمة لتنمية الموارد البشرية فيما يخص التجارة.

١٦ - وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن تقديرهم للبلدان والمنظمات المانحة لدعمها لأنشطة الأونكتاد في مجال تنمية الموارد البشرية ودعوها الى أن تواصل وأن توسع، إن أمكن، مساهماتها لتمكين الأونكتاد

من الاستجابة للطلبات التي تُقدم من البلدان الأعضاء. وبالإضافة الى ذلك، وجه الانتباه لاستصواب قيام البلدان النامية باستخدام الأموال الثنائية والمتعددة الأطراف المتاحة لها في الإفادة من أنشطة التعاون التقني التي ينهض بها الأونكتاد في ميدان تنمية الموارد البشرية.

## ٢ - رسالة من مجلس التجارة والتنمية الى الحكومات المشتركة في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

١٧ - في الجزء الثاني من الدورة التاسعة والثلاثين المعقودة في جنيف في الفترة من ١٥ الى ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣، نظر مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد في التطورات والقضايا ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية في جولة أوروغواي. وفي هذا السياق، يشدد أعضاء المجلس على وجوب النظر الى الوصول بجولة أوروغواي الى خاتمة مبكرة وناجحة بوصفه شرطا أساسيا لاستئناف مسار النمو والتوسع التجاري ولتهيئة مناخ اقتصادي عالمي أفضل. فهذا هو السبيل الوحيد لتدعيم النظام التجاري الدولي في الوقت الحاضر ولبناء الثقة لدى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. مما سيشجعها في عمليات الاصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة التي تضطلع بها.

١٨ - وينبغي أن يصاغ مشروع الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي بطريقة متوازنة، تأخذ في الحسبان جميع القضايا التي تهم البلدان النامية وتنميتها، واحتياجاتها المالية والتجارية طبقا لإعلان بونتا دل إستي، وأن يستكمل بمجموعة شاملة من التدابير تتيح وصول السلع والخدمات الى الأسواق، بخاصة الأصناف ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية. وينبغي إيلاء عناية خاصة لمشاكل أقل البلدان نموا ودمجها في النظام التجاري العالمي. كما ينص إعلان بونتا دل إستي في الجزء الأول، الفرع زاي، على تقييم نتائج جولة أوروغواي من وجهة نظر البلدان النامية.

١٩ - ويقر أعضاء المجلس بالطابع الملح الذي يفرض على جميع الحكومات المشاركة في جولة أوروغواي أن تضطلع، وبخاصة الدول التجارية الرئيسية منها، بكامل مسؤولياتها وتبعات ريادتها، وأن تجعل في صدارة أولوياتها السياسية الوصول بتلك المفاوضات الى خاتمة مبكرة وناجحة.

## ٣ - تقرير رئيس اللجنة الأولى للدورة عن البند ٤ من جدول الأعمال

٢٠ - وفقا للفقرتين ١٤٣ و ١٤٤ من التزام كرتاخينا، ناقشت اللجنة الأولى للدورة التطورات والقضايا ذات الأهمية الخاصة لبلدان النامية في جولة أوروغواي. وكان هناك اجماع على أن إنهاء جولة أوروغواي بنجاح يعتبر من الأولويات السياسية العالية لجميع الحكومات المشاركة في هذه المفاوضات، لما لذلك من أهمية بالنسبة لاستئناف النمو الاقتصادي وتعزيز النظام التجاري الدولي. وفي هذا الصدد، اتفقت اللجنة الأولى للدورة، بتوافق الآراء، على أن يبعث مجلس التجارة والتنمية برسالة الى الحكومات المشاركة في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. (للاطلاع على نص الرسالة انظر الفرع ٢ أعلاه).

٢١ - وستقدم الرسالة الى رئيس المجلس بوصفها إحدى النتائج الهامة التي أسفرت عنها الدورة الحالية في مجال السياسة العامة.

٢٢ - وأجرت اللجنة أيضا مناقشات غير رسمية هامة حول جولة أوروغواي بمشاركة السيد آرثر دنكل، المدير العام للغات. ورئي أنه ينبغي مواصلة أشكال العمل التعاونية هذه بين الأونكتاد والغات بنشاط في المستقبل.

٢٣ - وأثناء المناقشات أبدت وفود مختلفة عدة آراء موضوعية على النحو المبين أدناه.

٢٤ - فرأى كثير من الوفود أن المبادرة التي قام بها السيد كارلوس سول منعم، رئيس الأرجنتين، بتوجيه رسالة في ١١ آذار/مارس ١٩٩٣، بالنيابة عن ٣٧ حكومة، الى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ولجنة الاتحادات الأوروبية، ومجلس الاتحادات الأوروبية، ورئيس وزراء اليابان، مبادرة هامة جدا أتت في حينها. وقد تناولت تلك الرسالة القضايا الرئيسية التي تنطوي عليها المرحلة الختامية من جولة أوروغواي وحثت على إعطاء أعلى درجة من الأولوية للجهود الرامية الى اختتام جولة أوروغواي في وقت مبكر وبنجاح.

٢٥ - وسلمت وفود من البلدان المتقدمة النمو بمسؤوليتها وأكدت من جديد رغبتها السياسية في الوصول بالجولة الى خاتمة ناجحة ومتوازنة. ورئي أيضا أنه يتوجب على الولايات المتحدة والاتحادات الأوروبية واليابان تولي زمام المبادرة في هذه المرحلة الحاسمة من الجولة.

٢٦ - وحثت الوفود التي تمثل أقل البلدان نموا المجتمع الدولي، وبخاصة المشاركين في جولة أوروغواي، على الاعتراف بالصعوبات الخاصة التي تواجهها تلك البلدان وعلى توفير معاملة متمايزة وأكثر مواتاة لأقل البلدان نموا في مجالات تفاوض محددة، منها الوصول الى الأسواق، وقواعد المنشأ، ومكافحة الإغراق، والحواجز التقنية التي تعترض سبيل التجارة، والتدابير الوقائية، والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والمنسوجات والملابس، وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والتدابير الاستثمارية المتصلة بالتجارة، والتجارة في الخدمات. ورأت تلك الوفود أنه ينبغي التصدي على نحو كامل لاهتمامات أقل البلدان نموا بغية دمجها دمجا عادلا في النظام التجاري العالمي.

٢٧ - وينبغي أن تراعى في جولة أوروغواي الاهتمامات المحددة للبلدان النامية الأخرى، وبخاصة البلدان الافريقية والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

٢٨ - وأكدت بعض الوفود أن درجة مشاركة البلدان النامية في جولة أوروغواي، ونطاق هذه المشاركة أيضا، لم يسبق لهما نظير. فقد بذلت هذه البلدان جهودا كبيرة لإيجاد بيئة مضمونة ومعقولة للتجارة الحرة بالسعي الى تحقيق أهداف إعلان بونتا دل إستي. وشددت بلدان نامية كثيرة على أنها نفذت بصورة مستقلة برامج إصلاح لتحرير التجارة، مفترضة أن تحسين فرص الوصول الى الأسواق، وتعزيز الضوابط التنظيمية على المستوى الدولي، وبخاصة من خلال اختتام جولة أوروغواي بنجاح، سيكملان برامج التكيف التي تنفذها والموجهة نحو تعزيز الصادرات؛ وقد قامت، على هذا الأساس، بتقديم عروض سخية حتى

تصل السلع والخدمات الى الأسواق. غير أنها ترى أن بعض البلدان المتقدمة النمو لم تكتف بعدم الرد إيجابيا على تلك العروض، بل تعدت ذلك الى اعتماد مفاهيم جديدة قد تضع حسنات نظام التجارة الحرة المفتوح موضع الشك، وتؤثر تأثيرا سلبيا على آفاق تجارة البلدان النامية. وفي هذا الصدد، أعربت البلدان المصدرة للموز في أمريكا الوسطى والجنوبية عن عدم ارتياحها وعن بالغ قلقها إزاء النظام الجديد لاستيراد الموز في الجماعة الأوروبية الذي يتعارض مع أهداف إعلان بونتا دل إستي بشأن تحرير التجارة. وذكرت بعض بلدان مجموعة افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ أن الاتحادات الأوروبية قد دخلت، بموجب اتفاقية لومي، في التزامات تعاقدية مع بلدان مجموعة افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ فيما يتصل بالموز، وأنها تتوقع احترام هذه الالتزامات والوفاء بها.

٢٩ - ورأت معظم الوفود أن مشروع الوثيقة الختامية يوفر الأساس اللازم لاختتام جولة أوروغواي في وقت مبكر وبنجاح، وإنه ينبغي وضع الصيغة النهائية لهذا المشروع على نحو متوازن، وتضمينه مجموعة اجراءات شاملة بشأن الوصول الى أسواق السلع والخدمات، تغطي بوجه خاص الأصناف ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية.

٣٠ - وكان من رأي بعض الوفود أن من الأمور الجوهرية ضمان الشفافية التامة في المفاوضات الجماعية والمتعددة الأطراف وفي المشاورات المحددة فيما بين البلدان المشاركة في جولة أوروغواي.

٣١ - وتم التأكيد على ضرورة إجراء تقييم لنتائج الجولة فيما يتصل بالتجارة في السلع وفقا للفرع زاي من الجزء الأول من إعلان بونتا دل إستي، من أجل ضمان حصول البلدان النامية على معاملة متمايزة وأكثر مواتاة.

٣٢ - وأكدت عدة وفود على الدور القيم الذي يمكن أن يضطلع به في هذه العملية الأونكتاد، بوصفه جمعية ذات عضوية عالمية وذات دور خاص في تعزيز الآفاق التجارية والانمائية للبلدان النامية. إذ يتمتع الأونكتاد بصلاحية متابعة تطورات جولة أوروغواي بموجب ولايته وباستعراض قضايا التجارة الدولية ذات التأثير على عملية التنمية. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يدرس المجلس التطورات الموضوعية التي تطرأ على النظام التجاري الدولي فيما يتعلق بأمور منها، التغييرات الكبيرة في السياسات التجارية للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، بهدف تحديد المشاكل والفرص التي تنطوي عليها التجارة الدولية في التسعينات.

٣٣ - واتفق على أن يقدم التقرير الى المجلس في دورته التنفيذية المعنية بجولة أوروغواي، المقرر عقدها في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣. وأعربت بعض الوفود عن رأي مفاده أن مداولات لجنة الدورة ينبغي أن تهدف الى الوصول الي استنتاجات متفق عليها. ورأت وفود أخرى أنه يكفي، بشأن هذا البند بالذات، أن يصدر موجز أو تقرير عن الرئيس. واتفق على أن هذا التقرير لا يشكل أية سابقة بالنسبة للاجتماعات المقبلة.

## ٤ - تقرير نائب الرئيس (المغرب) عن المشاورات بشأن البند ٧ من جدول الأعمال

٣٤ - في ٢٢ و ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٣ دارت المشاورات غير الرسمية بشأن البند ٧ من جدول الأعمال. وأخذت المناقشات بعين الاعتبار البيان الاستهلالي الذي أدلى به ممثل الأمانة والوثيقتين TD/B/39(2)/20 و TD/B/39(2)/Misc.1 فضلا عن البيانات التي أدلى بها العديد من الوفود حول البند في الجلسة العامة.

٣٥ - ونتيجة لمناقشة عامة جيدة وصريحة حول القضية تم التوصل بتوافق الآراء الى الاتفاق التالي:

(أ) يطلب الى رئيس الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس أن يجري، لمدة يومين في الأسبوع الممتد من ١٤ الى ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، مشاورات غير رسمية حول مشروع الاختصاصات والجدول الزمني للفريق العامل المخصص لاستكشاف قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح، بغية مساعدة المجلس على التوصل الى قرار سريع حول هذه القضية،

(ب) يطلب الى الأمين العام للأونكتاد أن يعد مشروع اختصاصات منقح للفريق العامل المخصص، واضعا في الاعتبار الآراء والبيانات المدلى بها حول هذه القضية، فضلا عن ملخص التعليقات المقدمة من الدول الأعضاء، وأن يعمم كلتا الوثيقتين قبل عقد المشاورات غير الرسمية الآنفة الذكر بوقت كاف؛

(ج) أن توضع، في الجزء الأول من الدورة الأربعين للمجلس، اختصاصات الفريق العامل المخصص لاستكشاف قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح فضلا عن جدوله الزمني، واقترح أن تعقد الدورة الأولى للفريق العامل المخصص في أبكر وقت ممكن من عام ١٩٩٤.

## ٥ - اختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي المقترح المعني بالموانئ

٣٦ - سيدرس فريق الخبراء المعني بالموانئ العوامل التي يمكن أن تسهم في كفاءة الإدارة والتنمية المستدامة للموانئ وما يتصل بذلك من خدمات مرفئية من أجل تعزيز قدرة خدمات النقل البحري على المنافسة وتدعيم قدرات التجارة.

٣٧ - وسيقوم فريق الخبراء، في أداء مهامه، بما يلي:

(أ) التركيز على عنصرين رئيسيين في برنامج العمل الجديد هما:

'١' تنظيم الموانئ، بما في ذلك المسائل المتصلة بالتحول الى القطاع الخاص، والاستغلال التجاري، وإلغاء القيود، والتشريع القائم؛

'٢' إدارة الموانئ، بما في ذلك المسائل المتصلة بتنمية الموارد البشرية، والتخطيط الاستراتيجي، والتسويق، والتنمية المستدامة، والاحتياجات الاستثمارية؛

(ب) استكمال الخبرة الفنية المتاحة في الأمانة عن طريق قيام موانئ مختارة بعرض الخبرة المكتسبة في ميداني تنظيم الموانئ وإدارة الموانئ؛

(ج) القيام، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنافسة بين الموانئ، بتقييم إمكانات زيادة التعاون الاقليمي بين الموانئ، في ميداني تنظيم الموانئ وإدارتها؛

(د) استعراض المنشورات ذات الصلة الصادرة عن الأمانة بناء على طلب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالموانئ المعقود في عام ١٩٩٠ وذلك عن طريق:

'١' دراسة توزيع تلك المنشورات وتقييم الفائدة التي تولدت عنها، ومدى قابلية التوصيات التي تضمنتها للانطباق، ونوع المعلومات الإضافية اللازمة لتطوير قدرة الموانئ على المنافسة وخدمات الموانئ ذات الصلة، ولاسيما تلك الواقعة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

'٢' توفير مدخلات من صناعة الموانئ لملء الثغرات الهامة في المعلومات الحالية عن تنظيم الموانئ وإدارتها التي تتيحها المنظمات الدولية، ورابطات الموانئ، والحلقات الدراسية، والمؤتمرات، والمنشورات، للتحقق مما اذا كانت هناك حاجة الى تدعيم نشر المعلومات المتاحة؛

'٣' تقديم رأي فني عن مواضيع محددة من برنامج العمل الموافق عليه، مما ينبغي للجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات (النقل البحري) أن تمنحه الأولوية؛

(هـ) استعراض العمل الذي تضطلع به الأمانة في ميدان التدريب على إدارة الموانئ والتعاون التقني، وتقييم أثره على تطوير قدرة الموانئ على المنافسة وخدمات الموانئ ذات الصلة، والقيام، في هذا السياق، بتقييم الاحتياجات التي لا تلبى من خلال الأنواع المختلفة للتدريب المتاح من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف من أجل التحقق من المجالات المحتملة لأنشطة الأونكتاد في هذا الميدان مستقبلا؛

(و) إعداد تقرير عن البنود السابقة لتقديمه الى اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات (النقل البحري) في دورتها الثانية.

## ثانيا - المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية

### ألف - افتتاح الدورة

٣٨ - افتتح الجزء الثاني من الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣، السيد غوندوز أكتان (تركيا)، رئيس المجلس، الذي ألقى بيانا.

### باء - العضوية والحضور

٣٩ - كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد، والتي هي أعضاء في المجلس ممثلة في الدورة: الاتحاد الروسي، اثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، اسبانيا، استراليا، اسرائيل، أفغانستان، اكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوركينا فاصو، بوروندي، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تونس، جامايكا، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، دومينيكا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، السنغال، السودان، السويد، سويسرا، شيلي، الصين، العراق، عمان، غانا، غينيا، غينيا الاستوائية، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فييت نام، قطر، الكاميرون، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لبنان، لختنشتاين، ليبريا، مالطة ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

٤٠ - وكانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد وغير الأعضاء في المجلس ممثلة بمراقبين: سلوفينيا، الكرسي الرسولي، كرواتيا، كمبوديا، ليتوانيا، موزامبيق.

٤١ - وشاركت فلسطين عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩).

٤٢ - واشترك مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٨٠ (د - ٢٩).

٤٣ - وكان ممثلا برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. كما كان ممثلا مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات.

٤٤ - وكانت الوكالات المتخصصة والوكالات ذات الصلة التالية ممثلة: منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية

للملكية الفكرية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وكما كان ممثلا الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة.

٤٥ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة: وكالة التعاون الثقافي والتقني والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والجماعة الاقتصادية الأوروبية وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

٤٦ - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة: الفئة العامة: لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور (الكويكرز) والغرفة التجارية الدولية والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة والرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية والجمعية العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والاتحاد العالمي للعمل والاتحاد العالمي لرابطات الأمم التمحدة. الفئة الخاصة: الرابطة الدولية للنقل الجوي والرابطة الدولية للمصارف الإسلامية.

## جيم - أعضاء مكتب المجلس

٤٧ - انتخب المجلس، في جلسته ٨١٨ المعقودة في ١٥ آذار/مارس، السيد جاكوب أسبر لارسون (الدانمرك) ليحل محل السيد مارتين ر. مورلاند (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) والسيد مارسيل ب. ك. فاندير كولك (هولندا) ليحل محل السيد أكيو إجوين (اليابان)، كنائبين للرئيس.

٤٨ - وانتخب المجلس، في جلسته ٨١٩ المعقودة في ١٦ آذار/مارس، السيد غ. سميرنوف (الاتحاد الروسي) ليحل محل السيد ج. غابونيا (الاتحاد الروسي) والسيد لودفيك دمبنسكي (بولندا) ليحل محل السيد ماريان مالتشكي (بولندا) كنائبين للرئيس.

٤٩ - وعليه، كان مكتب المجلس في الجزء الثاني من دورته التاسعة والثلاثين مكونا على النحو التالي:

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد غوندوز أكتان | (تركيا) |
| نواب الرئيس: | السيد موريس ب. ابرام | (الولايات المتحدة الأمريكية) |
| | السيد عبد الجبار ابراهيم | (المغرب) |
| | السيد لودفيك دمبنسكي | (بولندا) |
| | السيد جاكوب أسبر لارسون | (الدانمرك) |
| | السيد كارلوس هـ. ماتوتي أرياس | (هندوراس) |
| | السيد جيان نات | (موريشيوس) |
| | السيد ري تشول | (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) |
| | السيد غليب سميرنوف | (الاتحاد الروسي) |
| | السيد خورخي سوروكو | (بوليفيا) |
| | السيد مارسيل ب. ك. فاندير كولك | (هولندا) |
| المقرر: | السيد بانمالي براساد لاكول | (نيبال) |

## دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الدورة
## (البند ١ (أ) من جدول الأعمال)

٥٠ - أقر المجلس في جلسته ٨١٨ جدول الأعمال المؤقت للجزء الثاني من دورته التاسعة والثلاثين بصيغته الواردة في الوثيقتين TD/B/39(2)/1 و Add.1. (للاطلاع على جدول الأعمال، انظر المرفق الأول).

٥١ - وأيد المجلس، في الجلسة نفسها، الاقتراحات التنظيمية التي ووفق عليها خلال المشاورات التي أجراها الأمين العام للأونكتاد في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ (TD/B/39(2)/1/Add.2). ووفقا لتنظيم العمل المقترح، أنشأ المجلس لجنتين جامعتين للدورة، وأحال البندين ٣ و ٤ الى اللجنة الأولى للدورة، والبندين ٦ و ٨ الى اللجنة الثانية للدورة، للنظر فيها وتقديم تقارير بشأنها.

٥٢ - ووافق المجلس أيضا على أن تتحول اللجنة الثانية للدورة، خلال الأسبوع الثاني من الدورة، الى لجنة خاصة للدورة للنظر في البند ٥ من جدول الأعمال وتقديم تقرير عنه.

٥٣ - وتم النظر في الجلسات العامة في جميع البنود الأخرى المدرجة في جدول الأعمال.

٥٤ - ونظرا لأن لجنتي الدورة ستتناولان قضايا مماثلة لتلك التي تصدت لها لجنتا المجلس المناظرتان لهما خلال الجزء الأول من الدورة التاسعة والثلاثين، فقد قرر المجلس أن يعمل بنفس الصفة في الجزء الثاني من الدورة رئيسا اللجنتين ونائبا الرئيس والمقرران الذين انتخبوا في الجزء الأول من الدورة. ونظرا لأن السيد روبرت كونرات (الولايات المتحدة الأمريكية) قد حل محل السيد توماس كارتر (الولايات المتحدة الأمريكية) ليكون نائب رئيس ومقرر اللجنة الثانية للدورة، فقد أصبح تشكيل هيئتي الدورة في الجزء الثاني من الدورة التاسعة والثلاثين على النحو التالي:

اللجنة الأولى للدورة:

الرئيس: السيد هوغو كوبيوس (شيلي)

نائب الرئيس والمقرر: السيد أ. م. ماناكين (الاتحاد الروسي)

اللجنة الثانية للدورة/اللجنة الخاصة للدورة

الرئيس: السيدة طاوس فروخي (الجزائر)

نائب الرئيس والمقرر: السيد روبرت كونرات (الولايات المتحدة الأمريكية)

## هاء - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض
## (البند ١ (ب) من جدول الأعمال)

٥٥ - اعتمد المجلس، في جلسته ٨٢٤، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس، التقرير المقدم من المكتب عن وثائق تفويض كل الممثلين الذين حضروا الدورة (TD/B/39(2)/21).

## واو - جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من الدورة الأربعين للمجلس (البند ١ (ج) من جدول الأعمال)

٥٦ - وافق المجلس، في الجلسة نفسها، على جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من دورته الأربعين، (TD/B/39(2)/L.5). (للاطلاع على جدول الأعمال المؤقت، انظر المرفق الثاني).

٥٧ - ووفقا لما جرت عليه العادة، أذن المجلس للأمين العام للأونكتاد بأن يقوم، بالتشاور مع الرئيس، بتعديل واستكمال جدول الأعمال المؤقت في ضوء التطورات. وقد جرى ذلك الترتيب على أساس أن تخضع أية تعديلات أو إضافات لمشاورات مع ممثلي الدول الأعضاء في المكتب والوفود المعنية في إطار الآلية الاستشارية المنشأة وفقا للفقرة ٨٣ من التزام كرتاخينا.

## زاي - تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس (البند ١١ (أ) من جدول الأعمال)

٥٨ - نظر المجلس في جلسته ٨٢١ المعقودة في ١٨ آذار/مارس، في طلبي الهيئتين الحكوميتين الدوليتين التاليتين وقام بتسميتهما بموجب المادة ٧٦ من نظامه الداخلي: اتحاد المغرب العربي ولجنة أمريكا الوسطى المعنية بالنقل البحري.

## حاء - تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس (البند ١١ (ب) من جدول الأعمال)

٥٩ - قرر المجلس، في جلسته ٨٢١ المعقودة في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٣، وفقا لتوصيات الأمين العام للأونكتاد (TD/B/39(2)/R.3) وتوصيات المكتب، تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية الأربع لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي، على النحو التالي:

الفئة الخاصة:

| المنظمة | هيئة الأونكتاد المعنية |
|---|---|
| الرابطة الدولية للمدن والموانئ | اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات |
| المجلس الدولي للمعادن والبيئة | اللجنة الدائمة للسلع الأساسية |
| ابتكارات وشبكات التنمية | اللجنة الدائمة المعنية بتخفيف الفقر |
| المعهد الدولي للألومنيوم الدولي | اللجنة الدائمة للسلع الأساسية |

٦٠ - ووافق المجلس في الجلسة نفسها على توصيات الأمين العام للأونكتاد وتوصيات المكتب بشأن الاجراء المقترح في الفقرة ٤ من الوثيقة TD/B/39(2)/CRP.6، ألا وهو توخي قدر من المرونة لدى تحديد فئة المنظمات غير الحكومية التي لديها اختصاص في مجال عمل أكثر من هيئتين فرعيتين للمجلس وذلك بالنظر الى المدة المحدودة المتاحة للأفرقة العاملة المخصصة والتي تمتد لفترة أولية مدتها سنتان، على ألا يترتب على هذا بصفة آلية تصنيفها في الفئة العامة كما كان عليه الاجراء المتبع سابقا. وسيعتمد الأمين العام للأونكتاد على رأيه وتقديره فيما يبدي من توصيات بشأن تصنيف المنظمات غير الحكومية، على أساس نطاق وطبيعة اهتمامها بعمل الأونكتاد وقدرتها على الاسهام فيه. ووافق المجلس أيضا على الصيغة المنقحة لإعادة تصنيف المنظمات غير الحكومية من الفئة الخاصة (TD/B/39(2)/CRP.6، المرفق) الذي سيدرج في نص منقح للوثيقة يشتمل على قائمة بالمنظمات غير الحكومية المشتركة في أنشطة الأونكتاد (TD/B/INF.107/Rev.6).

٦١ - وفي الجلسة نفسها أيضا، لاحظ المجلس أن المجلس الأوروبي لاتحادات صانعي المواد الكيميائية، وهو منظمة غير حكومية كان المجلس قد منحها مركزا في الفئة الخاصة في الجزء الأول من دورته الثانية عشرة، قد غير اسمه الى المجلس الأوروبي لصناعة المواد الكيميائية، على أن يظل الاسم المختصر "CEFIC" بدون تغيير.

## طاء - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات
## (البند ١١ (ج) من جدول الأعمال)

٦٢ - ولاحظ المجلس في جلسته ٨٢٤، المعقودة في ٢٦ اذار/مارس، ما تقرر من الغاء الموعد ٢٣-١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣ الذي كان مقررا لانعقاد الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات وتخصيص أسبوع واحد لاجتماع الفريق في موعد لاحق، ووافق على مشروع الجدول الزمني لاجتماعات عام ١٩٩٣ والمشروع الارشادي للجدول الزمني لاجتماعات فترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤ (TD/B/39(2)/L.2).

## ياء - الآثار الادارية والمالية المترتبة على اجراءات المجلس
## (البند ١١ (د) من جدول الأعمال)

٦٣ - وفي الجلسة نفسها، لاحظ المجلس عدم وجود أية آثار ادارية أو مالية مترتبة على الاجراءات التي اتخذها المجلس في دورته الحالية.

## كاف - مسائل أخرى
## (البند ١٢ من جدول الأعمال)

### ١ - عضوية اللجان الدائمة والأفرقة العاملة المخصصة

٦٤ - وفي الجلسة ٨٢٤ أيضا، أقر المجلس العضوية المنقحة للهيئات الجديدة التي أنشأها المؤتمر (انظر TD/B/39(2)/CRP.5)، وأشار بإبلاغ أمين المجلس بأية تعديلات أو سهو فيها.

### ٢ - مكان انعقاد الندوة الدولية للأمم المتحدة في عام ١٩٩٤ بشأن الكفاءة في مجال التجارة

٦٥ - في الجلسة ٨٢٣، المعقودة في ٢٣ اذار/مارس، قدم ممثلا كندا والولايات المتحدة الأمريكية الى المجلس تفاصيل عن عرضي حكومتيهما لاستضافة ندوة عام ١٩٩٤ في تورونتو وكولومبوس (أوهايو)، على التوالي.

٦٦ - وألقى ممثل سويسرا بيانا رحب فيه بهذين العرضين.

٦٧ - وأحاط المجلس علما، في جلسته ٨٢٤ المعقودة في ٢٦ اذار/مارس، بالتقرير الشفوي الذي قدمه الرئيس عن المشاورات غير الرسمية التي بصدد عرض كندا والولايات المتحدة الأمريكية لاستضافة الندوة. وفي ضوء محصلة تلك المشاورات، قابل المجلس بالترحيب والتأييد عقد الندوة في كولومبوس (أوهايو)، الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٤.

### ٣ - بيان مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٦٨ - أعاد المتحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (شيلي)، تأكيد تأييد مجموعته للأونكتاد ونجاح تنفيذ النتائج التي تحققت في الدورة الثامنة للمؤتمر المعقودة في كرتاخينا، كولومبيا، وأشار الى أن مجموعته تتطلع الى اختيار الأمين العام المقبل للأونكتاد من بين مرشحي تلك المنطقة.

## لام - اعتماد تقرير المجلس (البند ١٣ من جدول الأعمال)

٦٩ - اعتمد المجلس، في جلسته ٨٢٤ أيضا، مشروع التقرير عن الجزء الثاني من دورته التاسعة والثلاثين (TD/B/39(2)/L.1 و Add.1-4) بتعديلات طفيفة، وأذن للمقرر بأن ينجز النص النهائي حسب الاقتضاء. وأذن للمقرر كذلك بأن يقوم، تحت سلطة الرئيس، بإعداد تقرير المجلس الى الجمعية العامة.

## الحواشي

(١) انظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الثامنة، المجلد الأول، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.II.D.5)، الجزء الأول، الفرع ألف.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دى جانيرو، ٤ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.9 والتصويبات)، القرار الأول، المرفق الثاني.

## الحواشي (تابع)

(٣) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ١٥ (A/47/15)، الجزء الثاني.

(٤) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، باريس ٣-١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.

(٥) انظر مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، صكوك أساسية ووثائق مختارة، الملحق الثالث والثلاثون (جنيف، غات، ١٩٨٧).

## المرفق الأول

## جـدول أعمـــال الجـزء الثاني مـــن الدورة التاسعة والثلاثيـن لمجلس التجارة والتنمية

١ - المسائل الاجرائية:

(أ) اقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة؛

(ب) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض؛

(ج) جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من الدورة الأربعين للمجلس.

٢ - متابعة التوصيات التي اعتمدها المؤتمر في دورته الثامنة: سياسات تنمية الموارد البشرية، مع اشارة خاصة الى أنشطة التعاون التقني في ميدان التجارة والتنمية.

٣ - سياسات التجارة، والتكيف الهيكلي، والاصلاح الاقتصادي: اصلاحات السياسات التجارية في البلدان النامية والدعم الدولي اللازم لها.

٤ - التطورات والقضايا ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية في جولة أوروغواى.

٥ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات.

٦ - اسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات:

(أ) استعراض أنشطة الأونكتاد للتعاون التقني في افريقيا؛

(ب) قضايا التكامل الاقليمي.

٧ - متابعة المقرر الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته التاسعة والثلاثين (مقرر المجلس ٣٩٩ (د - ٢٩) المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢) بشأن انشاء فريق عامل مخصص لاستكشاف قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح.

٨ - التنمية المستدامة: آثار المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة مؤخرا على الأونكتاد بشأن متابعة نتائج وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٩ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية: تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات عن دورته الخامسة والعشرين (ITC/AG(XXV)/134 و Add.1).

١٠ - تقارير وأنشطة الهيئات الفرعية للمجلس: المسائل التي تتطلب اتخاذ اجراء:

(أ) الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، الدورة الثانية والعشرون (٨-١٢ اذار/مارس ١٩٩٣)؛

(ب) الدعوة الى عقد فريق خبراء حكومي دولي معني بالموانئ.

١١ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس؛

(ب) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس؛

(ج) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات؛

(د) الآثار الادارية والمالية المترتبة على اجراءات المجلس.

١٢ - مسائل أخرى.

١٣ - اعتماد تقرير المجلس.

## المرفق الثاني

## مشـــروع جـــدول الأعمـال المؤقـــت للجـزء الأول من الدورة الأربعين لمجلس التجارة والتنمية

١ - المسائل الاجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب؛

(ب) اقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة؛

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض؛

(د) جدول الأعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة الأربعين للمجلس؛

(هـ) جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس التنفيذية السابقة للدورة (اذار/مارس ١٩٩٤).

٢ - الآثار الدولية المترتبة على سياسات وقضايا الاقتصاد الكلي المتعلقة بالترابط: ديناميات النمو في سياق الترابط العالمي.

٣ - قضايا الديون في سياق انمائي، بما في ذلك تطور عملية اعادة جدولة الديون في الآونة الأخيرة.

٤ - اسهام الأونكتاد، في حدود ولايته، في التنمية المستدامة: التجارة والبيئة.

٥ - متابعة التوصيات التي اعتمدها المؤتمر في دورته الثامنة: تطور وآثار الأحياز الاقتصادية وعمليات التكامل الاقليمي.

٦ - التطورات والقضايا ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية في جولة أوروغواى.

٧ - الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان غير الساحلية.

٨ - المساعدة المقدمة من الأونكتاد الى الشعب الفلسطيني.

٩ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية: التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي السادس والعشرون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.
[يستكمل في ضوء التطورات]

١٠ - المسائل الأخرى التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة.
[يستكمل في ضوء التطورات]

١١ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد؛

(ب) عضوية مجلس التجارة والتنمية؛

(ج) عضوية اللجان الدائمة؛

(د) عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لعام ١٩٩٤؛

(هـ) مشروع اختصاصات الفريق العامل المخصص لاستكشاف قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح؛

(و) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس؛

(ز) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس؛

(ح) الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية الثلاثين للأونكتاد في عام ١٩٩٤؛

(ط) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات؛

(ي) الآثار الادارية والمالية المترتبة على اجراءات المجلس.
[يستكمل في ضوء التطورات]

١٢ - مسائل أخرى.

١٣ - اعتماد تقرير المجلس.

**الجزء الثاني**

# تقريـــر مجلـــس التجـــارة والتنميـــة
# عن الجزء الأول من دورته الأربعين

**المعقـودة فـي جنيف في الفترة من ٢٠ أيلـــول/سبتمبر الـــى ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣**

## أولا - الاجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله[1]

### ألف - الاستنتاجات التي اعتمدها المجلس

### البند ٢ - الآثار الدولية المترتبة على سياسات وقضايا الاقتصاد الكلي المتعلقة بالترابط: ديناميات النمو في سياق الترابط العالمي

#### الاستنتاجات ٤٠٥ (د - ٤٠) - الترابط العالمي

١ - ركزت مناقشات مجلس التجارة والتنمية في عام ١٩٩٣ بشأن الآثار الدولية المترتبة على سياسات وقضايا الاقتصاد الكلي المتعلقة بالترابط، والتي يجريها المجلس سنويا وفقا للفقرة ٦٦ من التزام كرتاخينا[1]، على ديناميات النمو في سياق الترابط العالمي. وكالمعتاد، كان أساس المناقشة هو تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٣[2]، والمناقشات غير الرسمية مع عدد من الخبراء الذين دعاهم الأمين العام للأونكتاد لهذا الغرض.

٢ - واتسمت المناقشة في عام ١٩٩٣ بالتركيز الموضوعي على المساهمات المقدمة من وفود كثيرة من جميع المناطق. وساد شعور جماعي بأن زخم المناقشة، بما في ذلك إيلاء اهتمام أكبر على نحو متزايد للخبرات السابقة والحالية في مختلف أنحاء العالم، جاء متسقا تماما مع التزام كرتاخينا. وكان هناك اتفاق مماثل على أن "تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٣" جاء على مستوى مهني عال للغاية وأنه ألقى ضوءا جديدا على قضايا ذات أهمية سياسية وأنه حقق ذلك بطريقة مباشرة وناقدة. كما أشيد بالأمين العام للأونكتاد لنوعية الخبراء الذين دعاهم.

٣ - وقد ساد توافق واسع في الرأي بأن الانتكاس المستمر في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي يشير قلقا كبيرا لكل مجموعات البلدان. ولاحظت وفود كثيرة أن النمو البطيء لا يضيف فحسب إلى البطالة في البلدان المتقدمة النمو، التي وصلت إلى مستويات لا يمكن احتمالها، بل إنها تؤدي أيضا إلى تفاقم الضغوط الحمائية والحد من الطلب على وارداتها من بلدان أخرى ولا سيما من البلدان النامية، وبالتالي ممارسة ضغط نزولي على أسعار هذه الواردات. ولوحظ على نطاق واسع أن معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية لكل من صادرتها من السلع الأساسية والمصنعة قد تدهورت بشكل مستمر، مع ما أحدثه ذلك من آثار ضارة على أدائها وتوقعاتها الانمائية. وأعرب عن قلق كبير إزاء أثر ضعف أسعار السلع الأساسية على الاقتصادات التي تعتمد على هذه السلع، بما فيها اقتصادات أقل البلدان نموا.

٤ - واعترف بأنه في حين أن السياسات الاقتصادية الكلية المحفزة يمكنها أن تتغلب على الانتكاس، إلا أن حكومات كثيرة تواجه مأزقا: فالسياسات المالية التي تولد الطلب والعمالة ستزيد من حالات العجز والديون الحكومية، في حين أن التقشف المالي التقليدي الطابع سيؤدي الى تفاقم البطالة. وتحدث عدد من الوفود تأييدا للنهج المعروض في "تقرير التجارة والتنمية" لحل هذا المأزق، أي تخفيف القيود على الأوضاع النقدية والمالية لدعم النشاط، مقرونا بالتحول إلى القطاع الخاص وفرض ضريبة على رأس المال لمرة واحدة

من أجل تقليل المديونية العامة. ومع ذلك انتقد آخرون هذا النهج واقترح البعض الأخذ بنهج أخرى موجهة الى السوق و/أو زيادة الانفاق على الهياكل الأساسية.

٥ - ولدى تناول حجم وطابع ديناميات النمو في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في أوروبا الوسطى الشرقية، لاحظت وفود كثيرة التنوع الواسع في الخبرات. فقد حدث أداء ممتاز في بعض البلدان وحدث تقدم مشجع في بلدان أخرى، لكن النمو كان بالغ السوء في بلدان أخرى كثيرة. وقد أجرت بلدان عديدة في جميع القارات تحولات رئيسية في السياسة العامة في اتجاه اقتصاد السوق، لكن بدرجات مختلفة من النجاح في تحسين الأداء والتوقعات. وساد شعور واسع بأن الدروس المستفادة من التجربة معقدة وأنه من المهم أن تكون الحكومات أكثر عملية وأن تتلافى تكرار أخطاء الماضي التي ارتكبتها هي أو غيرها، مع البناء على وصفات النجاح الجديدة والتماسها. ولوحظ أن تدخل الحكومات قد يكون مفيدا في حالات معينة، وإن كان هذا التدخل عرضة أيضا لإساءة التطبيق؛ ولاحظ بعض المتحدثين أن النهج الموجهة الى السوق في حالات كثيرة أفضت الى معدلات نمو أعلى. وساد شعور بأن ثمة حاجة الى إبقاء دور الأسواق ودور الدولة قيد الاستعراض المستمر من جانب حكومات البلدان المعنية لكي تحدد بنفسها وتحقق المزيج الأنسب لأوضاعها الخاصة بها.

٦ - وكان هناك اتفاق واسع على أنه يمكن إجراء تحسين كبير على الإطار المفاهيمي لسياسات التكيف الهيكلي وتصميمها وتنفيذها، ولا سيما في افريقيا. وفي هذا السياق وجه الانتباه الى الحاجة الى إيلاء اهتمام أكبر للاستثمار العام والاصلاح الضريبي والمؤسسات العامة، وتوسيع الصادرات، والادارة العامة.

٧ - واعترف بأن البيئة المالية والتجارية العالمية لها أهميتها للنمو في كل أجزاء الاقتصاد العالمي، وبخاصة البلدان النامية. ودعت وفود كثيرة الى تحسين تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي في ضوء الترابط المتنامي. واتفق على أن النمو الذي حدث في مناطق نامية معينة كان مصدر قوة للاقتصاد العالمي في وقت اتسم فيه بضعف عام، وأن تحقيق نمو أسرع في البلدان النامية سيفيد الجميع.

٨ - ووجه الانتباه إلى الحاجة إلى توفير مستويات كافية ومستقرة من التمويل، من مصادر عامة وخاصة على السواء، لدعم السياسات المحلية الموجهة إلى النمو. ودعت وفود كثيرة إلى الأخذ بوسائل متعددة الأطراف للمساعدة على تحسين فهم المصارف التجارية للملاءة المالية للبلدان النامية. ووجهت هذه الوفود الانتباه إلى الطبيعة المتكاملة بصورة متزايدة للأسواق المالية، فدعت إلى وضع مبادئ توجيهية مقبولة عالميا للاجراءات الاشرافية والتنظيمية، كما دعت إلى إعادة تغذية موارد المؤسسات المالية الدولية.

٩ - وأكدت وفود كثيرة على الحاجة إلى تحقيق نمو قوي في الأسواق الخارجية وتحسين فرص الوصول إليها. وأكدت وفود كثيرة على رأي مفاده أن معظم البلدان المتقدمة النمو قد فشلت في تحسين فرص الوصول إلى أسواقها، وأن هذا يشكل خطرا على جهود بلدان أخرى للتعجيل بالنمو عن طريق فتح أبواب اقتصاداتها والاندماج في الاقتصاد العالمي. وأكدت وفود عديدة على الحاجة إلى آلية "انذار مبكر" للتصدي للقضايا الرئيسية الناشئة. كما تم التأكيد على الحاجة إلى التقيد بالمبادئ والقواعد المنظمة للنظام التجاري

المتعدد الأطراف. ووجد توافق في الآراء على أنه من الأهمية البالغة الوصول بجولة أوروغواي خاتمة شاملة ومتوازنة في وقت مبكر، تأخذ في اعتبارها جميع القضايا التي تهم البلدان النامية وتنميتها.

الجلسة العامة ٨٣٢
١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣

البنـــد ٣ - قضايا الديون في سياق انمائي، بما في ذلك تطور عملية إعادة جدولة الديون في الآونة الأخيرة

الاستنتاجات ٤٠٦ (د ـ ٤٠) - قضايا الديون

١ - درس مجلس التجارة والتنمية، في الجزء الأول من دورته الأربعين، قضايا الديون في سياق إنمائي، بما في ذلك تطوير عملية إعادة جدولة الديون في الآونة الأخيرة. وكان معروضا على المجلس تحليل أعدته الأمانة بشأن هذا البند على النحو الوارد في "تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٣"، الجزء الثالث. كما استفاد المجلس من تبادل للآراء مع فريق خبراء من البلدان الدائنة والمدينة على السواء. وظهر من خلال النقاش تقارب عام في الآراء بشأن القضايا التالية:

(أ) أحرز عدد من البلدان، وبخاصة في أمريكا اللاتينية، تقدما كبيرا في اتجاه حل صعوبات مديونيتها، وذلك نتيجة لما بذلته من جهود تكيف قوية ووجود استراتيجية دولية داعمة في مجال الديون.

(ب) إلا أن بلدانا عديدة لا تزال بعيدة عن التغلب على صعوبات مديونيتها. وهذه البلدان هي بصفة رئيسية بلدان فقيرة ويقع معظمها في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وإن كان كثير من البلدان المتوسطة الدخل لا يزال يعاني من مشاكل الديون. وهناك بالاضافة الى ذلك بلدان عديدة مثقلة بأعباء خدمة الديون دأبت على الوفاء بالتزاماتها، ولكن بصعوبة.

(ج) قوبلت بالترحاب التحسينات التي حدثت مؤخرا في الاستراتيجية الدولية للديون. وهناك حاجة الى بذل جهود متواصلة من جانب المدينين المتعثرين ومن جانب المجتمع الدولي من أجل إيجاد حل لباقي مشاكل الديون. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا. وأشير الى الدور الذي تستطيع زيادة التدفقات المالية الخارجية، ولا سيما التدفقات غير المنشئة للديون، أن تؤديه في المساعدة على اتقاء مصاعب الديون والتغلب عليها.

(د) تحسنت مؤخرا ممارسات نادي باريس، لا سيما باعتماد شروط تساهلية معززة لصالح أفقر البلدان وأكثرها مديونية. وأحاط المجلس علما بأن نادي باريس يواصل استعراض حالة ديون أفقر البلدان. وفيما يتعلق بالديون المستحقة للمصارف التجارية، أحدثت الاتفاقات التي تمت في إطار خطة "برادي" خفضا هاما في ديون المصارف التجارية، واسهمت في تحسين الجدارة الائتمانية نتيجة للاصلاحات الاقتصادية الداخلية. ولا يزال عدد من البلدان يتفاوض على صفقات برادي. وثمة دعم دولي متوقع من أجل تسهيل هذه الصفقات.

(هـ) جرى التشديد على ما للمؤسسات المالية الدولية من دور حاسم في دعم البلدان النامية. إلا أن عدة بلدان، معظمها فقير، عليها متأخرات لتلك المؤسسات. وقوبل بالترحاب التقدم الذي أحرز مؤخرا في تناول هذه المشكلة. وتعترف الآليات التي أنشئت لمعالجة هذه المشكلة، على أساس كل حالة على حدة، بالمبدأ القائل بأنه ينبغي عدم المساس بمركز الدائن المفضل للمؤسسات المالية الدولية، وهو مبدأ يؤيده المجلس كل التأييد.

(و) يعاني عدد من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من مصاعب جسيمة في مجال خدمة الديون. وقد اعتمد نادي باريس نهجا مرنا ومبتكرا لمعالجة هذه المشاكل.

٢ - وفي سياق مناقشة عناصر محددة من استراتيجية الديون، برز عدد من القضايا التي تتطلب المزيد من النظر. وفيما يتعلق بالديون الثنائية الرسمية، أشار عدة متحدثين الى الدور الذي تستطيع أن تؤديه شروط ترينيداد المقترحة في المساعدة على التغلب على مشاكل الديون وحثوا على التبكير باعتمادها من نادي باريس. بل ارتأى آخرون أنه ينبغي منح تخفيضات في الديون أكبر من ذلك. ومن الناحية الأخرى، جرى الاعراب عن رأي مفاده أنه ينبغي دراسة آثار شروط تورنتو المعززة قبل النظر في أية تدابير جديدة.

٣ - وطالب عدد من المتحدثين باستعراض معايير الأهلية بالنسبة لخفض الديون كيما تشمل جميع البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون. كما وجه الانتباه إلى الاحتياجات العاجلة لدى بلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط إلى خفض الديون.

٤ - وفي مجال الديون المتعددة الأطراف، شدد عدة متحدثين على أن إحداث زيادة كبيرة في صافي التحويلات من المؤسسات المالية الدولية أمر له أهمية خاصة بالنسبة للبلدان المثقلة بالديون، ومن شأنه أن يساعدها في تفادي نشوء متأخرات. وطالبوا أيضا بإجراء اعادة تغذية كافية لموارد الشبابيك الميسرة في هذه المؤسسات. وأشار آخرون إلى ضرورة التوصل قبل نهاية ١٩٩٣ إلى اتفاق بشأن مرفق تكيف هيكلي معزز جديد، لا يقل فيه العنصر التساهلي عنه في المخطط الحالي. وحث عدد من المتحدثين على بحث امكانية تحسين أحكام وشروط الآليات الحالية لمعالجة المتأخرات. واقترح بعض المتحدثين أيضا إيلاء النظر إلى استخدام حقوق السحب الخاصة كوسيلة لتخفيض الديون المتعددة الأطراف.

٥ - وفيما يتعلق بديون المصارف التجارية، حث عدد من المتحدثين حكومات البلدان الدائنة على اتخاذ التدابير الملائمة التي تضمن لصفقات برادي الجاري التفاوض عليها احداث تخفيض هام في اجمالي الديون الخارجية للبلدان المعنية. وأكد آخرون على الطابع الطوعي لتلك العمليات.

الجلسة العامة ٨٣٢
١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣

الاستنتاجات ٤٠٧ (د ـ ٤٠) - التنمية المستدامة

١ - وفقا للمقرر ٤٠٢ (د - ٣٩) المتخذ في الجزء الثاني من الدورة التاسعة والثلاثين (انظر الجزء الأول، الفصل الأول، أعلاه) أجرى مجلس التجارة والتنمية تبادلا لوجهات النظر حول أوجه الصلة بين التجارة والسياسات البيئية. ومما ساعد في مناقشات المجلس وأثراها الوثائق الممتازة التي أعدتها أمانة الأونكتاد ومساهمات فريق من الخبراء استقدموا من عدة مناطق.

٢ - وخلص المجلس إلى أن تقاربا واسعا في الآراء قد ظهر بشأن العناصر التالية:

(أ) تثير أوجه الصلة المعقدة بين التجارة والبيئة تحديات ذات شأن أمام السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة، وقد برز مؤخرا وعي متزايد بأهمية أوجه الصلة هذه. وعلى المجتمع الدولي أن يجد من أجل تحقيق أوسع تنسيق دولي ممكن للسياسات البيئية والتجارية عن طريق التعاون الحكومي الدولي. وينبغي أن يكفل هذا التعاون الشفافية والتناسق عند وضع سياسات بيئية وتجارية متبادلة الدعم.

(ب) إن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح ومنصف وآمن وغير تمييزي ويمكن التنبؤ به ويتفق مع أهداف التنمية المستدامة ويفضي إلى التوزيع الأمثل للانتاج العالمي وفقا للميزة المقارنة إنما يعود بالنفع على جميع الشركاء التجاريين. وبالاضافة إلى ذلك، يكون لتحسين الوصول إلى الأسواق بالنسبة لصادرات البلدان النامية، بالاقتران مع وضع سياسات سليمة في مجالي الاقتصاد الكلي والبيئة، تأثير بيئي ايجابي ويسهم بالتالي اسهاما هاما في طريق تحقيق التنمية المستدامة.

(ج) وينطوي اختتام جولة أوروغواي بنجاح على امكانية أن يسهم، من خلال تحرير التجارة ووضع قواعد وضوابط تنظيمية متعددة الأطراف واضحة وفعالة، في قيام توزيع أكثر كفاءة للموارد الوطنية بما يشجع النمو الاقتصادي السليم ويخلق المزيد من الموارد لتحسين المعايير البيئية الوطنية والتقليل إلى أدنى حد من النفايات والتلوث.

(د) ينبغي حل المشاكل البيئية قدر المستطاع من خلال سياسات ملائمة في مجالي الاقتصاد الكلي والبيئة وليس من خلال فرض قيود على التجارة. وبهذا الخصوص تم التأكيد على أهمية أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة، وبشكل خاص في البلدان الصناعية، كما تم التأكيد على الصلة بين الفقر وتردي البيئة وبين تردي البيئة والوصول إلى التكنولوجيات الأقل تلويثا. وينبغي تشجيع جهود فرادى البلدان الرامية إلى استيعاب العوامل الخارجية ومد هذه البلدان بدعم دولي واسع النطاق. غير أن قدرة البلدان النامية على إنجاز ذلك ستتأثر بشدة بالشروط التي ستستطيع بموجبها تصدير منتجاتها.

(هـ) ينبغي أن تسعى البلدان إلى تفادي استخدام القيود التجارية أو الاخلال بالمبادلات التجارية كوسيلة لمقابلة الفروق في التكلفة الناشئة عن الاختلافات في المعايير والأنظمة البيئية، نظرا لأن تطبيقها يمكن أن يؤدي إلى الاخلال بالمبادلات التجارية فيزيد من النزعات الحمائية.

(و) أما فيما يتعلق بمعايير المنتجات فلا بد من اقامة توازن بين مزايا التنسيق، من وجهة نظر التجارة والشفافية، ومزايا اباحة الاختلافات في المعايير الوطنية، من وجهة نظر التنمية المستدامة. وفيما يتصل بعمليات التجهيز، يمكن أن يعود وجود معايير تجهيز صارمة بمنافع ايجابية على التنمية المستدامة عن طريق ازالة بعض التكاليف الخفية في الممارسات البيئية غير السليمة. ولن يحتاج الأمر إلى تنسيق معايير التجهيز حيثما لا تكون لعمليات التجهيز المعنية أية آثار بيئية عابرة للحدود أو عالمية النطاق.

(ز) حيثما يكون التنسيق ملائما، يمكن أن تقوم هيئات توحيد المقاييس، مثل المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، باتاحة محافل مفيدة في مجالات اختصاصها (مثل وضع البطاقات الايكولوجية، وتحليل دورة الحياة، وإدارة البيئة). وحيثما لا يكون التنسيق مناسبا يمكن التفكير في الاعتراف المتبادل بالمعايير و/أو تطوير معايير قابلة للمقارنة.

٣ - ووافق المجلس على أن العناصر المحددة التالية لها أهمية خاصة بالنسبة لمواصلة عمل الأونكتاد:

(أ) يكمن الدور الخاص للأونكتاد في ميدان التجارة والبيئة في تحليل السياسات ومناقشتها، والعمل المفاهيمي، وبناء توافق الآراء فيما بين الدول الأعضاء بشأن التفاعل بين السياسات البيئية والسياسات التجارية، ونشر المعلومات لدى واضعي السياسات، وتشجيع عملية بناء القدرات وتقديم المساعدة في شأنها. وينبغي إيلاء عناية خاصة لمشاكل البلدان النامية وظروفها الخاصة، بما في ذلك أقلها نموا. وينبغي أيضا إيلاء العناية للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

(ب) لقد بدأت تفضيلات المستهلكين في بلدان عديدة تتجه نحو المنتجات "الأكثر مواتاة للبيئة". ويحتاج الأمر إلى إجراء دراسات لتقييم التكاليف الاقتصادية المتصلة بتخفيض الآثار البيئية السلبية لعمليات الانتاج والاستهلاك من جهة، وفرص السوق المتاحة للمصدرين والتي قد تتدفق من الطلب على مثل هذه المنتجات "المواتية للبيئة"، من جهة أخري. وسيبدأ الفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية هذا العمل في دورته الثانية الوشيكة.

(ج) ويحتاج الأمر إلى ايلاء مزيد العناية في الأونكتاد لأدوات السياسات العامة التي تحركها دوافع بيئية ولها تأثير على التجارة، كتلك المتعلقة بالتغليف، ووضع البطاقات، وإعادة التدوير. وينبغي النظر بأكبر قدر مستطاع وفي أبكر مراحل التنمية الممكنة في تأثير هذه الأدوات على الشركاء التجاريين، وبخاصة على المصدرين في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛ وتعد الشفافية عنصرا رئيسيا بهذا الخصوص.

(د) ويجب أن تراعي برامج وضع البطاقات الايكولوجية، قدر المستطاع، مصالح البلدان المنتجة في مجال التجارة والتنمية المستدامة، وبشكل خاص مصالح البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ويحتاج الأمر إلى تعاون دولي بشأن هذه البرامج والى المزيد من دراستها.

(هـ) كما يحتاج الأمر إلى دراسة آثار المبادئ التوجيهية الاجرائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تحقيق تكامل السياسات التجارية والبيئية وبرنامج عملها المقبل. وينبغي مواصلة تطوير التفاعل بين الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، هي والمنظمات الحكومية الدولية والاقليمية الأخرى العاملة في مجال التجارة والتنمية، مثل مجموعة غات.

(و) إن المساعدة الانمائية، وبخاصة منها المساعدة التقنية، حيوية لخلق القدرة الكافية لمعالجة مجموعة المشاكل الهامة والمتزايدة في ميدان التجارة والتنمية. وقد تبين أن أنشطة أمانة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية مفيدة بدرجة عالية للحكومات بهذا الخصوص، فلا بد إذا من مواصلتها. ولذلك فإن البلدان المانحة، والبلدان الأخرى التي هي في وضع يسمح لها بذلك، والوكالات المتعددة الأطراف ذات الصلة، مدعوة الى أن تزيد بشكل ملحوظ الأموال المتاحة للمساعدة التقنية في ميدان التجارة والبيئة، وبخاصة لصالح أقل البلدان نموا.

(ز) على البلدان التي لم تبذل المزيد من الجهود للرد بسرعة وبصورة كاملة على استبيان أمانة الأونكتاد بشأن التدابير البيئية التي يمكن أن يكون لها تأثير على التجارة أن تفعل ذلك.

٤ - ويوصي المجلس بما يلي:

(أ) أن ينظر مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته الأربعين في موضوع: "أثر استيعاب التكاليف الخارجية على التنمية المستدامة"؛

(ب) أن ينظر مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته الحادية والأربعين، ودون الاخلال بالمقررات اللاحقة المتخذة في سياق عملية استعراض وتقييم برامج عمل الأجهزة الحكومية الدولية التي ستتم في عام ١٩٩٤، في موضوع: "تأثير السياسات ذات الصلة بالبيئة على قدرة الصادرات على المنافسة وعلى الوصول إلى الأسواق".

الجلسة العامة ٨٣٢
١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣

البنـــد ٥ - متابعة التوصيات التي اعتمدها المؤتمر في دورته الثامنـــة: تطـور وآثـــار الأحـــياز الاقتصاديـة وعمليات التكامل الاقليمي

الاستنتاجات ٤٠٨ (د ـ ٤٠) - الأحياز الاقتصادية وعمليات التكامل الاقليمي

١ - عملا بالتزام كرتاخينا، وبخاصة الفقرتان ٦٣ (٣) و ١٤٦، اضطلع مجلس التجارة والتنمية باستعراض موضوعي لتطور وآثار الاتفاقات الناشئة للتجارة الحرة والتكامل الاقتصادي، واستندت المناقشات الى تقرير الأمانة ذي الصلة والى بيانات أدلى بها في جلسة غير رسمية فريق خبراء رفيع المستوى.

٢ - وخلص المجلس الى أن تقاربا عاما في الآراء قد تكون بشأن القضايا التالية:

(أ) مع تزايد صيرورة الديناميات الاقليمية ظاهرة عالمية، واتساع نطاق التجمعات الاقليمية جغرافيا وموضوعيا، فإن من المحتمل أن تكون لملامحها الجديدة آثار هامة بالنسبة لكل من البلدان المشتركة والبلدان الثالثة، وأيضا بالنسبة للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي الوقت نفسه، فقد أحرز التكامل غير الرسمي، ورائده التجارة والاستثمار، تقدما كبيرا أيضا.

(ب) إن تعزيز التكامل الاقتصادي والنمو العالمي في التجارة قد حدث على التوازي، كما حدث في جانب منه بالتفاعل. وبغية الحفاظ على الجوانب الايجابية لترتيبات التكامل وضمان شيوع آثارها الخاصة بالنمو الدينامي، ينبغي للدول الأعضاء والتجمعات أن تسعى الى أن تكون خارجية التوجه وداعمة للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وينبغي لتجمعات التكامل، عند وضع سياساتها، ملاحظة الضوابط التنظيمية والقواعد المتعددة الأطراف، وضمان شفافية قواعدها وأنظمتها ومعاييرها، ومراعاة آثار ذلك على البلدان الثالثة.

(ج) بغية تحييد المخاطر المحتملة المتعلقة بتحويل التجارة والاستثمار، ينبغي أن يفضي تكثيف مخططات التكامل أو توسيعها الى مزيد من تحرير التجارة المتعددة الأطراف ومن التكامل العالمي. ومن شأن بلوغ نتيجة ناجحة لجولة أوروغواي التخفيف من بعض دوافع القلق لدى البلدان الثالثة حول مخططات التكامل.

(د) ينبغي لتجمعات التكامل أن تتحمل مسؤولية خاصة فيما يخص آثارها على الشركاء التجاريين الأضعف، وبخاصة البلدان النامية. وينبغي للبلدان الداخلة في تجمعات تكامل أن تقدم التعاون التقني في مجال تحديد فرص جديدة للتفاعل الاقتصادي مع البلدان النامية، وتعريفها بالقواعد والأنظمة والمعايير. وينبغي لها تشجيع التعاون الاستثماري وإنشاء مشاريع مشتركة بين الشركات في مناطقها والشركات في البلدان النامية، واتخاذ أي تدبير آخر يمكن أن يساعد البلدان الثالثة على توسيع تعاونها التجاري والاقتصادي مع التجمعات. وفي سياق انضمام دول أعضاء جديدة الى التجمعات ينبغي، قدر الممكن، تجنب الآثار الضارة التي تلحق بحرية وصول البلدان النامية الى الأسواق.

(هـ) ينبغي لأمانة الأونكتاد أن تتعاون، عند الطلب، في هذا التعاون التقني. فينبغي لها مواصلة تقديم المشورة التقنية والتحليل التقني، وبرامج التدريب والحلقات الدراسية بشأن التكامل الاقليمي، الى البلدان المشتركة والبلدان الثالثة، بغية تيسير تدفق المعلومات والحوار والتقييم، بما يفضي الى تفهم أفضل لتلك المخططات. وتستطيع الأمانة، لهذا الغرض، التماس المشاركة النشطة والدعم من التجمعات المعنية، ومن الدول الأعضاء فيها، ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(و) في حين بذلت بلدان نامية عديدة جهودا كبيرة لاصلاح تجمعات التكامل الخاصة بها، فإن انخفاض مستوى العلاقات التجارية والاقتصادية المتبادلة يتيح مجالا فسيحا للمزيد من التوسع. وينبغي لمختلف هيئات الأونكتاد، بما في ذلك اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، كل في اطار ولايتها، تكثيف أعمالها المتعلقة باتخاذ تدابير دعم ملموسة لتعزيز التكامل الاقتصادي للبلدان النامية، تلبية للاحتياجات التي تعينها تجمعات محددة.

٣ - ويوصي المجلس بأن تقدم الأمانة، لدى حدوث تطورات جديدة ذات شأن في تجمعات التكامل الاقليمي، معلومات جديدة في إطار ولاية الأونكتاد، عن آثار تلك التطورات على البلدان الأخرى، وأن تعرض هذه المعلومات على مجلس التجارة والتنمية لاجراء مناقشة مناسبة بشأنها.

الجلسة العامة ٨٣٢
١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣

## باء - اجراءات أخري

البنـــد ٦ - التطورات والقضايا ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية في جولة أوروغواي

١ - أحاط المجلس علما، في جلسته ٨٣٢ المعقودة في ١ تشرين الأول/اكتوبر بالبيان التالي الذي أدلى به الرئيس بشأن البند ٦ من جدول الأعمال:

### بيان الرئيس

٢ - أجرى المجلس مناقشات رفيعة المستوى عن التطورات والقضايا ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية في جولة أوروغواي أثراها البيان الذي أدلى به السيد أ. هدى نائب المدير العام للغات بالنيابة عن المدير العام للغات في الجزء غير الرسمي من الجلسة العامة. ولقيت المذكرة التي أعدتها أمانة الأونكتاد بشأن هذه المسألة (TD/B/40(1)/CRP.1) التقدير، وقدمت معلومات أساسية مفيدة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

٣ - وتولد على نطاق واسع إحساس بأن الآفاق المرتقبة لاختتام جولة أوروغواي بنجاح ازدادت اشراقا وان كانت معظم القضايا الحساسة لا تزال تحتاج إلى حل بغية تحقيق مجموعة من النتائج المتوازنة والشاملة للجولة. فالاختتام الناجح لجولة أوروغواي هو السبيل الوحيد لتعزيز النظام التجاري الدولي على أساس قواعد وضوابط تنظيمية متعددة الأطراف أكثر وضوحا وشمولا، مما يؤدي إلى زيادة الثقة التي

يترتب عليها بدورها، تحريك دينامي للاقتصاد العالمي، مما سيتطلب جهودا دائبة وإرادة سياسية من جانب جميع المشتركين، وبوجه خاص من جانب الكيانات التجارية الرئيسية.

٤ - كما سيتطلب التوصل إلى خاتمة متوازنة لجولة أوروغواي أن تؤخذ في الحسبان الاحتياجات التجارية والمالية والإنمائية للبلدان النامية، لا سيما لأقل البلدان نموا من بينها، كما يتطلب بذل جهود خاصة في المفاوضات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق تؤدي إلى إجراء تحسينات مرضية بالنسبة للمنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية.

٥ - كما نوه بضرورة التبكير بتقييم نتائج جولة أوروغواي من حيث المعاملة التفضيلية والأكثر رعاية للبلدان النامية وفقا للجزء الأول من الفرع زاي من إعلان بونتا دل استي[٣] من أجل اتاحة وقت يكفي للتمكن من اتخاذ تدابير تصحيحية. وأوضح بعض الوفود أنه يتعين قبل إجراء هذا التقييم، أن تقوم فرادى البلدان النامية بإجراء تقييمها الخاص للنتائج المحتملة للجولة آخذة في الاعتبار المعايير المفيدة التي عرضت بإيجاز في المذكرة التي قدمتها الأمانة، كما أوضحت هذه الوفود أنه ستنشأ حاجة إلى المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد في هذا الصدد.

٦ - وركزت وفود عديدة أيضا على أن الانبعاث الظاهر للفلسفات الحمائية التي تستند إلى مفهوم "المنافسة غير العادلة" الخاطئ تسبب قلقا كبيرا كما أنه يذكّر بالعواقب التي لا يمكن التنبؤ بها التي ستنجم عن اخفاق جولة أوروغواي.

٧ - وجرى التسليم بأن للأونكتاد دورا هاما يتعين أن يقوم به في بحث التطورات في جولة أوروغواي، وفي تحليل وتقييم نتائجها، لا سيما عن طريق تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية.

البنـــد ٧ - الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية

٨ - أيد المجلس، في جلسته ٨٣٢ المعقودة في ١ تشرين الأول/اكتوبر، توصيات اللجنة الثانية للدورة (TD/B/40(1)/SC.2/L.1، الفقرة ٣١)، وبذلك فإنه:

(أ) أحاط علما بتقرير اجتماع الخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والانمائية (TD/B/40(1)/2-TD/B/LDC/AC.1/4)، وأيد استنتاجات وتوصيات الاجتماع؛

(ب) أحاط علما بالتقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد عن نتائج الدراسات المحددة عن قضايا المرور العابر (TD/B/40(1)/4)؛

(ج) أحاط علما بالتقرير المتعلق بالمساهمات المقدمة من الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية، والهيئات غير الحكومية (TD/B/40(1)/5 و Add.1)؛

(د) قرر إحالة الوثائق المذكورة أعلاه إلى الجمعية العامة هي وتعليقات المجلس عليها من أجل اتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها.

٩ - أحاط المجلس علما أيضا بالبيان ذي الصلة عن الآثار المالية (TD/B/40(1)/L.4) وقرر إرفاقه بتقرير المجلس إلى الجمعية العامة (انظر المرفق الثالث، للاطلاع على البيانات الملقاه بصدد الآثار المالية، انظر الفصل الثالث - نون).

البنـــد ٨ - المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

١٠ - أحاط المجلس علما، في جلسته ٨٣٢ المعقودة في ١ تشرين الأول/اكتوبر بتقرير أمانة الأونكتاد عن التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة (TD/B/40(1)/8).

١١ - وقرر المجلس كذلك، عملا بالفقرة (ج) من مقرر الجمعية العامة ٤٤٥/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، توجيه انتباه الجمعية العامة إلى الجزء الذي يعكس من تقريره مناقشات المجلس التي دارت في إطار هذا البند (انظر المقتطفات من تقرير اللجنة الثانية للدورة الواردة في المرفق الرابع) (وللاطلاع على البيان الذي أدلى به ممثل اسرائيل فيما يتعلق بهذا الإجراء، انظر الفصل الثاني - ألف).

البنـــد ٩ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

(أ) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي السادس والعشرون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

١٢ - أحاط المجلس علما، في جلسته ٨٣٢ المعقودة في ١ تشرين الأول/اكتوبر، بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن دورتها السادسة والعشرين (A/48/17)[٤]، الذي عمم على المجلس في صورة مذكرة ارفاق من أمانة الأونكتاد (TD/B/40(1)/9).

١٣ - ولاحظ المجلس كذلك أنه بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٠٥ (د - ٢١) ستحال التعليقات على التقرير إلى الجمعية العامة (للاطلاع على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، انظر الفصل الثاني - باء).

(ب) الآليات المستندة إلى قوى السوق لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية

١٤ - قرر المجلس، في جلسته ٨٢٨ المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر، إحالة البند ٩ (ب) من جدول الأعمال إلى الفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا لإجراء مزيد من النظر فيه.

## ثانيا - بيانات مواقف

### ألف - بيان ممثل اسرائيل فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (البند ٨ من جدول الأعمال)

١٥ - في الجلسة ٨٣٢ المعقودة في ١ تشرين الأول/اكتوبر، أعلن ممثل اسرائيل أن وفده ينضم إلى توافق الآراء بشأن تقرير اللجنة الثانية للدورة، بما في ذلك مسألة الاجراءات التي اتخذت في إطار البند ٨ من جدول الأعمال. إلا أن وفده لا يفهم هذا الموجز ولا الإجراء الذي اتخذ في إطار هذا البند على أنه ينطوي على أو يجيز أي تغير في برنامج العمل القائم للوحدة الخاصة بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، أو الإذن بأية مبادرات جديدة للأمانة في هذا الخصوص.

### باء - بيان ممثل الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (البند ٩ (أ) من جدول الأعمال)

١٦ - في الجلسة ٨٣٢ المعقودة في ١ تشرين الأول/اكتوبر، قال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن حكومته تؤيد تماما أعمال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. وبوجه خاص، وكما لوحظ في التقرير عن الدورة السادسة والعشرين، فإن الولايات المتحدة تثني على اللجنة لقيامها في دورتها بكامل هيئتها بإنجاز القانون النموذجي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بشأن اشتراء السلع. وأشار إلى أن، القانون النموذجي الذي جاء تتويجا لجهود استغرقت أربع سنوات، يعكس بوجه عام، المبادئ المقبولة لعمليات الشراء الحكومية التي تمول من الأموال العامة والتي تتسق أيضا مع المبادئ التوجيهية القائمة للغات بشأن الشراء. وتشمل هذه المبادئ: إقامة نظام إداري منظم لعمليات الشراء والتعاقد الخاص بالقطاع الحكومي، والشفافية في القوانين والأنظمة، والعطاءات المفتوحة بوجه عام، بما في ذلك العطاءات الأجنبية، وسبل الانتصاف الادارية أو القضائية. وقال إن المشروع ينص على اشتراك وكالات الإقراض الدولية، بما في ذلك البنك الدولي. كما أعرب عن اغتباطه إذ يلاحظ أن اللجنة وافقت في دورتها العامة الماضية على بذل الجهود لمدة عام واحد آخر لإنجاز جزء إضافي من القانون النموذجي سيغطي مسألة اشتراء الخدمات.

١٧ - وقال إن أحد جوانب أنشطة اللجنة التي تؤثر تأثيرا مباشرا على العمل الذي يجري القيام به في الأونكتاد يتمثل في استمرار العمل في ميدان قانوني جديد نسبيا - ألا وهو إعداد اتفاقية بشأن الضمانات المصرفية الدولية، وخطابات الاعتماد الاحتياطية، وإعداد قواعد دولية بشأن التجارة في الالكترونيات. ويرتبط هذا بالطبع، حسبما قال، بالعمل الذي يقوم به الأونكتاد في الفريق العامل المخصص للكفاءة في مجال التجارة، وسيكون له تأثير هام على النطاق العالمي. وأضاف أن المسائل القانونية التي تحيط بالتكنولوجيات السريعة التغير تتسم بأهميتها لجميع البلدان ولعالم التجارة أيضا.

١٨ - ولذا، فإن حكومة الولايات المتحدة تشعر بالاغتباط إذ تتلقى هذا التقرير عن التقدم المحرز في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، وتثني على العمل الذي تقوم به هذه اللجنة.

## ثالثا - المسائل الاجرائية والمؤسسية والتنظيمية والادارية وما يتصل بها من مسائل

### ألف - افتتاح الدورة

١٩ - افتتح الجزء الأول من الدورة الأربعين لمجلس التجارة والتنمية السيد غوندوز أكتان (تركيا)، رئيس المجلس في دورته التاسعة والثلاثين.

### باء - العضوية والحضور

٢٠ - كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد، التي هي أعضاء في المجلس ممثلة في الدورة: الاتحاد الروسي،اثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، اسبانيا، استراليا، اسرائيل، افغانستان، اكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الامارات العربية المتحدة، أندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوروندي، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تونس، جامايكا، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الدانمرك، دومينيكا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سنغافورة، السنغال، السودان، السويد، سويسرا، شيلي، الصين، العراق، عمان، غانا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فييت نام، قطر، الكاميرون، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لبنان، لختنشتاين، ليبريا، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمي وايرلندا الشمالية، منغوليا، ميانمار، موريشيوس، النرويج، النمسا، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

٢١ - وكانت الدولة التالية العضو في الأونكتاد، وهي غير عضو في المجلس، ممثلة في الدورة: الكرسي الرسولي.

٢٢ - وشارك مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٨٠ (د-٢٩).

٢٣ - وكانت ممثلة في الدورة وحدة التفتيش المشتركة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما كان مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات ممثلا في الدورة.

٢٤ - وكانت الوكالات المتخصصة والوكالات ذات الصلة التالية ممثلة: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. كما كان الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ممثلا.

٢٥ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة: مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ووكالة التعاون الثقافي والتقني واتحاد المغرب العربي والجماعة الاقتصادية الأوروبية والمنظمة الدولية للهجرة والمكتب الدولي للمنسوجات والملبوسات وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

٢٦ - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة: الفئة العامة: لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور (الكويكرز) والغرفة التجارية الدولية والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة والاتحاد الدولي لمتعهدي النقل السريع والرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية والرابطة العالمية لقدامى متدربي وزملاء الأمم المتحدة والاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة والاتحاد العالمي للمحاربين القدماء. الفئة الخاصة: الرابطة الدولية للنقل الجوي والرابطة الدولية للمصارف الاسلامية.

## جيم - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ (أ) من جدول الأعمال)

٢٧ - انتخب المجلس في جلسته ٨٢٧ المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر، السيد الشريف فواز شرف (الأردن) بالتزكية رئيسا لدورة المجلس الأربعين، وكان المجلس قد رشحه، وفقا لمقرره ٣٣٨ (د - ٣٣) في دورته التنفيذية الثانية (السابقة للدورة) المعقودة في ٥ آذار/مارس ١٩٩٣.

٢٨ - وفي الجلسة نفسها، انتخب المجلس أعضاء مكتبه الآخرين وفقا للتسميات التي اتفق عليها في جلسته التنفيذية الرابعة (السابقة للدورة) المعقودة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وعليه، كان المكتب المنتخب مكونا على النحو التالي:

| | |
|---|---|
| الرئيس: | السيد الشريف فواز شرف (الأردن) |
| نواب الرئيس: | السيد أ. بينوأرغوت سيغالوس (اكوادور) |
| | السيد ساتيش شندرا (الهند) |
| | السيد محمد الناصر (تونس) |
| | السيد أكيو إجوين (اليابان) |
| | السيد ريتشارد أ. بيرس (جامايكا) |
| | السيد كلارك رودجرز الإبن (الولايات المتحدة الأمريكية) |
| | السيد على أحمد سحلول (السودان) |
| | السيد يوري أفناسييف (الاتحاد الروسي) |
| | السيد جان دي شوتيت دي تيرفارانت (بلجيكا) |
| | السيد تشينك فينيرا (الجمهورية التشيكية) |
| المقرر: | السيد مارسيل فان دير كوللك (هولندا) |

## دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة
## (البند ١ (ب) من جدول الأعمال)

٢٩ - في الجلسة ٨٢٧، أعلن الرئيس أن رئيس دورة المجلس التاسعة والثلاثين طلب منه أن يدرج من جديد في جدول أعمال الدورة الحالية بندين سبق إحالتهما إلى دورة المجلس التنفيذية الرابعة (السابقة للدورة) وهما البندان ١١ (هـ) و ١١ (ح). وأضاف أنه بناء على طلب المجلس في الدورة التنفيذية، سيقدم رئيس الدورة التاسعة والثلاثين تقريرا إلى الدورة الحالية عن نتائج مشاوراته بصدد هذين البندين.

٣٠ - وبعد أن وافق المجلس على المقترحات المذكورة أعلاه، أقر جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من دورته الأربعين، على النحو المبين في الوثيقة TD/B/40(1)/1 و Corr.1 (للاطلاع على جدول الأعمال انظر المرفق الأول).

٣١ - وفي الجلسة ذاتها، أيّد المجلس المقترحات المتعلقة بتنظيم أعمال الدورة على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/40(1)/1/Add.1.

## هاء - انشاء هيئات الدورة

٣٢ - أنشأ المجلس، في جلسته ٨٢٧، لجنتين جامعتين للدورة، وأحال البندين ٤ و ٥ الى اللجنة الأولى للدورة والبنود ٣ و ٧ و ٨ الى اللجنة الثانية للدورة للنظر فيها وتقديم تقارير بشأنها.

### اللجنة الأولى للدورة

٣٣ - انتخبت اللجنة الأولى للدورة، في جلستها الأولى، عضوي مكتبها التاليين:

الرئيس: السيد أنتي هانينن (فنلندا)
نائب الرئيس أو المقرر: السيد أفغيني مناكين (الاتحاد الروسي)

٣٤ - وأحاط المجلس علما، في جلسته ٨٣٢ المعقودة في ١ تشرين الأول/اكتوبر، بتقرير اللجنة الأولى للدورة (TD/B/40(1)/SC.1/L.1 and Add.1)، وقرر أن يشكل هذا التقرير جزءا لا يتجزأ من التقرير الكامل للمجلس عن الجزء الأول من دورته الأربعين.

### اللجنة الثانية للدورة

٣٥ - انتخبت اللجنة الثانية للدورة، في جلستها الأولى، عضوي مكتبها التاليين:

الرئيس: السيد ليزلي غتان (الفلبين)
نائب الرئيس أو المقرر: السيد هيرمان أشنتروب توليدو (المكسيك)

٣٦ - وأحاط المجلس علما، في جلسته ٨٣٢، بتقرير اللجنة الثانية للدورة (TD/B/40(1)/SC.1/L.1 and Add.1-4)، وقرر أن يشكل هذا التقرير جزءا لا يتجزأ من التقرير الكامل للمجلس عن الجزء الأول من دورته الأربعين.

٣٧ - وفي الجلسة نفسها، قرر المجلس، عملا بالفقرة (ج) من مقرر الجمعية العامة ٤٤٥/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، توجيه انتباه الجمعية العامة إلى الجزء الذي يعكس من تقريره مناقشات المجلس في إطار البند ٨ من جدول الأعمال، بشأن المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. (انظر المرفق الرابع).

## واو - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض (البند ١(ج) من جدول الأعمال)

٣٨ - اعتمد المجلس، في جلسته ٨٣٢، المعقودة في ١ تشرين الأول/اكتوبر، التقرير الذي قدمه المكتب عن وثائق تفويض الممثلين الذين حضروا الجزء الأول من الدورة الأربعين (TD/B/40(1)/13).

## زاي - جدول الأعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة الأربعين للمجلس (البند ١ (د) من جدول الأعمال)

٣٩ - عرض الأمين العام للأونكتاد مشروع جدول الأعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة الأربعين (TD/B/40(1)/L.6) ووجه الانتباه إلى تفاهمين نشآ عن المشاورات غير الرسمية يتمثلان فيما يلي: (١) فيما يتعلق بالبند ٦ (إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات: تشجيع الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا)، فإنه لن يضاف موضوع آخر عن دور التعاون الأقاليمي فيما بين البلدان النامية في الاسهام في برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات بل إنه، سيحال عوضا عن ذلك إلى اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، (٢) أن الابقاء على البند ١١ (و) (مركز الجماعة الأوروبية في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات) مشروط بقيام الوفد الذي اقترح البند، في الوقت المناسب، بتقديم مذكرة تفسيرية وفقا للنظام الداخلي.

٤٠ - وأقر المجلس، في جلسته ٨٣٢، المعقودة في ١ تشرين الأول/اكتوبر، جدول الأعمال المؤقت للجزء الثاني من دورته الأربعين (TD/B/40(1)/L.6)، بعد أن أحاط علما بالتفاهمين ذوي الصلة (انظر المرفق الثاني).

٤١ - وفقا للممارسة السابقة، أذن المجلس بأن يقوم الأمين العام للأونكتاد، بالتشاور مع الرئيس، بتعديل واستكمال جدول الأعمال المؤقت على ضوء التطورات التي تحدث. واتفق على ذلك الترتيب على أساس أن تخضع أية تعديلات أو اضافات لمشاورات مع ممثلي الدول أعضاء المكتب، والوفود المهتمة بالأمر في إطار الآلية الاستشارية التي انشئت وفقا للفقرة ٨٣ من التزام كرتاخينا.

**حاء - جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس التنفيذية السابقة للدورة**
**(البند ١ (هـ) من جدول الأعمال)**

**٤٢ - طلب المجلس إلى الأمين العام للأونكتاد، في جلسته ٨٣٢، المعقودة في ١ تشرين الأول/اكتوبر أن يعد، في وقت أقرب الى انعقاد الدورة التنفيذية، مشروع جدول أعمال مؤقت لدورة المجلس التنفيذية السابقة للدورة على ضوء التطورات التي تحدث وأن يقدم المشروع للحصول على الموافقة عليه من الآلية الاستشارية المنشأة وفقا للفقرة ٨٣ من التزام كرتاخينا.**

**طاء - اعتماد اختصاصات الفريق العامل المخصص لاستكشاف قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح**
**(البند ١١ (هـ) من جدول الأعمال)**

**٤٣ - أعلن رئيس المجلس، في دورة المجلس التاسعة والثلاثين، لدى تقديمه تقريرا عن نتائج المشاورات التي فوضه المجلس في اجرائها بشأن هذا البند في دورته التنفيذية الرابعة (السابقة للدورة) أنه بعد مناقشة صريحة ومفيدة اتفق على إنشاء فريق صياغة مفتوح العضوية للعمل على أساس الوثيقة التي أعدتها الأمانة (TD/B/40(1)/Misc.1). واجتمع فريق الصياغة في ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣ وأنهى القراءة الأولى لمشروع الأمانة. وأدخل عدد من الوفود بعض التعديلات التي ستأخذها الأمانة في الاعتبار لدى اعدادها للمشروع المنقح. ومن رأي الرئيس، أن الفريق لم يكن بعيدا عن التوصل إلى توافق في الآراء، وأوصى المجلس بأن يواصل المشاورات في أقرب وقت ممكن بغية عدم فقدان الزخم القائم والتوصل إلى اتفاق بحلول نهاية تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.**

**٤٤ - أحاط المجلس علما في جلسته ٨٣٢ المعقودة في ١ تشرين الأول/اكتوبر، بأنه تلزم مشاورات أخرى بشأن هذا البند، ومن ثم طلب إلى رئيس الدورة التاسعة والثلاثين أن يواصل ولايته، وأن يقدم تقريرا إلى المجلس في دورته التنفيذية المقبلة.**

**ياء ـ تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس**
**(البند ١١ (و) من جدول الأعمال)**

**٤٥ - في الجلسة ٨٢٨ المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر لاحظ المجلس عدم وجود طلبات معروضة على المجلس في الجزء الاول من دورته الأربعين من هيئات حكومية دولية لتحديد مركز لها.**

## كاف ـ تسميـــة وتصنيـــف المنظمـــات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس (البند ١١ (ز) من جدول الأعمال)

٤٦ - إذ أبلغ المجلس بأن المكتب قد وافق على توصيات الأمين العام للأونكتاد (TD/B/40(1)/R.1)، قرر المجلس، في جلسته ٨٢٨، أن يسمي ويصنف ست منظمات غير حكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي ووفقا للفقرة ١٢ (أ) و(ب) من مقرر المجلس ٤٣ (د - ٧) على النحو التالي:

الفئة العامة: شبكة العالم الثالث ورابطة المناطق الحرة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الفئة الخاصة:

| المنظمة | هيئة الأونكتاد المعنية |
|---|---|
| خطة تنمية البيئة في العالم الثالث | اللجنة الدائمة للسلع الأساسية<br>اللجنة الدائمة المعنية بتخفيف الفقر<br>الفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا |
| المعهد الايبيري - الأمريكي للقانون البحري | اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات |
| المعهد العالمي للتبادل الالكتروني للبيانات | اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات<br>الفريق العامل المخصص للكفاءة في مجال التجارة |
| الاتحاد الدولي للخدمات العامة | الفريق العامل المخصص للخبرات المقارنة في مجال التحول الى القطاع الخاص |

٤٧ - ولاحظ المجلس كذلك أنه بناء على المشاورات التي أجريت مع الدولة العضو المعنية (اكوادور)، أدرج الأمين العام للأونكتاد مؤسسة الدراسات الانمائية في سجل المنظمات غير الحكومية الوطنية المنصوص عليها في مقرر المجلس ٤٣ (د - ٧)، الجزء الثالث.

٤٨ - وأخيرا، لاحظ المجلس أن اتحاد صناعات الجدائل والحبال في أوروبا الغربية، الذي كان قد منح مركز الفئة الخاصة في الجزء الأول من دورة المجلس الرابعة والعشرين قد غير اسمه الى اتحاد الصناعات الأوروبية للجدائل والحبال لكنه احتفظ بالاسم المختصر "EUROCORD" بدون تغيير.

## لام - الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية الثلاثين للأونكتاد في عام ١٩٩٤
## (البند ١١ (ح) من جدول الأعمال)

٤٩ - لدى تقديم رئيس المجلس، في دورة المجلس التاسعة والثلاثين، تقريره عن نتائج المشاورات التي فوضه المجلس في إجرائها بشأن هذا البند في دورته التنفيذية الرابعة، قال إنه أجريت مشاورات غير رسمية مع الدول الأعضاء في ثلاث مناسبات بصدد الترتيبات التي يتعين اتخاذها من أجل الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للأونكتاد في عام ١٩٩٤. وأعدت الأمانة مقترحات كي تنظر فيها الوفود TD/B/EX(2)/INF.2.

٥٠ - وظهر توافق كبير في الآراء على البرنامج، وبوجه خاص، على تنفيذ الأنشطة الوارد وصفها في الفقرة ٥ من الوثيقة TD/B/EX(2)/INF.2 ما دام لا يترتب على هذه الأنشطة أية آثار مالية إضافية.

٥١ - وكانت هناك موافقة عامة على ضرورة تكريس يومين كاملين أثناء دورة المجلس المقرر عقدها في خريف عام ١٩٩٤ للاحتفال بهذا الحدث كاجتماع على مستوى رفيع، ومن ثم تقليل مدة انعقاد هذه الدورة، يومين، بغية الاحتفال بهذا الحدث.

٥٢ - واتفق أيضا على أن نتائج هذا الاحتفال ينبغي أن تستخدم كمدخل للتحضير للاحتفال في عام ١٩٩٥ بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

٥٣ - وقوبل بالترحيب الشديد العرض المقدم من حكومة سويسرا باستضافة وتمويل الحلقة الدراسية - الندوة المقترحة. ويتعين مواصلة مناقشة الموضوع الذي سيقوم بتناوله أعضاء الأفرقة البارزين. واتفق بوجه عام أيضا على أن هذا الموضوع ينبغي أن يكون تطلعيا.

٥٤ - كما جرى الإعراب عن تأييد الاقتراح الرامي الى استخدام مناسبة انعقاد ندوة الأمم المتحدة الدولية بشأن الكفاءة في مجال التجارة المقرر عقدها في كولومبوس، بولاية أوهايو في عام ١٩٩٤، لبدء الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين.

٥٥ - وجرى الترحيب باقتراح تنظيم حلقات دراسية اقليمية. وطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تبدأ في إجراء اتصالات مع اللجان الاقليمية، ومع مصارف التنمية الاقليمية بغية تنظيم هذه الحلقات الدراسية، وأن تبحث بإمعان مسألة الموارد المالية اللازمة. والمفروض أن يحضر الحلقات الدراسية الاقليمية ممثلون للحكومات، والأكاديميون البارزون على النطاق الاقليمي، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية.

٥٦ - ورأى عدد من الوفود أن الاقتراح الذي قدمته الأمانة بإعداد فيلم بانتاج مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي وبرنامج AZIMUTHS اقتراح هام جدا. إلا أنه اتفق، نظرا للآثار المالية التي تترتب على هذه المسألة، على تحري عدم الإعداد لانتاج هذا الفيلم إلا إذا أبدت مختلف الحكومات استعدادها لتمويله

بتبرعات من جانبها. وسيرحب بتقديم التبرعات من هذا القبيل. وفضلا عن ذلك، قدم اقتراح بدراسة عن إمكانيات تمويل أخرى مثل رعاية مؤسسات تجارية لانتاج الفيلم.

٥٧ - واقترح وفد شيلي أن تدرج في البرنامج مسألة اجراء مسابقة دولية بين الجامعات في كل أنحاء العالم بشأن موضوع يتعلق بالأونكتاد. وتمنح الجائزة ـ التي ستسمى الأونكتاد ٣٠ ـ إلى الفائز في احتفالات المجلس التي تقام في الخريف. وطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تمعن النظر في هذه المسألة على أساس خبرتها في هذا الميدان، وفي مدى الإمكانية العملية لتنظيم هذه المسابقة، والآثار المالية المترتبة عليها.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٥٨ - أعرب المجلس، في جلسته ٨٣٢ المعقودة في ١ تشرين الأول/ اكتوبر، عن تقديره للتقدم المحرز، وفوض رئيس الدورة التاسعة والثلاثين في مواصلة مهمة تنسيق الترتيبات الخاصة بالأنشطة المتعلقة بالاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للأونكتاد، وبمتابعة إجراء مزيد من المشاورات مع الأمانة، ومع الوفود المهتمة بغية تقديم تقرير مرحلي مستكمل إلى المجلس في دورته التنفيذية السابقة للدورة المقرر عقدها في ربيع عام ١٩٩٤.

ميم ـ استعراض الجدول الزمني للاجتماعات
(البند ١١ (ط) من جدول الأعمال)

٥٩ - عرض ممثل أمانة الأونكتاد مشروع الجدول الزمني المنقح للاجتماعات (TD/B/40(1)/L.3) وأشار إلى أن مكتب المجلس وافق على أنه في ضوء انخفاض القدرة على خدمة المؤتمرات، سيرجأ الاجتماعان التاليان إلى موعد لاحق: الدورة الثانية للفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية، الدورة الثانية (التي كان من المقرر أصلا عقدها في الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣)، والدورة الثانية للجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات، (التي كان من المقرر أصلا أن تنعقد في الفترة من ١١ إلى ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣). واتفق الفريق المعني بالجدول الزمني في اجتماعه المعقود في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ على أنه لا يمكن، للأسف، تفادي عملية الارجاء هذه.

٦٠ - ووافق المجلس، في جلسته ٨٣٢ المعقودة في ١ تشرين الأول/ اكتوبر، على الجدول الزمني المنقح لاجتماعات الفترة المتبقية من عام ١٩٩٣، وأحاط علما، لأغراض التخطيط، بمشروع الجدول الزمني لاجتماعات عام ١٩٩٤، وبمشروع الجدول الزمني الارشادي لاجتماعات عام ١٩٩٥ (TD/B/40(1)/L.3)[٥].

٦١ - كما أذن المجلس للفريق المعني بالجدول الزمني بالتوصية بأية تعديلات يلزم إجراؤها على ضوء التطورات التي تحدث، بشرط إحالة أية تعديلات من هذا القبيل إلى الآلية الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ٨٣ من التزام كرتاخينا من أجل الموافقة عليها.

## نون ـ الآثـــار الإداريـــة والماليـــة المترتبـــة علـــي إجراءات المجلس (البند ١١ (ي) من جدول الأعمال)

٦٢ - وجه الرئيس الانتباه إلى بيان بالآثار المالية (TD/B/40(1)/L.4) المترتبة على توصيات اللجنة الثانية للدورة بشأن البند ٧ من جدول الأعمال ("الإجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية").

٦٣ - وإذ أشار ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إلى الفقرة ٣ من البيان المتعلق بالآثار المالية، لاحظ أن هذه الفقرة تعرض على المجلس خيارا أساسيا بين عقد ندوات اقليمية منتظمة أو عقد ندوة عالمية واحدة بغية تقليل التكاليف إلى أدنى حد. وقال إنه ليست لديه تعليمات محددة في هذا الصدد، بيد أن من رأي وفده أن عقد ندوة عالمية واحدة لتقليل النفقات إلى أدنى حد يعتبر توصية جيدة يمكن تقديمها. وأضاف أن وفده يتوقع، كقاعدة عامة، أن ينفذ برنامج الندوات أو الندوة الواحدة القيمة هذا في حدود الموارد الحالية للأمم المتحدة.

٦٤ - وأشار الأمين العام للأونكتاد إلى أن التوصية بعقد ندوة واحدة التي وجه ممثل الولايات المتحدة الانتباه إليها، قد قدمتها أمانة الأونكتاد على أساس أن هذا الخيار سيكون أوفر ويحقق نفس النتيجة. وقال إنه يرى أنه سيكون من المفيد أن يسجل المجلس تحبيذه لخيار الندوة العالمية. وفيما يتعلق بتغطية التكاليف من اجمالي الموارد المتاحة للأمم المتحدة، فإن هذه مسألة ستعلن الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة في نيويورك رأيها بشأنها عندما يقدم إليها بيان الآثار المالية.

٦٥ - وقال ممثل اليابان إن وفده يشارك في الرأي الذي أعرب عنه ممثل الولايات المتحدة من أن المجلس ينبغي أن يأخذ في الاعتبار ضرورة تقليل نفقات عقد الندوة المقترحة إلى أدنى حد، كما أنه من المستصوب تمويل الندوة من الموارد القائمة للأمم المتحدة.

٦٦ - وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن تقدير وفده للأمين العام للأونكتاد لما قدمه من ايضاحات. وقال إن باستطاعة وفده تأييد بيان الآثار المالية شريطة أن تعقد ندوة عالمية واحدة فقط، وأن تمول من موارد الأمم المتحدة القائمة.

٦٧ - وتحدث ممثل بلجيكا، بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية والدول الأعضاء فيها: فأعرب عن تأييد الجماعة للرأي الذي أعرب عنه بشأن الآثار المالية: فهو رأي منطقي تماما في نظره.

### الإجراء الذي اتخذه المجلس

٦٨ - أحاط المجلس علما، في جلسته ٨٣٢ المعقودة في ١ تشرين الأول/ اكتوبر، ببيان الآثار المالية (TD/B/40(1)/L.4)، وقرر ارفاقه بتقرير المجلس إلى الجمعية العامة (انظر المرفق الثالث).

٦٩ - وأشار المجلس بالإضافة إلى ذلك إلى أنه لن تترتب آثار مالية إضافية أخرى على الإجراءات التي اتخذها المجلس في الجزء الأول من دورته الأربعين.

سين ـ اعتماد تقرير المجلس
(البند ١٣ من جدول الأعمال)

٧٠ - قرر المجلس، في جلسته ٨٢٧، في ضوء البيان الذي ألقاه المقرر، أن يبسط اجراءات الاجازة في إعداد مشاريع تقارير المجلس وهيئاته الفرعية. ومنذ الآن فصاعدا، ستقدم طلبات إدخال التعديلات على مشروع التقرير الى المقرر أو الى الأمانة بعد اقفال الدورة. وترسل التعديلات باحدى لغتي عمل أمانة مكتب جنيف ـ أي بالانكليزية أو الفرنسية ـ لادراجها في التقرير النهائي بجميع اللغات.

٧١ - واعتمد المجلس، في جلسته ٨٣٢ المعقودة في ١ تشرين الأول/ اكتوبر، مشروع التقرير عن الجزء الأول من دورته الأربعين (TD/B/40(1)/L.1 وAdd.1-5) وأذن للمقرر بأن ينجز التقرير النهائي بادراج أعمال الجلسة العامة الختامية وإدخال أية تعديلات قد تقدمها الوفود. كما أذن المجلس للمقرر بالقيام، تحت سلطة الرئيس، بإعداد تقرير المجلس إلى الجمعية العامة.

## الحواشي

(١) انظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الثامنة، المجلد الأول، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.II.D.5)، الجزء الأول، الفرع ألف.

(٢) منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع A.93.II.D.10.

(٣) انظر مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، صكوك أساسية ووثائق مختارة، الملحق الثالث والثلاثون (جنيف، غات، ١٩٨٧).

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ١٧.

(٥) للاطلاع على الجدول الزمني المنقح، بالصيغة التي وافق عليها المجلس، انظر TD/B/40(1)/INF.1.

## المرفق الأول

## جدول أعمال الجزء الأول من الدورة الأربعين
## لمجلس التجارة والتنمية

١ ـ المسائل الاجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب؛

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة؛

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض؛

(د) جدول الأعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة الأربعين للمجلس؛

(هـ) جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس التنفيذية السابقة للدورة (آذار/مارس ١٩٩٤).

٢ ـ الآثار الدولية المترتبة على سياسات وقضايا الاقتصاد الكلي المتعلقة بالترابط: ديناميات النمو في سياق الترابط العالمي.

٣ ـ قضايا الديون في سياق إنمائي، بما في ذلك تطور عملية إعادة جدولة الديون في الآونة الأخيرة.

٤ ـ إسهام الأونكتاد، في حدود ولايته، في التنمية المستدامة: التجارة والبيئة.

٥ ـ متابعة التوصيات التي اعتمدها المؤتمر في دورته الثامنة: تطور وآثار الأحياز الاقتصادية وعمليات التكامل الاقليمي.

٦ ـ التطورات والقضايا ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية في جولة أوروغواي.

٧ ـ الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان غير الساحلية.

٨ ـ تقديم المساعدة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني.

٩ ـ مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

(أ) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي السادس والعشرون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي؛

(ب) الآليات المستندة إلى قوى السوق لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

١٠ - المسائل الأخرى التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة[أ].

١١ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد[أ]؛

(ب) عضوية مجلس التجارة والتنمية[أ]؛

(ج) عضوية اللجان الدائمة والأفرقة العاملة المخصصة[أ]؛

(د) عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لعام ١٩٩٤[أ]؛

(هـ) اعتماد اختصاصات الفريق العامل المخصص لاستكشاف قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح[أ]؛

(و) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس؛

(ز) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس؛

(ح) الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية الثلاثين للأونكتاد في عام ١٩٩٤[أ]؛

(ط) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات؛

(ي) الآثار الادارية والمالية المترتبة على اجراءات المجلس.

١٢ - مسائل أخري.

١٣ - اعتماد تقرير المجلس.

---

(أ) أحيل إلى دورة المجلس التنفيذية الرابعة (السابقة للدورة).

## المرفق الثاني

## جدول الأعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة الأربعين لمجلس التجارة والتنمية

١ ـ المسائل الاجرائية:

(أ) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة؛

(ب) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض؛

(ج) جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين للمجلس؛

(د) جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس التنفيذية السابقة للدورة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤؛

(هـ) تسمية رئيس الدورة الحادية والأربعين للمجلس.

٢ ـ السياسات التجارية والتكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي:

زيادة مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في التجارة الدولية في السلع والخدمات: بعض المشاكل والفرص.

٣ ـ التطورات والقضايا ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية في جولة أوروغواي.

٤ ـ التنمية المستدامة:

أثر استيعاب التكاليف الخارجية على التنمية المستدامة.

٥ ـ استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات.

٦ ـ اسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات:

تشجيع الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا.

٧ - استعراض وتقييم برامج العمل (في منتصف المدة)[أ]

٨ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:
[يستكمل في ضوء التطورات]

٩ - تقارير وأنشطة الهيئات الفرعية التابعة للمجلس: المسائل التي تتطلب إجراء.
[يستكمل في ضوء التطورات]

١٠ - ترتيبات الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الأونكتاد.

١١ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد لأغراض الانتخابات؛

(ب) عضوية مجلس التجارة والتنمية؛

(ج) عضوية اللجان الدائمة والأفرقة العاملة المخصصة؛

(د) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس؛

(هـ) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس؛

(و) مركز الجماعة الأوروبية في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات؛

(ز) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات؛

(ح) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس.

١٢ - مسائل أخري.

١٣ - اعتماد تقرير المجلس.

---

(أ) بند من المقرر النظر فيه في الجزء الثاني المستأنف من الدورة الأربعين للمجلس (٢٥ - ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤).

## المرفق الثالث

## الآثار الادارية والمالية المترتبة على اجراءات المجلس

### بيان الآثار المالية فيما يتصل بالبند ٧
### من جدول الأعمال*

١ - بعد أن نظرت اللجنة الثانية للدورة في البند ٧ من جدول الأعمال، (الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية)، طلبت من المجلس تأييد الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها الواردة في المرفق الأول لتقرير اجتماع الخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والانمائية الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٧ الى ١٩ أيار/مايو ١٩٩٣ (TD/B/40(1)/2-TD/B/LDC/AC.1/4).

٢ - وعلى افتراض أن اجتماع الخبراء الحكوميين سيعقد بنيويورك لمدة خمسة أيام، فإن الآثار المالية للاجراءات المشار إليها في الفقرة ٢١ '١' من الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها تصل الى ٠٠٠ ٢٠٨ دولار.

٣ - وتطلب الفقرة ٢١ '٢' من الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها عقد ندوات اقليمية منتظمة. إلا أن المجلس، بغية تقليل التكاليف الى أدنى حد، قد يود التوصية بعقد ندوة عالمية واحدة. وعلى أساس هذا الافتراض، تقدر التكاليف المترتبة على ذلك بمبلغ ٠٠٠ ٢٦٠ دولار.

---

* انظر أيضا الفصل الثالث - نون أعلاه.

## المرفق الرابع

## المناقشات التي جرت في مجلس التجارة والتنمية بشأن المساعدة المقدمة من الأونكتاد الى الشعب الفلسطيني (البند ٨ من جدول الأعمال)*

١ - من أجل النظر في هذا البند، كان معروضا على المجلس تقرير أمانة الأونكتاد عن التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة (TD/B/40(1)/8).

النظر في هذا البند في اللجنة الثانية للدورة

٢ - عرض رئيس الوحدة الاقتصادية الخاصة هذا البند فقال إن مداولات المجلس بشأن هذه المسألة قد اكتسبت أهمية خاصة في ضوء التطورات البالغة الأهمية التي شهدها العالم في الأسابيع الأخيرة بدهشة ممزوجة بالابتهاج ورحب بها بعظيم الأمل. فالاعتراف المتبادل بين اسرائيل وفلسطين وتوقيع إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت (انظر A/48/486-S/26560) يشكلان معلمين على طريق حل النزاع بين الشعبين اللذين كانت معاناتهما موضع قلق الأمم المتحدة منذ إنشائها، ويرسيان الأساس لسلام شامل ودائم. ويوفر إعلان المبادئ إطارا لسلطة الحكم الذاتي المؤقت الفلسطينية كي تعبئ الجهود من أجل إنعاش وإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني في السنوات المقبلة. ويمكن لمثل هذه الجهود، إذا شجعتها ودعمتها مساعدة ثنائية ومتعددة الأطراف مطردة، أن تمهد السبيل لوضع مشاريع أوسع وأكثر طموحا للتعاون الاقليمي القائم على أساس منصف.

٣ - وقال إن تقرير أمانة الأونكتاد عن التطورات الأخيرة في الاقتصاد الفلسطيني قد أعد تمشيا مع أحكام قرار المؤتمر ١٤٦(د-٦) ولا يعكس، بالنظر إلى المواعيد النهائية المحددة لإنتاج الوثائق، أحدث التطورات، الذي يشكل تحولا رئيسيا في بيئة السياسات التي تؤثر في الاقتصاد الفلسطيني. ومن المتوقع أن يفسح عدد من المشاكل المزمنة المجال الآن لحلول ممكنة ومرضية في السنوات المقبلة. ولهذه الغاية، يقدم التقرير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن الحالة. وشدد على النتائج الرئيسية التي خلص اليها التقرير، مع الإشارة بوجه خاص الى قطاع غزة، وهي نتائج تناولت العمالة، والأداء القطاعي، ومؤشرات الاقتصاد الكلي، فضلا عن المشاكل البيئية التي تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني. ووفقا لإعلان المبادئ، من المتوقع أن ينقل جزء كبير من المهمة البالغة الأهمية المتمثلة في إصلاح السياسات في هذه المجالات ومجالات أخرى وفي تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى سلطة الحكم الذاتي المؤقت الفلسطينية. وتوجد في هذا المجال حاجة ملحة إلى الدعم الأدبي والمادي والتعاون من جانب المجتمع الدولي بأسره.

---

* ترد في تقرير المجلس الى الجمعية العامة عملا بالمقرر الذي اتخذه المجلس في جلسته ٨٣٢ (انظر الفصل الأول، الفقرة ١١).

٤ - وركز الانتباه على بعض المجالات التي سيتعين على سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية الأولية أن تتناولها على نحو عاجل والتي يمكن للأونكتاد أن يدرس في إطارها إمكانيات تقديم المزيد من المساعدة الى الشعب الفلسطيني، في إطار ولايته وضمن مجالات اختصاصه.

٥ - ومن المجالات ذات الأولوية التي تقتضي عملا عاجلا ومساعدة مكثفة تخليص قطاع غزة من الأحوال الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة الخطورة. وإن وضع مخططات فورية لتوفير فرص العمل، وبناء مرافق الهياكل الأساسية، وتعزيز تنمية الموارد البشرية والخدمات الاجتماعية، تعتبر جميعها مجالات رئيسية لمثل هذا العمل. ويلزم أيضا اتخاذ إجراءات فورية من أجل: إنشاء نظام إدارة عامة يتسم بالكفاءة والفعالية؛ وتعبئة الموارد المحلية والخارجية وتخصيصها على نحو فعال من أجل إنعاش القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وتنميتهما تنمية مستدامة؛ والتنسيق بين الجهات المانحة، وزيادة الدقة في تحديد أولويات المعونة والتنسيق بين الوكالات، بما في ذلك إنشاء صندوق طوارئ أو مؤسسات تمويل إنمائي؛ وتعزيز مبادرات مباشرة الأعمال الحرة، والإصلاح الشامل للقطاع المالي، بما في ذلك إنشاء مؤسسات تمويل إنمائي متخصصة لتلبية احتياجات الزراعة والصناعة والإسكان والتجارة والسياحة؛ وإصلاح النظام الضريبي؛ وإقامة ترتيبات تجارة ذات فائدة متبادلة؛ وتنمية القطاع السياحي؛ وإصلاح وبناء الهياكل العمرانية، بما في ذلك الإسكان والنقل والمواصلات واستصلاح الأرض والحفاظ على المياه والمرافق العامة وتنمية الموارد البشرية؛ وحماية البيئة.

٦ - وقال إن النتائج التي تمخضت عنها دراسة الأونكتاد المتعددة القطاعات بشأن الآفاق المرتقبة للاقتصاد الفلسطيني، فيما يتعلق بالعمل الفوري وبالآفاق الطويلة الأجل على السواء، ستوفر معلومات أساسية موضوعية مفيدة لوضع برامج مساعدة من جانب الجهات المانحة المختلفة دعما لجهود الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية ككل وقطاع غزة خاصة.

٧ - واختتم كلمته قائلا إن الأمانة تتطلع إلى قيام تعاون مكثف وبناء مع جميع الأطراف المهتمة في هذا الشأن. وخاطب على نحو خاص السلطات الاسرائيلية والفلسطينية معربا عن استعداد الأونكتاد لمواصلة الإسهام، في إطار ولايته واختصاصه، في إنعاش وإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني، فيساعد بذلك على إرساء الأساس لقيام سلام دائم.

٨ - وقال ممثل فلسطين إن التقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد تقرير شامل وموضوعي في معالجته لتطورات الاقتصاد الفلسطيني، ولما يواجهه هذا الاقتصاد من عقبات نتيجة للاحتلال الاسرائيلي، ولأساليب إزالة هذه العقبات وتحسين الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني. وشكر الأمانة والوحدة الاقتصادية الخاصة على جهودهما القيمة في هذا الشأن.

٩ - وقال إن العالم قد شهد بدء عملية تحول حاسم في أوضاع المنطقة بفضل توقيع إعلان المبادئ المتعلق بالمرحلة الانتقالية للأراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل، وهو الإعلان الذي سبقه الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل. وقد بشر هذا بحقبة جديدة تقوم على التعايش بدلا من الحرب والنزاع، وعلى اعتراف كل طرف بحقوق الطرف الآخر. وهذا يشكل خطوة أولى مشجعة نحو

تحقيق سلام عادل، مع قيام الشعب الفلسطيني بممارسة حقوقه الوطنية، ولا سيما حقه في تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة فوق ترابه الوطني.

١٠ - وقال إن ذلك الاتفاق هو اتفاق مؤقت ستليه مرحلة نهائية سيتم فيها التوصل الى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وليس المقصود بالفترة المؤقتة سوى إنهاء الاحتلال الاسرائيلي في بعض المناطق المأهولة بالسكان. وبناء على ذلك، فإن العمل الذي قامت به الأمم المتحدة ووكالاتها خلال السنوات الماضية فيما يتصل بالشعب الفلسطيني والأراضي الفلسطينية المحتلة ينبغي أن يستمر حتى انتهاء احتلال وتحرير الأرض الفلسطينية. ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بمسؤولياتها فيما يتعلق بقضية فلسطين وأن تساهم مساهمة نشطة في المرحلة الانتقالية في جميع المجالات لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني في مجالات مثل إقامة سلطته الوطنية وإجراء انتخابات وغير ذلك من جوانب المسؤولية القديمة العهد التي تضطلع بها الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية فلسطين، الى الوقت الذي يضمن فيه الشعب الفلسطيني جميع حقوقه في أرضه.

١١ - وقال إن التحدي الرئيسي الذي يواجه الشعب الفلسطيني هو الاضطلاع بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية بعد سنوات كثيرة من المعاناة. وأضاف قائلا إنه يأمل أن يقوم المجتمع الدولي، وفي مقدمته الأمم المتحدة، بأداء دور هام في الاستجابة للحاجات الأساسية للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة الحاسمة. وهذا لا بد أن يشمل التنسيق الكامل بين وكالات الأمم المتحدة، واشتراك الدول المختلفة في بناء الهياكل الأساسية الضرورية وفي تنمية الاقتصاد الفلسطيني، فضلا عن تحرير المجتمع الفلسطيني من آثار عقود من المعاناة في ظل الاحتلال. وهكذا أصبحت الوحدة الاقتصادية الخاصة والأونكتاد ككل يضطلعان بمسؤولية متزايدة وأكثر أهمية في توفير المساعدة للشعب الفلسطيني.

١٢ - وذكر في ختام حديثه أن تنفيذ الحكم الذاتي الانتقالي سيبدأ قريبا وسيفضي إلى مرحلة نهائية تتعلق بالوضع النهائي للأراضي المحتلة وبانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي تعتبره جميع الأطراف أساسا للمفاوضات. وأن منظمة التحرير الفلسطينية، التي مكنت مفاوضات السلام من أن تبدأ وأن تستمر والتي وقعت اعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في واشنطن، ملتزمة بحماية عملية السلام وضمان نجاحها في جميع المراحل. وهي مهتمة كذلك بتعزيز وتدعيم المجتمع الفلسطيني بجميع جوانبه بوصفهما شرطين مسبقين أساسيين لتحقيق سلام عادل في المنطقة وفي العالم.

١٣ - وشكر ممثل الجمهورية العربية السورية الوحدة الاقتصادية الخاصة على المعلومات التي تضمنها تقرير الأمانة، والتي تكشف حقائق الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدهور في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلا عن العقبات التي تضعها سلطات الاحتلال الاسرائيلية في طريق تنمية اقتصاد مستقل من جانب الشعب الفلسطيني. وأضاف قائلا إنه يؤيد الاستنتاجات الواردة في التقرير، وبخاصة فيما يتعلق بضرورة تكثيف الجهود الدولية والمساعدة الفعالة، بالتنسيق مع الشعب الفلسطيني، للحيلولة دون حدوث المزيد من التدهور في الأرض الفلسطينية المحتلة ولانعاش الاقتصاد الفلسطيني وإرساء أساس سليم لتنميته المقبلة.

١٤ - وأشار إلى أهمية دور الأونكتاد فيما يتعلق بالأنشطة التي يقوم بها دعما لجهود الشعب الفلسطيني وأعرب عن تقديره لدور الوحدة الاقتصادية الخاصة وللدراسات التي أعدتها. وأضاف قائلا إنه سيؤيد تكثيف أنشطة الوحدة، التي يمكن أن تسهم في المستقبل مساهمة ايجابية في تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني، مما يمكن هذا الأخير في النهاية من ممارسة سيادته الكاملة على أرضه وموارده ومن بناء اقتصاد مزدهر ومتقدم.

١٥ - وتكلم ممثل ماليزيا، بالنيابة عن المجموعة الآسيوية فقال إنه قد بزغ فجر حقبة جديدة في فلسطين مع توقيع اتفاق السلام التاريخي للحكم الذاتي الفلسطيني المحدود في قطاع غزة ومدينة أريحا في الضفة الغربية. ويأمل المجتمع الدولي أن يمهد الاتفاق السبيل لقيام مصالحة كاملة في الشرق الأوسط من خلال تحقيق سلام عادل وشامل ودائم بين الدول العربية والفلسطينيين واسرائيل.

١٦ - وقال إن التطورات التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة قيد الاستعراض تدل على استمرار تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية. وقد أعاقت التدابير التقييدية جهود الشعب الفلسطيني الرامية إلى إنشاء اقتصاد مستقل، مع ما يستلزمه من اطار مؤسسي. وينبغي للمجتمع الدولي، الذي أدرك الحاجة إلى التدخل العاجل لتقديم العون إلى القطاعين الاقتصادي والاجتماعي الفلسطينيين المصابين بالاعتلال، أن ينتهز الآن الفرصة السانحة له. وفي هذا السياق، لا بد للأمم المتحدة من الاضطلاع بدور رئيسي. وأضاف قائلا إن المبادرة التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء فرقة عمل تهدف إلى تنسيق المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، وتعهد البلدان المتقدمة النمو بتوفير الدعم المالي، أمران يستحقان الترحيب. وأعرب عن أمله في أن تحدث مشاركة دولية واسعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأرض الفلسطينية التي عانت من الضعف مدة طويلة بسبب الاهمال الدولي.

١٧ - وقال إن المجموعة الآسيوية تنظر إلى الأونكتاد على أنه شريك نشيط في الجهود الشاملة التي تبذلها الأمم المتحدة لتمكين الكيان الوليد من انعاش اقتصاده. وفي هذا الصدد، ينبغي توحيد النتائج التي خلصت إليها تقارير الأمانة في الأعوام الثمانية الماضية حول هذه القضية لتوفير صورة شاملة لعمل الأونكتاد في جميع مجالات اختصاصه.

١٨ - وتكلم ممثل بلجيكا بالنيابة عن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها، فأشار إلى الاتفاق التاريخي بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وأشاد ببصيرة وشجاعة القادة الاسرائيليين والفلسطينيين الذين أصبحوا، بتوقيعهم على هذا الاتفاق، يتجهون بصورة حاسمة جدا نحو السلام. وأعاد تأكيد التزام الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها بإقامة سلام شامل وأعرب عن أمله بأن يتم احراز تقدم في اطار المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى حول التعاون في المستقبل. وستواصل الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها دعم الترتيبات الدولية التي ينتظر أن تنشأ فيما يتعلق بهذا الاتفاق، كما ستواصل المشاركة فيها.

١٩ - وقال إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تشكل بالفعل أكبر جهة مانحة فردية للأرض المحتلة وأنها تنوي أن تظل من الجهات المانحة الكبيرة. وهكذا تعتزم الجماعة الأوروبية أن تقدم على الفور

معونة اجمالية قدرها ٢٠ مليون من وحدات النقد الأوروبية، كما ستناقش تقديم مساعدة متوسطة الأجل أكبر بكثير حالما تقام المؤسسات الفلسطينية. وإن الجماعة الأوروبية، بوصفها مقر الفريق العامل المتعدد الأطراف المعني بالتنمية الاقتصادية الاقليمية، مستعدة هي والدول الأعضاء فيها للمساهمة في اقامة أشكال من التعاون الاقتصادي الاقليمي. واختتم حديثه قائلا إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ترغب في الاشتراك بصورة نشطة في المناقشات المتعلقة بالدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة، بما في ذلك الأونكتاد، لصالح الشعب الفلسطيني في ضوء الأحداث الأخيرة.

٢٠ - وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن الموضوع قيد النظر موضوع بالغ الأهمية يراقبه العالم باهتمام شديد. وان توقيع اتفاق بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية هو انتصار للسلام ونصر يخص الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني، اللذين حققا الوصال بينهما. وان مهمة المجتمع الدولي هي بعث الحياة في إعلان المبادئ كما أن تقديم المساعدة الاقتصادية أمر بالغ الأهمية.

٢١ - وأوضح أنه كخطوة أولي، تعتزم الولايات المتحدة الدعوة إلى عقد مؤتمر في تشرين الأول/اكتوبر لاستكشاف خير طريقة يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم تنفيذ الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت. وسيدعى وزراء الخارجية والمالية من البلدان الرئيسية في المنطقة، فضلا عن البلدان المانحة المحتملة، لمناقشة وسائل حشد الموارد. وسيتم أيضا اشراك ممثلي البنك الدولي والأمم المتحدة في هذه المناقشة. ويتوقع أن يقوم البنك الدولي بدور تنسيقي رئيسي في هذا المجهود. وتتوقع الولايات المتحدة أن تجمع معونة اجمالية أولية لفترة سنتين تبلغ ٢٥٠ مليون دولار. وبالاضافة إلى ذلك، سيتم تعيين فرقة عمل مؤلفة من الأمريكيين اليهود والعرب للمساعدة في وضع مشاريع مشتركة لحفز الاستثمارات الخاصة في المنطقة.

٢٢ - واختتم حديثه قائلا إنه يلزم في هذا الشأن بذل مجهود دولي منسق. ومن الواضح أن هناك جهات مانحة كثيرة ومؤسسات كثيرة ستؤدي أدوارا رئيسية. وقال إنه يعتقد أنه ينبغي الاستفادة قدر المستطاع من المؤسسات والقدرات القائمة وتجنب الازدواج. وربما كان من السابق للأوان، مناقشة أي دور محدد للأونكتاد، إلا أنه يتطلع بتشوق إلى المشاورات والاجتماعات التي ستجري في الأسابيع والأشهر المقبلة.

٢٣ - وشكر ممثل باكستان أمانة الأونكتاد على التقرير الذي أعدته حول تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، والذي يؤيده هو تماما. وقال إنه يشعر بالقلق لأن السلطات الاسرائيلية مستمرة، رغم الأوضاع المتدهورة، في جهودها الهادفة إلى زيادة ضريبة الايراد المفروضة على السكان الفلسطينيين، بينما أدى اغلاق الحدود إلى وقف حركة الناس والبضائع. وأضاف أن الأوضاع في قطاع غزة بوجه خاص تثير الهلع وأنه يلزم اتخاذ خطوات عاجلة لتحسين الحالة هناك.

٢٤ - وقال إنه يتفق مع البلدان الأخرى في المجموعة الآسيوية التي ترغب في أن ترى الأونكتاد يقوم بدور هام ونشط في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتمكين الشعب الفلسطيني من إنعاش اقتصاده. وانه يؤيد رأي المجموعة الآسيوية القائل بضرورة توحيد تقارير الأعوام الثمانية الماضية التي أعدتها الأمانة من أجل تحديد المجالات التي تمس فيها الحاجة إلى تقديم المساعدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢٥ - وقال ممثل جمهورية ايران الإسلامية إنه بينما يؤيد تقديم المساعدة من الأونكتاد الى الشعب الفلسطيني فيما يبذله من جهود لإقامة قاعدة اقتصادية سليمة، فإن وفده لا صلة له بالبيان الذي جرى الادلاء به باسم المجموعة الآسيوية في انتظار وصول تعليمات من عاصمته.

٢٦ - وأعرب ممثل الصين عن تقديره للتقرير الذي أعدته الأمانة وللبيان الاستهلالي الذي أدلى به ممثل الأمانة. وقال إن العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل قد شهدت منذ أسبوع فقط تغيرا تاريخيا باعتراف كل منهما بالآخر رسميا وبتوقيع الاتفاقات المتعلقة بالحكم الذاتي لغزة وأريحا. ورحب بالبدء في عملية السلام وبالاجراءات الايجابية التي اتخذتها كل من منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل. وأضاف قائلا إن هذا الاتفاق يشكل خطوة رئيسية نحو تسوية شاملة لقضية فلسطين، مما يبعث على الأمل بإحلال السلام ويهيئ الظروف اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأرض الفلسطينية المحتلة.

٢٧ - وقال إن الأونكتاد قد قام بعمل جم خلال سنوات عديدة في اعداد التحليلات والتقارير حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأرض المحتلة. ومن شأن عملية السلام الجديدة أن تيسر عمل الأونكتاد في هذا الميدان وأن تولد طلبات جديدة عليه. ويمكن للأونكتاد أن يقدم المزيد من التوصيات والمساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني في جهوده الرامية إلى ادارة بلده وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة. وأعرب عن أمله في أن يسهم الأونكتاد في تحقيق هذا الهدف.

٢٨ - ورحب ممثل اسرائيل بالفحوى العامة لملاحظات ممثل الأمانة، التي تختلف اختلافا ملحوظا عن التقارير الشفوية السابقة المقدمة من الأمانة. غير أن تقرير الأمانة (TD/B/40(1)/8) لا يختلف اختلافا جوهريا عن التقارير التي سبقته، وهو مصطبغ بما أصبح يمثل تقليدا طويلا من الغرض والتحيز السياسيين. وهو يسعى إلى تحقيق الهدف النفسي الطويل الأجل المتمثل في اضفاء طابع شيطاني على اسرائيل وسياستها في الأراضي. وان الحكم الذي يتضمنه حكم متحيز ومعالجته للمادة الاحصائية مشكوك فيها أو غير دقيقة أو مضللة.

٢٩ - وعلى الرغم من الملاحظات المشجعة التي أبداها ممثل الأمانة، فإنه يبدو أن الوحدة الخاصة قد تجاوزتها الأحداث. فالاعتراف المتبادل بين اسرائيل والفلسطينيين يشكل حدثا رحبت به معظم البلدان بوصفه يبشر بتغيير حقيقي ونوعي في طبيعة العلاقات بين الطرفين. ومن المفهوم، أن هذا الحدث قد أخذ الوحدة الخاصة على حين غرة، بالرغم من أن عملية السلام في الشرق الأوسط كانت مستمرة منذ بعض الوقت. وإن ما أبدته الوحدة الخاصة من لامبالاة تجاه الانجازات التي حققتها هذه المحادثات يدل على وجهات النظر الغريبة السائدة في الوحدة. وينبغي ألا يغيب عن البال أن دخل الفرد في كثير من شعوب المنطقة المعنية يقل حتى عن الدخل الفردي للفلسطينيين. وان اشتراك هذه البلدان في التخطيط لمستقبل أفضل يشارك فيه الجميع موضوع يستحق أن يكرس له أكثر من نصف صفحة من التقرير.

٣٠ - وثمة نقطة أخرى تبعث على القلق وهي القرار الواضح أنه من جانب واحد الذي اتخذته الوحدة الاقتصادية الخاصة بإجراء دراسة مستقلة عن وضع البيئة في الأراضي. فهذا الأمر لم يشكل مطلقا موضوع طلب من المجلس، ولم يتخذ المجلس قط أي قرار موضوعي في هذا الشأن، ومن المكر الايحاء بأنه قد

قام بذلك. وهذا الموضوع هو موضوع لم يشرع الأونكتاد فيه إلا مؤخرا، ومن المؤكد أنه ليس موضوعا يمكن للوحدة الخاصة أن تدعي فيه أي اختصاص. والواقع أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يضطلع على نحو واضح بنفس العمل. وعلاوة على ذلك، يوجد هنا تناقض واضح مع ولاية كرتاخينا. وهذا الاستطراد من جانب الوحدة الخاصة يشكل مضيعة للموارد البشرية والمالية على السواء ويمكن أن تعالجه على نحو أفضل الهيئات المخولة بالقيام بذلك والمختصة في هذا الشأن.

٣١ - وقال إنه لم يعد هناك أي مجال، في حقبة السلام الجديدة التي يبزغ فجرها في الشرق الأوسط، لهيئات تخدم غرضا دعائيا. فيجب أن يشكل توطيد السلام والتحليل الموضوعي والمصالحة البناءة جدول عمل أمانة الأونكتاد اليوم بدلا من العمل على إعادة كتابة التاريخ على نحو مغرض ولدوافع سياسية. وقد حان الوقت لأن تسدل الوحدة الخاصة الستار على مساعيها، ولأن تنحني برشاقة وتغادر المسرح وتفسح المجال للهيئات القطاعية الفنية التي ستكون مهمتها الاشتراك في بناء المستقبل.

٣٢ - واقترح انشاء لجنة مخصصة تضم اسرائيل والفلسطينيين وراعيي عملية السلام والمانحين الرئيسيين أصحاب النية في الاسهام في مهمة اعادة بناء الشرق الأوسط والأمانة. وينبغي أن تكون مهمتها هي تحويل الولاية الحالية للوحدة الخاصة، التي تخطاها الزمن، ومواقفها المتحيزة، إلى مشاركة جديدة ومتوازنة للأونكتاد مع جميع الأطراف المعنية، في محاولة للقيام بعمل بناء في الميدان. وقال إنه مما سيلقى الترحيب في هذا الشأن أن تتعاون وتشترك الوحدات الفنية المتخصصة للأونكتاد في المهمة الضخمة الماثلة الآن. وقال إن الازدهار الاقتصادي والسياسي للكيان الفلسطيني، وكذلك لجميع جيرانه، يتطلب معدلا متسارعا من النمو الاقتصادي في الأراضي، وتوفير المرافق الأساسية وتطوير قطاعات الانتاج القديمة والجديدة. ولكي تكون تلك التطورات ناجحة، فإنها ينبغي أن تكون منسجمة مع الاتجاهات المتوقعة في كل من اقتصاد اسرائيل، الذي سيبقى في المستقبل المنظور الشريك الاقتصادي الرئيسي للفلسطينيين، وفي اقتصادات الأردن ومصر والدول العربية الأخري.

٣٣ - وقال في ختام حديثه إنه قد تم الوصول إلى منعطف تاريخي وعميق حقا في الشرق الأوسط. وقد أظهر قـــادة اسرائيل والفلسطينيون شجاعة شخصية وسياسية معا. ودعا إلى انهاء الأمور الشاذة التي لا تزال تميز علاقات اسرائيل بالأونكتاد. فهل باستطاعة الأمم المتحدة والأونكتاد وضع الماضي العقيم خلف ظهرهما؟ وهل باستطاعتهما أن يضعا السياسات الاقليمية المتحيزة جانبا وأن يبرهنا على أن الأمم المتحدة هي حقا منظمة عالمية قادرة على أداء دور في تشييد مبان جديدة يمكن أن يسكن فيها الجميع؟ وقال إنه قد طرح في واشنطن قبل أسبوع تحد على المجتمع الدولي، وإنه ينتظر، بأمل وترقب، استجابة لهذا التحدي، ليس أقلها استجابة الأونكتاد.

٣٤ - وقال ممثل جمهورية كوريا، إنه يؤيد الآراء التي أعربت عنها المجموعة الآسيوية، وإنه يرحب بتوقيع الاعتراف المتبادل واتفاق الحكم الذاتي بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ويشكل هذا التطور خطوة هامة على الطريق المؤدي الى السلام في الشرق الأوسط والى السلام الدولي. وقد وقع هذا الحدث التاريخي بينما كانت الوفود تبحث تقرير الأمانة عن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، وهو تقرير يساعد كثيرا على فهم الحالة الراهنة. وتمثل هذه المناقشة ظرفا مواتيا لإجراء مناقشة بشأن

الطريقة التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساعد الشعب الفلسطيني. وهناك عدة بلدان، بما فيها الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية واليابان وبلدان الشمال الأوروبي، تنظر في خطط لتقديم المساعدة الاقتصادية من أجل اعادة بناء منطقتي الحكم الذاتي في قطاع غزة والضفة الغربية فضلا عن خطط المساعدة التي تنظر فيها هيئات دولية مثل مجلس التعاون الخليجي والبنك الدولي. وأشار في ختام حديثه إلى المنح السابقة التي قدمتها حكومته بمقدار مليون دولار في شكل منح دراسية للطلاب الفلسطينيين. وقال إنه يود أن يؤكد أن حكومته تعتزم زيادة المشاركة في تقديم المساعدة الاقتصادية الى المنطقة عند طلبها، وأنها ستنظر في أفضل طريقة لتقديم مثل هذه المساعدة.

٣٥ - وتكلمت ممثلة النرويج، بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، فقالت إن المناقشة تجري في مناخ سياسي جديد تماما. فقد اعترفت اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الواحدة منها بالأخرى، وتم التوقيع مؤخرا على اعلان مبادئ في واشنطن. ويواجه المجتمع الدولي الآن تحديا قوامه تحسين مساعدته للشعب الفلسطيني والمساهمة في بناء السلام. وأضافت قائلة إن تحقيق سلام شامل ودائم في المنطقة يتوقف على التنمية الاقتصادية. وعليه، يلزم توفير مساعدة اقتصادية على نطاق كبير في اطار التزام طويل الأجل من جانب المجتمع الدولي.

٣٦ - وقالت إن الحالة الاقتصادية في غزة والضفة الغربية تستدعي معونة عاجلة وواسعة من الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات المتعددة الأطراف. كما أن اتفاق السلام يفتح امكانيات للتعاون الاقتصادي الاقليمي من أجل بناء أمن مشترك ومستقبل مشترك. وبالرغم من الصعوبات التي سيواجهها تنفيذ الاتفاق، فإن هذا الاتفاق سيوفر فرصا لزيادة الثقة وتوسيع التعاون.

٣٧ - واختتمت حديثها قائلة إنه يتعين توفير أكبر قدر ممكن من الدعم والتعاون من جانب المجتمع الدولي، مع قيام وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى بأداء دور رئيسي. ويتعين توضيح الدور المحدد لكل منظمة، بما في ذلك الأونكتاد، في ضوء التطورات المقبلة، وإن كان ينبغي اعطاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي دورا رائدا في تنسيق المساعدة الدولية. وقالت إن بلدان الشمال الأوروبي، التي تقدم بالفعل مساعدة كبيرة للشعب الفلسطيني، مستعدة للمساهمة كليا في المجهود الدولي المقبل من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

٣٨ - وتكلم ممثل نيكاراغوا بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فأشار إلى الاتفاق التاريخي الذي توصلت إليه اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية قبل بضعة أيام فقط قائلا إن مجموعته تود أن تعرب عن تقديرها للجهود التي بذلها الطرفان في السعي إلى احلال سلام دائم في المنطقة. ومن شأن التقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد أن يساعد على تحديد المساعدة التي يمكن أن يقدمها الأونكتاد، داخل نطاق اختصاصاته، إلى الشعب الفلسطيني، مع مراعاة الروابط الاقليمية ودعم المجتمع الدولي. وأضاف قائلا إن مجموعته تود أن تؤكد من جديد دعمها الكامل لجميع جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحديد الدور الذي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة، والأونكتاد بصفة خاصة، الاضطلاع به للمساهمة في تنمية الشعب الفلسطيني في اطار آفاق التعايش السلمي بين اسرائيل وفلسطين.

٣٩ - وقالت ممثلة الجزائر إن المناقشة تجري ضمن سياق ايجابي يعقب توقيع اتفاق السلام في واشنطن، وهو اتفاق ترحب به. وأضافت قائلة إن عملية السلام، التي تأمل أن تكون شاملة، تتطلب دعما طويل الأجل من جانب المجتمع الدولي. وقد كان دور الأونكتاد في هذا الصدد مفيدا وثمينا في الماضي، وذلك من خلال إعداد التقارير السنوية عن الحالة الاقتصادية المتدهورة في الأراضي المحتلة. ومضت قائلة إنها ترى أنه ينبغي أن يؤخذ عمل الأونكتاد في الاعتبار، ولا سيما الدراسة المتعددة القطاعات التي تجريها الوحدة الاقتصادية الخاصة والتي تغطي ٢٣ قطاعا اجتماعيا واقتصاديا يمكن أن تستفيد من جهود التعاون التقني الدولية. وهي ترى أن هذه الدراسة يمكن أن تكون مفيدة جدا وأنه ينبغي، بالتالي، تعزيز دور الأونكتاد في سياق أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي سيعهد إليها الآن بدور نشط في تدعيم عملية السلام.

٤٠ - وأعرب الأمين العام للأونكتاد عن تقديره لتعهدات العديد من الوفود أثناء المناقشة بتقديم الدعم لجهود الشعب الفلسطيني في الاضطلاع بالمهمة الشاقة المتمثلة في إعادة البناء والتنمية الاقتصاديين والاجتماعيين. وقال إنه مما يدعو الى الارتياح ملاحظة أن الوفود قد شددت كذلك على المساهمة التي يمكن للأونكتاد أن يقدمها في هذا المسعى.

٤١ - وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلت به اسرائيل، قال إن هناك عددا من النقاط التي يتعين إبداء تعليقات عليها. فقد قال ممثل اسرائيل إن التقرير المعروض على اللجنة "... مصطبغا بما أصبح يمثل تقليدا طويلا من الغرض والتحيز السياسيين". وأوضح الأمين العام للأونكتاد أن من حق الوفود بالطبع أن تعرب عن حكمها على عمل الأمانة وأن من واجب الأمانة أن تأخذ مثل هذا الحكم في الاعتبار. ولكنه يبدو أن ممثل اسرائيل قد ألمح، في ملاحظاته التالية، الى أن هذا الحكم يستند الى لا مبالاة مزعومة من جانب الأمانة تجاه الانجازات التي حققتها المحادثات بين اسرائيل والفلسطينيين. وأوضح أن تقرير الأمانة كان قد أعد قبل شهور مـــن الوقت الذي أصبحت فيه الأغلبية العظمى من البلدان - وليس أمانة الأونكتاد وحدها - على علم بالتطورات الجديدة وما كان من الممكن للأطراف التي لم تكن تعرف شيئا عن المحادثات أن تتنبأ بنتائجها.

٤٢ - وأضاف قائلا إن ممثل اسرائيل قد تحدث أيضا عن "القرار الواضح أنه من جانب واحد الذي اتخذته الوحدة الاقتصادية الخاصة بإجراء دراسة مستقلة عن وضع البيئة في الأراضي، فهذا الأمر لم يشكل مطلقا موضوع طلب من المجلس". وردا على ذلك، قال الأمين العام للأونكتاد إنه قد سبق له أن أوضح لممثل اسرائيل، بشكل غير رسمي، الأساس المنطقي للإجراء الذي اتخذته الأمانة. وأوضح بصفة خاصة أن الوفود كانت قد طلبت في الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس أن تؤخذ حالة البيئة في الاعتبار على النحو الواجب في عمل الوحدة. وقد استرشدت الأمانة، لدى النظر في هذه المسألة، بقرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٦ الذي أشار على وجه التحديد الى المستوطنات البشرية وأحوال معيشة الشعب الفلسطيني ويتعلق بالمشروع المتعدد القطاعات في الأرض المحتلة. وقال إن الأمانة قد خلصت الى استنتاج مفاده أنه ليس لديها بديل آخر غير بحث القضايا ذات الصلة بوضع البيئة بما يتفق مع ما ركز عليه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من أن حماية البيئة تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية. وأشار الى أنه قد تم أيضا إبلاغ ممثل اسرائيل بأن الأمانة ستكون مستعدة، إذا ما رغبت الوفود في ذلك، لحذف البعد البيئي من المشروع

المتعدد القطاعات. وأعرب عن ثقته في أن الوفود ستوافق على أنه يجب على الأمانة، في حالة عدم ورود مثل هذا التوجيه الجماعي، أن تمارس حدا أدنى من حرية التقدير في تفسير القرارات الحكومية الدولية فيما يتعلق ببرنامج العمل.

٤٣ - وفي معرض رده على نقطة أخرى أثارها ممثل اسرائيل ومفادها أن الوقت قد حان لأن "تسدل الوحدة الاقتصادية الخاصة الستار على مساعيها، ولأن تنحني بكياسة وتغادر المسرح"، ذكر ممثل اسرائيل بأن الوحدة الاقتصادية الخاصة قد أنشئت لا على أساس أي اقتراح مقدم من أمانة الأونكتاد بل بقرار محدد صادر عن الأونكتاد في دورته السادسة. ولهذا السبب فإنه ليس للوحدة أن تبادر بتصفية نفسها بنفسها. فتلك مسألة متروكة بالكامل للهيئات الحكومية الدولية المعنية، وأعرب عن أمله في أن يعرب ممثل اسرائيل عن شواغله لدى تلك الجهة.

٤٤ - وتابع قائلا إن الوحدة الاقتصادية الخاصة ليست كيانا مستقلا قائما بذاته بمعزل عن أمانة الأونكتاد، بل إنها تشكل جزءا لا يتجزأ من الأمانة، وهي مسؤولة أمام الأمين العام للأونكتاد، ولذلك فإن أية شواغل فيما يتعلق بأعمال هذه الوحدة ينبغي أن توجه الى الأمين العام للأونكتاد وليس الى الوحدة. وقال إنه يعلم أن بضعة وفود قد تمسكت باعتراضها على القرار الذي اتخذه الأونكتاد في دورته السادسة بإنشاء هذه الوحدة، ولكنه يرى أن من المستغرب أن تدأب هذه الوفود على تحميل الأمانة المسؤولية عن قرار لم تتخذه هي بل اتخذته الحكومات بصورة جماعية.

٤٥ - وخلص الى القول بأن أمانة الأونكتاد ستتعاون تعاونا كاملا في تنفيذ ما قد يتخذ من قرارات فيما يتعلق بطبيعة وتطور العمل المقبل للأمانة في هذا المجال.

٤٦ - وأعاد ممثل منظمة الوحدة الأفريقية تأكيد تضامن منظمته مع الشعب الفلسطيني وأعرب من جديد عن تأييدها للكفاح المشروع للشعب الفلسطيني من أجل تحرير أرضه وإقامة دولة تحقق تطلعاته. وأشاد بالتقرير الممتاز الذي أعدته الأمانة بشأن هذا البند. وأشار الى أن التقرير يتناول بالتحليل، في سياق عملية السلام في الشرق الأوسط، القيود التي تواجه الشعب الفلسطيني والدور الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يؤديه في تهيئة مناخ من السلم والتفاهم المتبادل في هذه المنطقة المضطربة. وقال إنه ينبغي النظر، من هذه الزاوية أيضا، الى البيان الذي أدلى به الأمين العام للأونكتاد.

٤٧ - وأعرب عن ابتهاج منظمته لقيام اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بتوقيع اتفاق بشأن ترتيبات الحكم الذاتي لغزة وأريحا. فمن خلال هذا العمل الذي ينم عن شجاعة وبعد نظر، اعترفت اسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، بينما قبلت منظمة التحرير الفلسطينية بحق اسرائيل في العيش في سلام وأمن. وقال إنه من المؤكد أن عملية السلام لا تزال هشة وأن عقبات ستعترض مسارها، لاسيما وأن هناك قضايا صعبة لا يزال يتعين معالجتها. وأوضح أنه إذا قام المجتمع الدولي بمضاعفة جهوده لدعم هذا الاتفاق وإقرانه بالمزيد من المعونة لتعزيز التنمية والتعاون، فإن عهدا جديدا قد يبدأ في الشرق الأوسط يكرس فيه العرب والاسرائيليون مواردهم البشرية والطبيعية الغنية من أجل إيجاد منطقة يعمها السلم والحرية المشتركة.

٤٨ - ومضى قائلا إن القارة الأفريقية، التي هي قريبة من الشرق الأوسط سياسيا وجغرافيا، ترى في الأحداث الأخيرة امكانيات واعدة لتحقيق السلم والتنمية. وأعرب عن أمله في أن ينشأ في القريب العاجل مناخ من الثقة وأن يكون في التعاون الصريح بين العرب والاسرائيليين ما يعوض عن السنوات الضائعة في النزاع والتوتر. وفي الختام، أعرب عن أمله بمستقبل مشرق لشعب فلسطين الباسل ولجميع شعوب المنطقة.

٤٩ - وأشار ممثل الاتحاد الروسي الى الأهمية التاريخية التي يكتسيها التوقيع، في واشنطن، على إعلان المبادئ من جانب اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقال إن من شأن هذا الاتفاق أن يتيح تحقيق تقدم رئيسي سريع في تعزيز العلاقة الاسرائيلية ـ الفلسطينية. وأشار الى أن بلوغ هذه المرحلة قد تطلب عملا مضنيا وأن بلده مستعد لأداء دور نشط في الخطوات العملية التي سيتعين اتخاذها الآن. وبالرغم من المشاكل التي لا تزال معلقة، فإن الاتحاد الروسي يعتقد أن عملية السلام ستسفر عن اتفاق شامل. وقال إنه من الممكن، بعد توقيع الاتفاق، الشروع في تقديم مساعدة دولية فعالة من أولوياتها التنمية الاقتصادية لفلسطين. وأضاف قائلا إنه يتعين على المجتمع الدولي الآن تنظيم المساعدة المالية لإتاحة تنمية أريحا وقطاع غزة. ويجب توخي إجراء التبادلات التجارية التي تعود بالفائدة على جميع بلدان المنطقة. ويمكن للأونكتاد أن يضطلع بدور في هذا المجال. ولهذه الغاية، ينبغي لأمانة الأونكتاد أن تواصل عملها كما في الماضي بالتعاون مع المؤسسات الأخرى في المنظومة.

٥٠ - ومضى قائلا إن الاتحاد الروسي قد شارك في المناقشات مع جميع الأطراف المعنية منذ بداية عملية السلام وإنه ظل شريكا نشطا في التحرك لإحلال السلم في العالم. وقال إنه يود تود الآن أيضا أن يكون طرفا نشطا في تنفيذ هذه الخطة. وأوضح أنه سيجري أولا عقد مؤتمر دولي للبلدان المانحة في واشنطن في ١ تشرين الأول/اكتوبر لوضع الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني موضع التنفيذ. وستشارك المنظمات الدولية، ومن بينها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في هذا المؤتمر الذي سينظر في جملة أمور منها التعهدات التي صدرت بالفعل عن بعض البلدان وامكانيات التنمية في الأرض الفلسطينية. وستجري في الشهور الثلاثة القادمة تسوية القضايا المعلقة فيما يتصل بالاتفاق الاسرائيلي ـ الفلسطيني. واختتم كلامه بأن أعاد تأكيد استعداد الاتحاد الروسي للعمل من أجل إعمال جميع القرارات التي يشارك في اتخاذها.

٥١ - وأعرب ممثل فلسطين عن عميق شكره للوفود لما أدلت به من بيانات وقدمته من تعهدات لتقديم المساعدة الاقتصادية للشعب الفلسطيني في جهوده الرامية إلى إعادة التأهيل وإعادة البناء. وأعرب عن شكره للأمين العام على البيان الواضح والهام الذي أدلى به أمام اللجنة. ولاحظ أن ممثل اسرائيل قد طلب تصفية الوحدة الاقتصادية الخاصة. وقال إن هذا ليس موقفا جديدا تتخذه اسرائيل في هذا الشأن، وهو موقف يستند الى اعتبارات سياسية، وإنه يبدو أن ممثل اسرائيل لم يستوعب بالكامل انعكاسات الحدث الذي شهده العالم في واشنطن قبل بضعة أيام.

٥٢ - وأكد من جديد أن مرحلة إعادة البناء بالنسبة للشعب الفلسطيني، خلال الفترة الانتقالية المحددة بموجب الاتفاق، هي مرحلة يحتاج فيها الشعب الفلسطيني إلى دعم كامل في جميع مجالات الحياة. وقال

إن الشعب الفلسطيني يعلق أهمية كبيرة على عمل الوحدة الاقتصادية الخاصة في فترة إعادة البناء القادمة. وأشار إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة قد أنشأ فرقة عمل للتحضير لمشاركة الأمم المتحدة في هذه العملية، وهو ما فعلته معظم بلدان العالم. وقال إنه لا يستطيع أن يفهم كيف يمكن، في الوقت الذي يستعد فيه العالم كله، بما في ذلك اسرائيل، للمساعدة في إعادة بناء المجتمع الفلسطيني الذي دمره الاحتلال، أن يقترح ممثل اسرائيل تفكيك وحدة من الوحدات التي تواصل تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني على المستوى الاقتصادي. وأوضح أن هذا الموقف يتعارض تعارضا تاما مع الاتفاق، وأنه يبدو أن الممثل الاسرائيلي لم يفهم أحكام هذا الاتفاق، إذ أن وزير الخارجية الاسرائيلي قد طلب من المجتمع الدولي مساعدة الشعب الفلسطيني في مرحلة إعادة البناء. والوحدة الاقتصادية الخاصة التابعة للأونكتاد هي إحدى الهيئات التي تعمل على تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في الأراضي التي لا تزال تحتلها اسرائيل.

٥٣ - وأضاف قائلا إنه يبدو أن بعض الناس يعتقدون أن المشكلة في المنطقة قد حلت ومن ثم فإن جميع الأمور يجب أن تتغير. إلا أن المشكلة لا تزال قائمة في الواقع. فما حدث حتى الآن هو أن الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني قد اتفقا على اعلان مبادئ لا يزال يتطلب التنفيذ. وقال إن هذا بدوره لا يتطلب اتفاقا واحدا بل الكثير من الاتفاقات المنفصلة، وأن كل شيء هو موضوع للتفاوض. وأشار إلى أنه لا يمكن الحكم مسبقا على نتائج هذه المفاوضات قبل بدئها وأن الطريق لا يزال طويلا وصعبا.

٥٤ - وأكد من جديد أنه ينبغي لجميع وكالات الأمم المتحدة، بما فيها الأونكتاد، أن تواصل عملها لصالح الشعب الفلسطيني. ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بمسؤولياتها فيما يتعلق بقضية فلسطين إلى أن يتم حلها. وقد أعلن مسؤول اسرائيلي في مقابلة ستنشر قريبا أن الاتفاق الموقع بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لا يلزم أي جانب من الجانبين. وهذا يعني أنه يمكن لاسرائيل في أي وقت أن تتخلى عن هذا الاتفاق، فما الذي يكون قد تحقق عندئذ إذا ما تم تفكيك كل ما بنته الأمم المتحدة لمساعدة الشعب الفلسطيني، استنادا إلى اتفاق يمكن أن تتخلى عنه اسرائيل في أي وقت؟ وقال إنه يجب على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بمسؤولياتها فيما يتعلق بقضية فلسطين، وهي ليست مجرد قضية اقتصاد بل هي قضية وطنية تنطوي على بعد اقتصادي وأبعاد أخري.

٥٥ - وأشار ممثل الجمهورية العربية السورية إلى قرار الأونكتاد ١٤٦ (د - ٦) الذي أنشأ بموجبه المؤتمر الوحدة الاقتصادية الخاصة (الشعب الفلسطيني) والذي أيدته الجمعية العامة. وقال إن أمانة الأونكتاد قد حاولت تنفيذ ولايتها بأمانة وإخلاص، على الرغم من الصعوبات التي تواجهها من حيث الموارد المحدودة واعتراض بعض الدول على ولايتها. وأشار إلى أن تقارير الأمانة توفر مساهمة ايجابية هامة في تسليط الضوء على الأحوال المعيشية المأساوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي.

٥٦ - وقال إنه منذ توقيع الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني الذي عقد مؤخرا، تم تسليط المزيد من الضوء على واقع الأوضاع الحرجة التي لا يزال الشعب الفلسطيني يعيش في ظلها وعلى الحاجة إلى توفير مليارات الدولارات لمساعدته في المستقبل. وأثبت هذا أن التقارير السابقة التي أعدتها الأمانة كانت بالفعل ضرورية وهامة ودقيقة وأن الاستنتاجات التي خلصت إليها هذه التقارير كانت أعمق حتى مما كان يدركه

الكثيرون. وأشار إلى أن الوحدة قد أسهمت مساهمة ايجابية عن طريق إعداد الدراسات للمجتمع الدولي بشأن الأحوال المعيشية الحرجة للشعب الفلسطيني. وتبعا لذلك فإن أمانة الأونكتاد والوحدة الاقتصادية الخاصة تستحقان الشكر على الدور الذي اضطلعتا به.

٥٧ - ولاحظ، على مستوى آخر، أن الأمين العام للأمم المتحدة قد أنشأ فرقة عمل تشتمل على عدد من وكالات الأمم المتحدة للمشاركة في تقديم الدعم إلى الشعب الفلسطيني. واقترح أن يقوم الأمين العام للأونكتاد بتوجيه انتباه الأمين العام للأمم المتحدة إلى المساهمة الايجابية التي يمكن للوحدة الاقتصادية الخاصة أن تقدمها على هذا المستوي، بالاضافة إلى تقارير ودراسات ومساهمات الوكالات الأخري. ومن شأن هذا أن يساعد فرقة العمل على التوصل إلى تقييم شامل وواقعي لحالة الشعب الفلسطيني. واختتم كلامه بأن أعاد تأكيد تأييد عمل الوحدة وأعرب عن أمله في أن تستمر هذه الوحدة في إعداد التقارير والدراسات كما فعلت في الماضي وأن يتم تعزيزها. وقال إن وفده سيواصل دعم الأمم المتحدة في كل مساعيها الرامية إلى تحقيق العدل والسلم.

٥٨ - وقال ممثل اسرائيل إن المناقشة قد تم تحويلها الى مسارات مؤسسية عقيمة وغير ضرورية. وأعرب عن اعتقاده بأنه من الضروري التطلع نحو المستقبل في الشرق الأوسط الذي سيشهد في القريب العاجل عملية تحول جذري. ففي الماضي، فرض الاحتلال والمقاطعة المعاناة فتعثر التقدم الاقتصادي، وهو أمر يمكن تغييره. وقد أوشك الطرفان في اتفاقات واشنطن، وأصدقاؤهما، وراعيا عملية السلام، والمانحون المرتقبون على البدء في الاضطلاع بالمهمة الهائلة المتمثلة في البناء وتحقيق الوفاق. والمسألة المعروضة على المجلس هي هل سيكون الدور الذي يتعين على الأونكتاد الاضطلاع به دورا بناء يقدم مساهمة غير متحيزة وذات مغزى في تحقيق المصالح الحقيقية لجميع الذين يجب أن يعيشوا معا في المنطقة؟

٥٩ - واقترح أن يجري حوار بين الأطراف المعنية. وقال إن وفده، وإن كان لا يقترح إنشاء مؤسسات جديدة، فإنه يود بالتأكيد أن يشهد تغييرات في المؤسسات القائمة وأنه سيواصل تناول هذه المسألة حسب الاقتضاء. وأشار إلى أنه يوجد داخل الأونكتاد رصيد وفير من المعرفة المتخصصة في العديد من المجالات ذات الصلة. وقال إن عملية التخطيط للمستقبل ستكتسب زخما سريعا في الشهور وليس السنوات القادمة، وأن الأسس قد أرسيت في المفاوضات التي جرت حتى الآن وأن التقدم سيتسارع في إطار لجنة التعاون الاقتصادي الاسرائيلية - الفلسطينية، ومن ثم فإن الأمر يتطلب إعطاء هذه المسألة درجة من الإلحاح.

٦٠ - واستطرد قائلا إن الاقتراح المعروض على المجلس يتمثل في بدء عملية مناقشة تنظم تحت رئاسة شخصية تكون مقبولة لدى الجميع، وتجرى دون صفة رسمية ودون هياكل، وبدون ميزانيات أو آليات مؤسسية. وسيكون الغرض من المناقشات تقديم توصية إلى المجلس فيما يتعلق بمشاركة الأونكتاد بكفاءة وبشكل بناء في أداء المهام المقبلة. وقال إنه ينبغي أن تتاح لجميع الأطراف إمكانية المشاركة، مع ضمان تعامل بعضها مع البعض على أساس المساواة والصراحة والشراكة، دون أي قيد غير الالتزام الصارم بتقدير الواقع. وفي الختام، قال إن مهمة المجلس ينبغي أن تكون مهمة ايجابية - رسم معالم نهج جديد، وتشجيع

وتعزيز الوفاق، وأولا وقبل كل شيء استخدام الأدوات المتاحة له لتقديم مساهمة ترقى إلى مستوى القيم التي ينادي بها.

٦١ - وقالت ممثلة مصر إنها توافق على أن عمل الأونكتاد بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ينبغي أن يحظى بدعم فعال. وأوضحت أن الوحدة الاقتصادية الخاصة قامت في الماضي بأداء مهامها أداء كاملا وأعدت دراسات مفيدة في مجال اختصاصها. وقالت إنه لا يكفي اليوم، في هذه المرحلة الحرجة، الاشادة بالعمل الذي اضطلعت به الوحدة في الماضي بل إنه من الضروري تعزيز مصداقية الدراسات التي تعدها الوحدة على المستويين الاقليمي والدولي بحيث تؤخذ في الاعتبار هي والتقارير والدراسات الأخرى المعدة حول هذا الموضوع. ولهذه الغاية، ينبغي للوحدة أن تنضم إلى الجهود التي يبذلها الأمين العام فيما يتعلق بفرقة العمل. وطلبت اجراء مشاورات في هذا الصدد بحيث يمكن تعزيز أنشطة الوحدة على ضوء التطورات في المنطقة.

الاجراء الذي اتخذته لجنة الدورة

٦٢ - في الجلسة ٥ المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أحاطت اللجنة الثانية للدورة علما، بتقرير أمانة الأونكتاد (TD/B/40(1)/8) وبالبيانات التي جرى الادلاء بها خلال المناقشة الرسمية حول هذا البند.

- - - - -